بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربيّة وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان:

علامات الإعراب الفرعية بين الوصف والمعيار

Normatives Descriptive Of Minor Case Endings In Arabic

إعـــــداد الطالبة:
حسناء محمد هليل الرشاوين
الرقم الجامعي: (٠١٢٠٣٠١٠٠٨)

إشـــــراف الدكتور:
حسن خميس الملخ

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان:

علامات الإعراب الفرعية بين الوصف والمعيار

إعـــــداد:
حسناء محمد هليل الرشاوين
الرقم الجامعي: (٠١٢٠٣٠١٠٠٨)

إشـــــراف الدكتور:
حسن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة:		**التوقيع**
٠١ د. حسن خميس الملخ	مشرفاً ورئيساً	.....
٠٢ د.إبراهيم السيد	عضواً	.....
٠٣ د. محمود الديكي	عضواً	.....
٠٤ أ.د. يحيى عبابنة	عضواً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٠٠٦/٣/٢٩م.

الإهـــداء

إلى والدي الجليل...

أقدم قطرة من فيض علم غرز حبه في قلوبنا، وثمرة من صدق عطاء، أينعت ولو بعد حين... دعوة وفية دائمة... عسى أن تكون إحساناً وبراً... وقولاً كريماً وصدقة جارية

رحمك الله تثرى عليه

كلمة شكـر وتقديـر ...

لا يسعني بعد أن وصلت في هذه الدراسة إلى هذه المرحلة إلا أن أقدم الشكر موصولاً إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسن خميس الملخ، على حسن رعايته وعنايته وتوجيهه وإرشاده فمنذ اختيار هذا العنوان إلى أن استوى بحثاً كاملاً، ونصحه ومتابعته يواكبان المراحل البحثية، فله الوفاء والتقدير وجزيل الشكر.

كما أوجه شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل المناقشين لتفضلهم بالاطلاع على هذا البحث ومناقشتي فيه.

كما أقدم شكري وتقديري إلى عائلتي زوجاً وابناً وأختاً وأخاً لتشجيعهم لي ولما تحملوه بسبب انشغالي عنهم بهذه الدراسة ولصبرهم الجميل على ظروف الكتابة والبحث.

ولكل من أسهم في إنجاح هذه الدراسة وقدم لي يد العون كل الشكر والتقدير.

الباحثـة

حسناء محمد هليل الرشاوين

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	د
المحتويات	هـ
الملخص بالعربية	ز
المقدمة	ح
التمهيد	١
- منزلة الإعراب في التحليل النحوي	٢
- ماهية الإعراب	٣
- موضع الإعراب	٤
- أهمية الإعراب	٦
- الإعراب بين اللفظ والمعنى	٨
- مفهوم الحركات	١٠
- أصلية العلامة وفرعيتها	١١
الفصل الأول:	١٤
- الإعراب النيابي= علامات الإعراب الفرعية في استقراء النحاة	١٥
١- النيابة بالحركات	١٥
٢- النيابة بالحروف	١٥
٣- النيابة بالحذف	١٦
- جدول علامات الإعراب الأصلية والفرعية: الدلالة والموضع	١٧
- أبواب العلامات الفرعية	١٨
المثنى:	١٨
- الماهية	١٩
- تعليل النحاة إعراب المثنى	٢١
- اللغات في إعراب المثنى	٢٣
جمع المذكر السالم:	٢٩
- الماهية والشرط	٢٩
- الملحق بجمع المذكر السالم	٣٢
- اللغات في جمع المذكر السالم	٣٤
جمع المؤنث السالم:	٣٩
- الماهية والشرط	٣٩
- اللغات وأوجه الإعراب	٤١
الممنوع من الصرف:	٤٤
- التمكن والماهية	٤٤
- جواز صرف الممنوع من الصرف	٤٩
الأفعال الخمسة:	٥٠
- الماهية	٥٠
- أوجه الإعراب	٥٠
- اللغات في إثبات النون وعدمه	٥١
الفعل المضارع المعتل:	٥٥

- الهيئة والإعراب	٥٥
- اللغات في عدم حذف حرف العلة	٥٦
الأسماء الستة:	٥٨
- الماهية والشرط	٥٨
- اللغات الواردة فيها: التمام – القصر- النقص	٦٠
النون:	٧٠
- علاقتها بأحرف المد واللين	٧٠
- تخصيصها مع الفتحة أو الكسرة	٧٢
- حالاتها في التحليل الإعرابي	٧٣
- اللغات الواردة في "ن"	٧٤
الفصل الثاني	٧٦
- علامات الإعراب الفرعية في تقنين النحاة	٧٧
١- أصول النحو	٧٧
٢- الوصف والمعيار وأثرهما في أسس تقنين علامات الإعراب الفرعية	٧٩
- معايير تقنين العلامات الإعرابية النيابية:	٨١
١- معيار الكثرة والاطراد	٨١
٢- معيار الفصاحة	٨٤
٣- معيار المجانسة والمناسبة	٨٦
٤- معيار تغليب بعض اللهجات	٩٠
الإعراب النيابي ما بين اللهجات والوصف التاريخي.	٩٦
- أساليب النحاة في احتواء العلامات غير المعيارية:	١٠٧
١- الضرورة	١٠٧
٢- الشذوذ	١١٢
٣- التأويل والتخريج والتقدير	١١٣
٤- تخطئه العربي وخروجه عن الفصاحة	١١٤
الفصل الثالث:	١١٥
- آثار التباين في استقراء العلامات الفرعية:	١١٦
١- التقنين والدواعي التعليمية	١١٦
٢- الأخطاء الشائعة والشذوذ	١٢٦
- علامات الإعراب وفلسفة التقنين العلمي	١٢٩
أ- قديماً	١٢٩
- عرض رأي قطرب	١٣٠
- رأي جمهور علماء العربية	١٣٢
ب- حديثاً	١٣٥
عرض نماذج من كتب القدماء والمحدثين ممن تناولوا علامات الإعراب الفرعية.	١٤٣
١- ابن مضاء والإعراب النيابي	١٤٣
٢- إبراهيم مصطفى في إحياء النحو	١٤٥
٣- رأي الدكتور حسن خميس الملخ في كتابه التفكير العلمي في النحو	١٥١
الخاتمة.	١٥٣
قائمة المصادر والمراجع.	١٥٥
الملخص باللغة الإنجليزية.	١٦١

علامات الإعراب الفرعية بين الوصف والمعيار

إعداد:

حسناء محمد هليل الرشاوين

إشراف:

د. حسن خميس الملخ

الملخــص بالعربيّة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علامات الإعراب الفرعية في النحو العربي بين ما هو موصوف من لهجات القبائل المحتج بها وما هو مقنن مقعد لغايات القياس عليه، إذ ثمة فرقٌ بين الوصف والمعيار، احتواه النحاةُ بالعلل الاجتهادية لغاياتٍ تعليمية تهدف إلى توحيد المعيار وحماية اللغة العربية من تعدد المعايير وتضادها؛ لهذا ظهرت الشكوى من علامات الإعراب الفرعية قديماً وحديثاً كما ظهر التباين بين النحاة في تعليل هذه الظاهرة والاجتهاد في إقناع المتعلمين بأحكامها.

فبينت الدراسةُ منزلةَ الإعراب في التحليل النحوي وتتبعت اللهجاتِ المقبولةَ في تداول العلامات الإعرابية الفرعية، وبينتْ علل النحاة في الانتقاء والاختيار مع تنبُّههم إلى الآثار الإيجابية والسلبية لهذا الانتقاء والاختيار قديماً وحديثاً، وقد اتخذت الدراسة من المنهج الوصفي التاريخي منطلقاً ومن التحليل وسيلة في العرض حتى وصلت إلى أن انتقاء النحاة كان محكوماً بغايات نظرية مقبولة.

المقدمة:

الحمد لله، الذي من عليَّ بلطفه، وأعانني على إتمام موضوع بحثي، حمداً يليق بكرمه، وفضل منِّهِ وعطائه وهو **﴿الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾.**

والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد،،،

فإنني قد شرُفتُ بهذه الدراسة بعد ما تنبهتُ إليها بتوجيه من أستاذي الفاضل الدكتور حسن خميس الملخ، حيث طال تطوافي منذ زمن في أبواب الإعراب، وتخصصت بالإعرابين التقديري والمحلي، ثم قطعتني عنهما حبائل الدنيا، وطافت بي الأيام مقلبةً، إلى أن ردَّني حنين وعطشٌ إلى مناهل العلم، فكانت هذه الدراسة، وقد تبينت أهمية دراسة الإعراب النيابي من ثلاث زوايا:

١- اهتمام كثير من الدارسين المحدثين بدراسة الظواهر النحوية واللغوية مستقلة في إطار منهجي معين، وتفرق الأبواب الإعرابية عامة، لأن النحاة أوفوها حقها لاقتضاء العامل.

٢- احتياج الإعراب النيابي إلى بحث مستقل يجمع أبوابه ويدرسها، إذ لم يظفر هذا الموضوع بدراسة مستقلةٍ من زاوية تباين الوصف والمعيار.

٣- يعد التنائي ما بين المرحلتين الوصفية والمعيارية محوراً افتراقياً متأزماً، يظهر وجود مشكلة بحثية تستحق الدراسة، إذ تبرز في الممارسة النحوية من ناحية تاريخية كثرة في الوصف لدى النحاة نتيجة الاستقراء العام وقلة في المعيار واختلاف نسبي في الآثار.

وقد نهجت في دراستي هذه منهجاً يتمثل في:

١- تتبع مواضع الإعراب النيابي لدى النحاة قديماً، كل باب بمفرده: الماهية والشرط وهيئة المجيء، وعلة النيابة، كما ذكرها النحاة، وما خرج على الماهية والشرط

والهيئة وما ألحق بالباب مع توضيح ذلك بالشواهد الدالة أو الخارجة من اللهجات المختلفة.

٢- دراسة درجة تواتر الشواهد التي خرجت عما حده النحاة وقننوه وفق أصول تقعيدية دقيقة، إذ إن هذه الشواهد والنصوص قيلت قبل زمن التقعيد والتقنين جنباً إلى جنب مع الوجه اللغوي الذي بنى النحاة عليه قواعدهم.

٣- تحليل العلاقة ما بين الفرع والأصل، إذ تبين بطلان العلاقة القائلة بالإشباع الصوتي، أو بإطراد العلاقة التعليلية بين العلامة الأصلية والفرعية إذ لا يمكن على سبيل المثال تفسير نيابة الألف في المثنى عن الضمة في المفرد، إذ لا تُعدُّ الإنابة هنا من باب الإشباع، وهذه الإشكالية في إنابة حروف المد أو الحركات تعد باعثاً قوياً للبحث في قضية الاستخدامات اللهجية المختلفة، وفي اختيار النحاة لوجه واحد لهيئة مجيء الكلمة ومدى تحمل الضرورات والتعدد والشذوذ والخروج عن الفصاحة.

٤- توضيح أثر التباين ما بين التقعيد والتقنين من جهة، وما أفرزته قواعد النحاة المعيارية الإلزامية من جهة ثانية وقد تجلى ذلك في اتجاهين تباينيين:

أ- تنائي الآثار وتباينها بين ما استقرت عليه القواعد المعيارية الإلزامية لدى النحاة وما أفرزه التوصيف التاريخي من شواهد ليست بالقليلة إن حصرت، لا عدداً ولا سعة انتشار بين القبائل.

ب- والاتجاه التباييني الثاني تجلى أثره لدى أهل اللغة المحدثين متكلمين ودارسين إذ ظهرت الدعوة إلى إلغاء النيابة والتعامل مع النصوص على أساس الظاهر الملفوظ من القول، إذ أن مشجبة التسكين لا تخدم أبواب الإعراب النيابي، لتغير الشكل الكتابي تبعاً للحالة الإعرابية.

لذا ارتأيت أن أبحث هذه الدراسة على مستويين:

١- دراسة النحاة وتتبع أبواب الإعراب النيابي فيها بكل حيثياتها وذلك ابتداء بكتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاجي والمفصل للزمخشري وغيرها. إضافة إلى تناول بعض المحدثين بمنهجية موازية وملخصة للقدماء مثل النحو الوافي لعباس حسن ومعاني النحو لفاضل السامرائي.

٢- دراسة ما كتبه أهل اللغة المحدثون إذ يتراوح ما بين تيارين مختلفين:

أ- التيار الأول: الرافض لكل تداعيات أبواب الإعراب النيابي، ولتناول النحاة له، متهماً تارة ومستصعباً أخرى، طارحاً ترك هذه الأبواب أو داعياً إلى استبدال الأحرف العربية بغيرها من الأحرف لإشكالية اللهجات في نطق أحرف المد أو لمقارنة العربية بغيرها من اللغات.

ب- التيار الثاني: هضم الأصول النحوية وتلمس مواضع الخلل في الاستخدام المعاصر، وتتبع دراسات اللغويين المعاصرة وقدَّم طروحات تخدم أبناء العصر الحديث، كما فعل محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث إذ عُدَّت كل علامات الإعراب النيابي، ما هي إلا علامات إعراب أصلية في ذاتها، فلا نيابة عنده.

وقد فرض علي البحث تمثل المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي حيث تشعب البحث إلى ثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة مع وجود فهرس لمحتويات الرسالة، وخاتمة للدراسة ثم تفصيل بثبت المصادر والمراجع.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى:

١- تعرّف وصف النحاة لعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، ضمن خطي الاتفاق والافتراق بين اللهجات العربية الواقعة في عصر الاحتجاج.

٢- تقديم التصور النظري لتحليل النحاة للعلامات الموصوفة، بعلله وأسبابه.

٣- توضيح آثار الانتقاء والاستبعاد لبعض علامات الإعراب وأساليب النحاة في احتوائها.

وختاماً فإنني لا أدعي الكمال في البحث، فالكمال لله وحده، إلا أنني أحمد الله عز وجل على ما هداني إليه وأعانني عليه، فإن أحسنت فله المنة والفضل، وإن كانت الثانية فحسبي أن كل ابن آدم خطّاء، وعمل ابن آدم عرضة للنسيان والخطأ والنقص.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون في موضع تسديد الصواب.

التمهيـــد

- **منزلة الإعراب في التحليل النحوي**
- **ماهية الإعراب**
- **موضع الإعراب**
- **أهمية الإعراب**
- **الإعراب بين اللفظ والمعنى**
- **مفهوم الحركة**
- **أصلية العلامة وفرعيتها**

منزلة الإعراب في التحليل النحوي

تتكون أيّ لغة في العالم من عدة مستويات متضامّة مُشكلة الخطاب اللغوي والكتابة اللغوية، إذ يتكون هذان الشكلان من تضافر المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والرموز الإملائية المكتوبة والدلالات اللفظية والمعنوية والنحوية والإعرابية.

والنحو جزء من نظام اللغة العام، يبحث في ضبط الكلمات في إطارها الجُملي، لتقوم بأداء وظيفتها على أحسن وجه، وأكمله بعيدة عن الاضطراب.

واللغة العربية غنية بتراث عظيم زاخر وغنى استطاعت أن تعبّر عنه أحسن تعبير، تركه لنا أجدادنا وسلفنا من النحاة المتقدمين بقيةٌ من جهدهم العلمي العظيم.

وجاء اهتمام العرب بلغتهم عن باعث ديني في الأساس يتلاءم وملامح تميزهم بفن القول الذي كان سمةً عامة لهم؛ فكان اهتمامهم بتقعيد اللغة محافظة على الهوية الدينية الإسلامية والعربية القومية.

وقد بنى العرب نحوهم على أصول تكاد تكون صالحة لكل زمان، لو قيست بمفهوم العلمية والدقة والشمول؛ إذ بنوا منهجهم على الاستقراء الدقيق للظواهر اللغوية الشائعة، ثم الفرز المُمَنهج، لاستخلاص القواعد المؤطرة لكل ظاهرة، وبند ومفهوم، وحاطوا قواعدهم تلك بسياج علمي من الشواهد التي خضعت أيضاً للمقاييس الدقيقة من حيث الزمان والمكان والقبيلة التي أخذت منها الشواهد وغيرها من مقاييس الدقة اللغوية.

وما خالف قواعدهم العامة لم يتركوه غُفلاً من التقعيد لما قد يتبادر للوهلة الأولى بل دوَّنوه، وأطَّروه، ووضعوا لبعضه قواعد، وأنظمة متسقة، وفسَّروا بعضه على الضرورة، أو الشذوذ أو اللغات واللهجات وتأولوا بعضه وفق أساليب التخريج والتأويل لاحتواء الظاهرة اللغوية العربية.

وهذه العناية بتقعيد القاعدة، وتقعيد ما خرج عنها وتقييده أبرزت ملامح شخصيتهم العلمية، إذ كان النحاة في غالبهم متيقظين محتاطين، شموليين دقيقي الملحظ، حياديّ التوجّه، موضوعيي الحكم.

ويبدو أن النحو قد أصبح بحاجة إلى إعادة اكتشاف من الباحثين المعاصرين لاستخلاص الرؤى النظرية التي وجهت النحاة القدامى في تقعيدهم ظواهر العربية قبل أن نقيّم آراءهم وفق أي توجهٍ لساني حديث.

فما الإعراب؟ وما موضعه من الكلمة؟ وما أهميته في الكلام؟ وهل هو قضية لفظية أم معنوية؟

ماهية الإعراب:

الإعراب تغيير مخصوص في أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[١].

وهو من السمات الأصلية التي احتفظت بها اللغة العربية في مستواها الفصيح إذ يفرق غالباً بين المعاني الدلالية المتكافئة[٢].

ولهذا المعنى الاصطلاحي جذورٌ معنوية في المعنى اللغوي إذ أورد النحاة له نحو عشرة معانٍ لغوية، منها:

١- الإبانة: أعرب الرجلُ عن حاجته: أبان عنها.

٢- التحسين: أعربتُ الشيء حسّنتُه.

٣- التغيير.

٤- إزالة الفساد.

---

(١) حسن الكفراوي، ت١٢٠٢، شرح الكفراوي على متن الأجرومية، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ص٢٤.

(٢) ينظر:

١- محمد عبد اللطيف حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص١٣٤.

٢- بحث الدكتور إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مجلد١٠، ع٣، ٢٠٠٤م.

٥- التكلم بالعربية.

٦- أعرب صار له خيل عِراب.

٧- ولد له ولد عربي اللون.

٨- أعطى العربون[١].

موضع الإعراب:

التغيير الذي طرأ على كلمة (الرجل) في الجمل الآتية يسمى إعراباً:

- حضر الرجلُ.
- رأيتُ الرجلَ.
- مررتُ بالرجلِ.

ويفسر النحاة هذا التغيير باختلاف العوامل الداخلة على الكلمة المعربة.

موضع الإعراب آخر الكلمة تحقيقاً مثل الدال في كلمة (زيد)، أو ما نزل منزلتها تقديراً مثل التاء في كلمة (لغتي)، وهو عند النحاة حرف الإعراب سواء أكانت الكلمة معربة أم لا، واختلف النحاة: هل الحركة قبل حرف الإعراب، أم معه، أم بعده؟ إذ "قالوا بعدم استحالة كونها قبله لأنها كالعرَض فيه، وبعضهم قال إنها بعده لأنها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين كما في (طَلَلَ) وذهب بعضهم إلى أن الحركة مع الحرف بدليل أن الحرف يوصف بالحركة وهي كالصفة، والصفة

---

[١] ينظر:

١- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ت١٥٠٥م-٩١١هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المجلد الأول، المكتبة التوفيقية، مصر، ص٥٩.

٢- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري) ت١١٨١م- ٥٧٧هـ، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، دمشق، ص١٨- ٢٠.

٣- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت٧١١هـ-١٣١١م، لسان العرب، تدقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مادة عرب.

كالعرض والصفة العرَضية لا تتقدم الموصوف، ولا تتأخر عنه، كما استدلوا أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ولم تُخْرِجِ النون من طرف اللسان، إذا حركَتها بل تخرجُها من الخيشوم"[1].

وكذلك نجد إبراهيم مصطفى في مقدمة كتابه إحياء النحو يقول[2]: فلو أن حركات الإعراب كانت دوال على شيء في الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة ولا كان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة وزواله بتلك المنزلة من السرعة "إذ ليس للحركة الإعرابية مدلول بل يحتاج إليها أحياناً لوصل الكلمات بعضها ببعض، لذا فالإعراب بالحركات لضرورة التخلص من التقاء الساكنين الذي من شأنه أن ينتج لو سمح مقاطع غير موجودة في النظام الصوتي للعربية أما الإعراب بالحرف فما هو إلا خلط بين لهجات عربية مختلفة".

ويبدو لي أن الحركة بعد الحرف؛ لأنها صوت تالٍ له وإن كانت تكتب إملائياً فوقه، لأنّ العبرة بالمسموع لا بالمقروء.

أهمية الإعراب:

الكلام يحتاج إلى الإعراب، لأنه الفيصل فيما تكافأ من معانٍ في المفعولية والفاعلية إذ لا يوجد في بنية الكلام من الناحية الإعرابيّة ما يغني عن الإعراب في تحديد الفاعلية من المفعولية.

---

(1) ينظر:

١- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ت٣٩٢هـ-١٠٠١م، سر صناعة الإعراب، تحقيق وتعليق: فتحي حجازي وأحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، ج١، ص.٢٨

٢- العكبري، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) ت ٦١٦هـ-١٣١٩م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ج١، ص٦١.

(2) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: هـ، و.

كما يفيد الإعراب في توسيع الكلام تقديماً وتأخيراً وتدقيقاً في تحديد المقصود من المعنى المراد[1]، وقديماً مثّل النحاة في احتياج الكلام إلى الإعراب بالمثال المشهور المتداول:

- ما أحسَنَ زيداً ! ⟵ أسلوب تعجب.

- ما أحسنَ زيدٌ. ⟵ أسلوب نفي.

- ما أحسنُ زيدٍ؟ ⟵ أسلوب استفهام.

إلا أننا نجد رأياً مخالفاً لما تقدم عند عالم من علماء النحو المتقدمين، إذ عاب قطرب المتوفى سنة (٢٠٧هـ- ٨٢٢م) قول النحاة، وذهب إلى أن الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني، وإنما جُعل الإعرابُ للتفريق بين الوقف والوصل، لذا جعل التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام تسهيلاً على المتكلم، والعرب لم يجمعوا بين ساكنين حتى في حشو الكلمة.

وقد رد العكبري قولَ قطرب بحجج منها:

١- أن السكون أسهل على المتكلم من الحركة.

٢- أن الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار، إن شاء حرَّك بأيّ حركة شاء، وإن شاء سكّن[2].

وتلاحظ الدَّارِسةُ أن الحُجة الأولى المهمة عند دُعاة تيسير النحو في العصر الحديث، هي علة احتياج الكلام إلى الإعراب، إذ إنّ معظمهم ينكرون علل الإعراب الموجبة للحركة المخصوصة وبعضهم يضع البدائل غير المعللة أو الوصفية الظاهرية بهدف التيسير مع أنه يمكن الخروج من هذا الجدال بالقول إنّ للإعراب عدة وظائف منها التفريق بين المعاني والوصل بين المباني.

ولعل وقوف اللغويين المحدثين عند هذه القضية نابعٌ من مقارنتها باللغات الأخرى، أو استناد إلى علم الصوتيات واللغويات الحديثة، أو استصعاب للإعراب.

---

(١) فاضل السامرائي، معاني النحو، الطبعة الثانية، ١٤٢٣-٢٠٠٣م، دار الفكر، الأردن، الجزء الأول، ص٢٠- ٢٢.

(٢) ينظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٦.

أما ما ذهب إليه قطرب[1] من أن المتكلم بالخيار إن شاء سكَّن وإن شاء حرك، فإن قوانين اللغة وعناية النحاة بالعلامة الإعرابية، ودلالتها على المعاني الوظيفية والقرائن اللفظية، وقرينة الرتبة، والمطابقة العددية، والنوعية، والسياقية، والإيمائية، كلُّ ذلك يُضعِفُ ما ذهب إليه بعضُ المحدثين ممّن نادَوا بإطّراح الحركات الإعرابية أو أنها ليست إلا مستحبة خفيفة، فأحبَّ العربُ أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم لافت[2].

وميادين الإعراب تشمل ما يأتي:

١- الاختلاف في آخر الكلمة الذي سببه تغير العوامل، وهذا التغير معرفي لفظي نظري تحكمه قوانين ائتلاف الكلمات التي تنتج جملاً.

٢- تركيب الكلمات بعضها إلى بعض على نمط مألوف ونحو مخصوص، ضمن نظام العبارات المألوف الفصيح لدى النحويين.

٣- التعليق والقرائن اللفظية التي تحكم بعض الجمل في اللغة.

٤- التمييز بين المعاني الوظيفية المختلفة الناتجة عن العلاقة بين العوامل والحركات.

٥- مجموعة القوانين التي تتضافر معاً من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها سواء أكانت هذه القوانين قرائن لفظية، أم عددية أم سياقية أم نوعية أم موقفية أم مقام أم دلالة اجتماعية[3].

---

(١) ينظر: الزجاجي (عبد الرحمن بن اسحاق) ت٣٣٧هـ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٧١.

(٢) مثل إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ص (ز) من المقدمة.

(٣) ينظر:

١- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، ١٩٨٤م، ص٢١٧.

٢- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م، ص١٣٩- ١٤١.

الإعراب بين اللفظ والمعنى:

طرح أهل اللغة والنحو قديماً وحديثاً قضية الإعراب بين اللفظ والمعنى وأيهما الأصل.

فاختلف علماء النحو في مسألة هل الإعراب لفظي أم معنوي وذهبوا إلى أنّ الإعراب إنما جيء به لتمييز المعاني، والقول بأنه لفظي مردود إلى أن الإعراب والتمييز إنما يكون مما يتلفظ به لا بالمعنى.

أما عبد القاهر الجرجاني فيراه معنوياً إذ يقول في كتابه المقتصد: "الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، لأن الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وليس الاختلاف بلفظ وإنما هو معنى كما أن الاسوداد ليس بعين وإنما هو معنى يعرف بالقلب، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسود هو العين التي تتعلق برؤية البصر، فالتغيير إعرابٌ وليست الحركة بإعراب فأين وكيف متحركان وليسا معربين لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهما، فالإعراب اختصاص الحركة في حرف الإعراب لمعنى وزوالها لمعنى آخر، والحركة آلة الإعراب وليست إعراباً، وليس كل اختلاف إعراباً"[١].

وأما أسباب العكبري في جعل الإعراب معنى لا لفظاً فهي [٢]:

١- أن الإعراب هو اختلاف على ما سبق في حدِّه[٣] والاختلاف معنى لا لفظاً.

٢- أنه فاصل بين المعاني، وهذا معنى.

٣- أن الحركات تضاف إلى الإعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه.

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ- ١٠٧٨م)، المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ١، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ١١٥/ سنة ١٩٨٢م، ص٩٨. وينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٢٠.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٤.

(٣) وهو أنه "تغيير مخصوص في أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه".
ينظر: شرح الكفراوي، على متن الأجرومية، ص٢٤.

٤- أن الحركة والحرف يكونان في المبنى وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه وقد يكون السكون إعراباً[١].

وأرى أن قضية الإعراب، هي قضية معنى لها أثر في أحد مستوياتها باللفظ وهذا الأثر اللفظي الظاهر لا يسوغ اعتبارها قضية لفظية خالصة، إلا أن ما دعت إليه الحاجة لدى القدماء عرفٌ علمي جدلي سائد، ينزع إلى الثنائية المتضادة، فلا يقبلون أن يكون الإعراب في أصله لفظياً والمعنى طارئ عليه أو العكس، لهذا قال الدكتور عز الدين مجذوب: "مع أننا إذا تتبعنا تعاريف الإعراب في أهم المصنفات النحوية اكتشفنا أنها تلح أيما إلحاحاً على أنه معنى لا لفظ"[٢].

وبعد أن تتبعت الباحثة قضية الإعراب، وجدت أن دراسة موضوع الحركات لا تقلّ أهمية عن سابقه، لسببين:

١- أنه الناتج الملحوظ لقضية الإعراب.

٢- أن بؤرة دراسة هذا البحث كاملاً تتمحور حول الإعراب النيابي، وهو الظاهر الملحوظ النائب عن الحركات الأصلية.

لذا فما الحركات، وهل هي الأصل أم أن حروف المد هي الأصل؟ وما علاقة الحركة الأصلية بالفرعية؟ كلُّ هذا سأحاول بإذن الله بحثه في الصفحات القادمة.

---

[١] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٤.

[٢] عز الدين مجذوب، المنوال النحوي، ص١٣٩.

مفهوم الحركات:

الحركات ألقابٌ بيانية مخصوصة وعلامات دوالٌ على معانٍ دلالية خاصة، وعارضة في الكلمة[١].

توجد الحركات في المعرب والمبني وتزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب، ولكن تسميتها في المعرب تختلف عن المبني إذ تسمى بالمعرب حسب حالتها الإعرابية فنقول الرفع وعلامته ضمة مخصوصة، والنصب وعلامته الفتحة المخصوصة، وهكذا الجر والجزم، أما في المبني فنقول الضم والفتح والكسر والسكون مباشرة، فهي حركة مطلقة[٢].

وقد علّ النحاة مصطلح الرفع بأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، وأما المنصوبة فلأنه يفتح فاه فيستبين للناظر إليه، كأنه قد نصبه لإبانةِ أحدهما عن صاحبه وأما الجر، فلانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين، وأما الجزم فأصله القطع أي قطع الحركة عن الكلمة[٣].

---

(١) ينظر:

١- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١٤٥.

٢- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مجلد١، ط٢، ٢٠٠٢م، دار الفكر، ص٢٦.

(٢) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد سهل بن السراج (٣١٦هـ- ٩٢٧م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م، ج١، ص٤٥- ٤٦.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٤.

أصلية العلامة وفرعيتها:

هل الأصل الحركة أم الحرف؟ وأيهما مأخوذ من الثاني..؟ هذه من القضايا الجدلية وقد انقسم النحاة حيالها إلى قسمين فمنهم من قال إن الأصل هو الحركة والحرف فرع لها ومنهم من قال العكس[١].

وهذه القضية لها جذور في التطورات اللغوية التاريخية، كما أن لها علاقات مع اللغات السامية الأخرى، ولها ملامح في اللسانيات والصوتيات الحديثة.

وأيا كان، فما العلاقة بين الحركات وحروف المد وأيهما الأصل؟ وما العلاقة بين الحركات وثبوت النون وحذفها؟ بل ما العلاقة بين الفتحة والكسرة لتنوب الكسرة عنها في جمع المؤنث السالم؟ والعكس في الممنوع من الصرف؟ أهو تاريخي؟ أم صوتي أم لساني أم تجانسي، أم تقنيني؟ "ومع أن البحث عن الأصل التاريخي مغرٍ لكن الوثائق الصحيحة غير موجودة أو مؤكدة تماماً وليس أمامنا سوى الترجيح الظني، ومع ذلك نلمس يقيناً إدراك السلف العلاقة بين الحركات وحروف المد على المستوى الصوتي وكذلك العلاقة بين العلامات الأصلية والفرعية في باقي الحالات الإعرابية"[٢].

قال البصريون: إن أصل الإعراب هو الحركة ولو كان حرفاً لما دخل على حرف، أما الكوفيون فأجازوا أن يكون الإعراب حركة وحرفاً قائماً بنفسه، لذا فالإعراب يكون سكوناً وحذفاً وحرفاً[٣].

---

(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، باب القول في الإعراب أحركة هو أم حرف، ص٧٢- ٧٣.

(٢) ينظر: محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١١٩.
وينظر سمير شريف استيتية، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد، ٢، ع٢١، ١٩٩٢م، ص١٢٦.

(٣) ينظر:
١- الزجاجي، الإيضاح، ص٧٢.
٢- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) (٥٧٧هـ-١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج١، ص١٧- ٢٣، عند حديثه عن الأسماء الستة، طباعة سنة ١٩٨٢م.

وقد احتج العكبري في اللباب على أن الأصل في الإعراب الحركة وما عداها عوارض:

١- أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من تناسب.

٢- أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية للدلالة على الإعراب.

٣- أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين والأصل أن يخص كل معنى بدليل، وهو يقصد هنا أحرف المد مقابلة مع الحركات الثلاث[١].

أما ابن جني فيرى أن الحركات هي أبعاض حروف المد واللين[٢]، إذ يقول:

"لقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة ويسمون الألف والياء والواو حروف توام .. إذا وقع بعدهن همزة أو إدغام، ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه مثل: عَمرو- عامر فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها، وبالرغم من أن الحركات هي أبعاض الحروف إلا أننا نجد أن الحركة في الإعراب هي الأصل والحرف هو النائب عنها".

وقال ابن الأنباري[٣] .. "من المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب، لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف".

فالأصل عندهم هو الحروف والحركات مأخوذة منها، والدليل على أن الأصل الحروف أنه لا يجوز أن يوجد حرف ولا حركة، ولا يجوز أن توجد حركة في غير حرف .. فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو .. يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من

---

(١) العكبري، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، ٦١٦هـ-١٣١٩م، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٤.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢ ، ص٢٩.

(٣) الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن) ٥٧٧هـ-١١٨١م، أسرار العربية، ص١٨- ٢١.

مخرج الألف، والكسرة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الياء والضمة تزاد على الواو ومخرجها من مخرج الواو[1].

ويبدو لي أن الخلاف في دلالة كلمة الأصل إذ أن الحركة أصل الحرف في الإعراب باعتبار الأصل النظري أو ما يسمى بأصل الاستحقاق أما القول بأن الحرف أصل الإعراب فمبني على أن الأصل أصل تاريخي، وكيف دار الأمر فالأصالة في أعمال النحويين مبنية على الأصل النظري غالباً مع أن العلاقة الصوتية بين الضمة وواو المد واضحة لكنه وضوح صوتي يفيد في تفسير الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات.

---

(1) ينظر:

١- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٣٦.

٢- الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) ٦٨٦هـ-١٢٨٧م، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العالمية، بيروت، ج١، ص٦٢.

الفصـــل الأول

- علامات الإعراب الفرعية في استقراء النحاة
- جدول علامات الإعراب الأصلية والفرعية الدلالة والموضع
- المثنى.
- جمع المذكر السالم.
- جمع المؤنث السالم.
- الممنوع من الصرف.
- الأفعال الخمسة.
- الفعل المضارع المعتل.
- الأسماء الستة.
- النون.

علامات الإعراب الفرعية في استقراء النحاة

الإعراب بالعلامات الفرعية هو إعراب نيابي تنوب فيه علامة إعرابية فرعية عن علامة إعرابية أصلية في حالة مخصوصة لأسباب مخصوصة كنيابة الألف عن الضمة في حالة الرفع عندما تكون الكلمة مثناة.

والعلامات التي تنوب عن العلامات الأصلية على ثلاثة أشكال نيابية:

١- النيابة بالحركات.

٢- النيابة بالحروف.

٣- النيابة بالحذف.

١- النيابة بالحركات:

أ- نيابة الكسرة عن الفتحة في النصب في جمع المؤنث السالم والملحق به.

ب- إنابة الفتحة عن الكسرة في الجر في الممنوع من الصرف مفرداً وجمع تكسير.

٢- النيابة بالحروف:

أ- تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع في جمع المذكر السالم والملحق به وفي الأسماء الخمسة.

ب- تنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع في المثنى والملحق به.

جـ- تنوب النون عن الضمة في حالة الرفع في الفعل المتصل به ضمير تثنية أو جمع وياء المؤنثة المخاطبة.

د- تنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب في الأسماء الستة.

هـ- تنوب الياء عن الفتحة في حالة النصب في المثنى والملحق به وفي جمع المذكر السالم والملحق به.

و- تنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر في الأسماء الستة وفي المثنى والملحق به وجمع المذكر السالم والملحق به.

٣- النيابة بالحذف:

أ- ينوب حذف حرف العلة عن السكون في حالة الجزم للأفعال المضارعة المعتلة الآخر.

ب- ينوب حذف النون عن السكون في حالتي النصب والجزم للأفعال الخمسة بحذف نونها.

يتبين مما سبق أن علامات الإعراب الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، فتحرك الشفتين يعطي الحركة وعدم تحركها يعطي السكون، لذا فعدم الحركة حركة وهي علامة السكون. فالتغير علامة وعدمه علامة لحالة إعرابية يستدعيها الموقع الإعرابي.

والجدول التالي يبين علامات الإعراب الأصلية وما ينوب عنها ومواقع كل منها:

علامات الإعراب الأصلية والفرعية: الدلالة والمواضع

العلامة الإعرابية	دلالتها الإعرابية	مواضعها	العلامة الفرعية	مواضع إنابتها
الضمة	الرفع	١- الاسم المفرد سواء منصرف أم غير منصرف. ٢- جمع التكسير. ٣- جمع المؤنث السالم والملحق به. ٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.	١-الواو	١- في جمع المذكر السالم والملحق به. ٢- في الأسماء الستة
			٢-الألف	في المثنى والملحق به.
			٣- النون	في المضارع المتصل به ضمير تثنية أو جمع أو ياء مؤنثة مخاطبة؛ أي في الأفعال الخمسة.
الفتحة	النصب	١- الاسم المفرد. ٢- جمع التكسير. ٣- الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل آخره بشيء.	١- الألف	١- في الأسماء الستة
			٢-الكسرة	في جمع المؤنث السالم والملحق به.
			٣- الياء	١- في المثنى والملحق به. ٢- جمع المذكر السالم والملحق به.
			٤- حذف النون	في الأفعال الخمسة: تحذف نونها في حالة النصب.
الكسرة	الجر	١- في الاسم المفرد المنصرف. ٢- جمع التكسير المنصرف. ٣- جمع المؤنث السالم والملحق به.	١- الياء	١- في الأسماء الستة. ٢- في المثنى والملحق به. ٣- في جمع المذكر السالم والملحق به.
			٢- الفتحة	في الاسم الممنوع من الصرف مفرداً أو جمع تكسير.
السكون	الجزم	في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل آخره بشيء.	الحذف: ١-علة ٢- النون	١- الفعل المضارع المعتل الآخر. ٢- الأفعال الخمسة بحذف نونها.

وملخص القول:

العلامات الأصلية أربع	الحالات أربع	المواضع أربعة	النوائب ثمانٍ	المواضع سبعة
الضمة الفتحة الكسرة السكون	رفع نصب جر جزم	- الاسم المفرد- جمع التكسير- المؤنث السالم- الفعل المضارع المجرد.	١-الواو ٢-الألف ٣-الياء ٤-النون: -ثبوتا، - حذفاً ٥-حذف العلة ٦- الفتحة ٧-الكسرة	- المثنى- جمع المذكر السالم - جمع المؤنث السالم- ما لا ينصرف- الأسماء الخمسة- الأفعال الخمسة- المضارع المعتل الآخر.

والأسئلة التي أسعى إلى الوصول إلى لإجابات عنها هي:

١- هل ثمة علاقة ما بين الحركة الأصلية والحركة النائبة عنها؟

٢- ما التفسير اللغوي لإنابة هذه البدائل عن الحركة الأصلية؟

٣- ما العلاقة الإعرابية بين الحركات الأصلية والنائبة عنها؟

٤- هل ثمة علاقة صوتية بينهما في سياق الكلمات؟

٥- ما علاقة اللهجات في هذه البدائل؟

ومشروعية هذه الأسئلة أنها مفاصل هذه الدراسة في دراسة العلامة الإعرابية في العربية لذاتها، ولعلاقتها مع العلامات الأخرى في ظل الموروث من الاستعمال العربي الفصيح لها اطراداً وشذوذاً، كثرة وقلة.

أبواب العلامات الفرعية

المثنـــى

ماهيته:

المثنى لغة: العطف، من ثنيت العود إذا عطفته.

واصطلاحاً: كل لفظ دلّ على اثنين وأغنى عن متعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه[١]، وهذا التعريف مبني على الاستعمال فبدل أن نقول: جاء لاعب ولاعب، فإننا نقول اختصاراً وإيجازاً، جاء لاعبان.

وقد نظر الزمخشري إلى الكلمة المثناة فوصفها من حيث علاقتها بالإعراب بين الكلمات فقال: "والمثنى هو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسور، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد"[٢].

لذا ففائدة المثنى الاختصار والإيجاز، حيث جعلت الألف عوضاً عن ضم اسم إلى اسم فحصلت الفائدة من المعنى مع اختصار اللفظ، والبعد عن الإطالة، وقصة عمر بن الخطاب حينما قيل له: يا خليفة خليفة رسول الله، تبين ذلك حين أجاب: إن هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون، ونحن أمراؤكم فخوطب بأمير المؤمنين[٣]. وشروط الانتقال بالاسم المفرد إلى التثنية بامتيازاتها في النحو العربي هي[٤]:

١- أن يكون الاسم مفرداً لفظاً ومعنى، باتفاقهما.

٢- أن يكون الاسم معرباً غير مبني.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، (عبد الله بن عقيل، ت٧٦٩هـ-١٣٦٧م) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٥٦، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٤م.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (٦٤٣هـ- ١٢٤٥م)، شرح المفصل"، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، ج٤، ص١٣٧.

(٣) عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، المقتصد في شرح الإيضاح، سلسلة كتب التراث، طباعة وزارة الثقافة والإعلام، العراق، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م، ج١، ص١٨٣.

(٤) ينظر السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، مجلد١، المكتبة التوفيقية، ص١٤٥- ١٥٠.

٣- أن يكون نكرة، أما العلم المعرفة فلا يثنى ولا يجمع لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً فهو يراد به أي واحد مسمى به، ثم يعوض عن العلمية والتعريف بأل أو النداء وذلك لإفادة التعيين والتخصيص، ولهذا لا تثنى كنايات الإعلام لأنها لا تقبل التنكير.

٤- لا يثنى المركب سواء المزجي أو الاسنادي بل يزاد عليه في حالة قصر التثنية "ذوا" ويثنى الجزء الأول من المركب الإضافي.

وللتثنية أنواع حسب المعاني والأغراض السياقية:

١- تثنية حقيقية: وهي التي بينت الدراسة حدَّها.

٢- تثنية صناعية: وهي صيغ للدلالة على التثنية لفظاً ومعنى، ولا تكون إلا بعد تمام الاسم[١]. تضاف علامات التثنية فيما تنكّر من الأسماء لفظاً ومعنى، لا ما صيغت صياغة المثنى مثل (كِلا).

٣- تثنية مجازية: ترد لأغراض بلاغية من تغليب أو خفة أو تعظيم "مات حتف أنفيه"[٢] وأما تثنية الجمل والأصوات والعلم والمضاف إلى اللقب فهذه كلها غير جائزة.

ويلحق بالمثنى ألفاظ وأسماء معربة، اختل فيها شرط من شروط المثنى، وجاءت على صورة المثنى إلا أنها خارجة على حدّ المثنى الحقيقي وهي ألفاظ شاذة تحفظ سماعاً كما وردت عن العرب ولا يقاس عليها، وذكرها النحاة إلحاقاً بباب المثنى، وحصراً للمادة النحوية ولكيلا يقع اللبس في تفسير النصوص والشواهد الواردة عن العرب، وقد عدها النحاة في ألفاظ حفاظاً على اللغة من التشتت والتبعثر، وحفاظاً على تماسك القاعدة النحوية وهي:

١- ألفاظ: اثنان- اثنتان- ثنتان مضافات أم مفردات.
٢- كلا: وكلتا المضافان إلى المضمر.

---

(١) ينظر التثنية الصناعية:
١- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص.٩٨
٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥٤، وج٣ ص١٢٦-ص ١٢٨.

(٢) المحبي، محمد أمين بن فضل الله، جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين: القدس للطباعة والنشر، ت ١٦٩٩، ص٧.

٣- ما سُمي به المثنى. زيدان- عمران.

٤- ما أريد به التكثير.

٥- ما لا يصلح لعطف مثله عليه كالأبوين والقمرين، الناجذين، الملكين، العشآين، وغيرها مما سمع عن العرب ولا يقاس عليه نحو: الريحانتين أي الحسن والحسين، الأخشبين أي جبلي مكة/ الصفرين أي محرم وصفر[١].

تعليل النحاة إعراب المثنى بالحروف:

تعليل النحاة إعراب المثنى بالحروف بدل الحركات شكل من أشكال تفسير الموجود المستعمل لا أنه حقيقة صدر عنها بالضرورة استعمال المثنى على النحو المعروف: فاللغة قبل تعليلات النحاة لكن النحاة اجتهدوا في تفسير هذه الظاهرة سعياً وراء بناء نموذج تفسيري للنحو العربي كاملاً فقالوا بعلّة الخفة والمجانسة[٢] والكثرة، قال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن الحركات ثلاث فلما قُصد الفصل بين التثنية والمفرد جُعل اختلاف الحروف فيه بمنزلة اختلاف الحركات، فقصد أن يُجعل كل واحد من هذه الحروف قائماً مقام ما يجانسه من الحركة"[٣].

وتعليلات النحاة في نيابة الألف والياء عن الحركات الثلاث تتراوح ما بين علل قياسية شكلية إلى سماعية صوتية تجانسية ومعظمهم ملتزم بطردية العلاقة بين الواو والضمة والألف والفتحة والياء والكسرة والسكون والحذف باختلاف في أيهما الأصل. وفي باب المثنى نابت الألف عن الضمة رفعاً والياء عن الفتحة نصباً واستقرت الياء عن الكسر فاختلف الأوليان، وتداخلت تعليلات النحاة، فمن قائل أن التثنية أكثر دوراناً من الجمع على الألسنة فهي لمن يعقل وما لا يعقل، فجعلت الألف الأخف للأكثر وهو المثنى وجعلت الواو الأثقل للأقل وهو الجمع ليعادلوا الكلام بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم لتقليل ما يستثقلونه وتكثير ما يستخفونه، وهذا تفسير وتعليل شائع بين كثير من النحاة، مع أن استخدام اللغة لم يثبت فيه كثرة استعمال المثنى مقارنة بالجمع.

---

(١) ينظر في الملحق بالمثنى:

١- السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٤٥- ١٥٠.

٢- الاستراباذي، شرح الكافية، مجلد١، ص٧٩-٨١.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، مجلد ١، ص١٤٦.

(٣) عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح، ، ج١، ص١٨٥.

ورأي آخر، أن ليس إلا ثلاثة أحرف فلا بد من وقوع الشركة ضرورة بهذا الشكل. وبعضهم يعلل تعليلاً صوتياً حيث يرى أن ما قبل حرف التثنية مفتوح مشاكل للألف فاستدعاها وتقبّل الياء، وغيرهم يرى أن المثنى ما هو إلا ضم واحد إلى واحد فكذلك اجتماع الفتحتين، وآخرون يرون أن الألف علم التثنية والواو علم الجمع، ورأي آخر يرى أن مخرج الألف أسبق من مخرج الواو والتثنية قبل الجمع وممهدة له لذا جعلت الألف للمثنى في حين أن الواو تدل على الجمع في الإضمار ومعناها العطف والجمع وهي من جنس الضمة لذا خصت للجمع[1].

وتلمس الباحثة من تعليلات النحاة أن ثمة تلازماً عضوياً صوتياً توافقياً وتجانسياً ما بين الألف والمثنى، يقرب هذا التلازم إلى ترجيح وتقوية استخدام لغة القصر وتقريبها من التداول اللغوي الموافق للقياس كما سيتبين لاحقاً.

ويبدو للباحثة أن العرب أعطوا الجانب الصرفي التجانسي الموسيقي "الأذن والاستماع" جانباً كبيراً من الأهمية الواقعية من غير تلمس "العَنْوَنة والمسميات" فكان للمثنى الألف لإيقاع خفيف يتناسب والعدد، وللجمع الواو لزيادة الإيقاع وهو ما عبّروا عنه بالخفة والثقل ومخرج الصوت.

والنحاة بتتبعهم النصوص والشواهد وطَّدوا قانوناً للغة تلمسوها وسمعوا فيها الكثير من الأوجه والشواهد والنصوص، فحاولوا توحيد اللغة وقواعدها وقصر غير المنتظم فاعتبروه شاذاً وملحقاً ومسموعاً... خدمة منهم لوحدة اللغة وإبعاداً لها عن فوضى التبعثر والاضطراب في الاستخدام الكلامي، وقد حققوا ما هدفوا إليه في مجمل عملهم وإن كان إبراهيم مصطفى قد قال "من توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد والأخرى موضع الجمع تجلّى له حقيقة ما نقول أنه شذّ عن أصلنا"[2].

---

(1) ينظر في هذه المسألة:

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٣٧.

٢- ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ص٥٠- ص٥٣.

٣- عبد القاهرالجرجاني، المقتصد، ج١، ص١٨٤.

٤- ابن عقيل، ج١، ص٥٥.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص١١٣.

أما عن حمل النصب على الجر فللنحاة فيه تعليلات كثيرة تدور في علل المناسبة والقياس والقوة إذ يُعتبر كلاهما: النصب والجر فضلة بنسبة وصول الفعل إليهما ويتفقان بالضمائر كتابة والجر أقوى وهو مختص بالأسماء.

وللنحاة في أحرف المد التي تلحق المثنى تعليلات اجتهادية كثيرة، وعلل قياسية يذكرونها حول علة مجيئها، مع لفظ المثنى، وهل هن حرف إعراب أم دلائل إعراب؟ أم أن الإعراب مقدر فيها، أم أن انقلابها هو الإعراب، وهل هي مبنية؟ كما قارن النحاة بينها وحرف الإعراب في الكلمة المفردة، وبتاء التأنيث وألفه وبياء النسبة، وبالضمائر المتصلة والمنفصلة، وبألف كلا ... كما قارن النحاة بين المثنى وغيره كجمع التكسير، والمؤنث والمذكر السالمين، ووطَّد النحاة العلاقة بين أحرف اللين والحركات معللين نيابة الألف عن الضمة، لا الواو، ذاكرين الحجج القياسية والبراهين والعلل في سبيل إثبات ما ذهبوا إليه مستشهدين بالشعر وبالآيات، متفقين تارة ومختلفين أخرى، إذ اختلفوا على سبيل المثال، في الحرف الأخير للمثنى، فالسائد المعروف لغة أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة المفردة وبعض الجموع، فهل الحرف الأخير في المثنى هو حرف الإعراب؟ أم هو الإعراب، أم أن التغير هو الإعراب وهل الألف إعراب أم حالةً للمثنى، أم حرف، وهل يدخل حرف على حرف كما دخلت حركة على حرف، وإن لم يكن فهل يقدر الإعراب، أم تعتبر الأحرف إعراباً، أم أن الإعراب على النون؟[1].

اللغات في المثنى:

وتخلص الدراسة إلى رأيين في أوجه إعراب المثنى من حيث الاستخدام اللغوي:

١- لغة التمام: وهي اللغة السائدة المشهورة، حيث يُعرب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وتكون أحرف اللين هذه عوضاً عن الحركات، الألف تنوب عن الضمة،

---

(١) ينظر في هذه المسائل:

١- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٤١- ص٢٥١.

٢- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص١٨٥- ص١٨٧.

٣- الأسترابادي، شرح كافيه ابن الحاجب، ج١، ص٧٤- ص٧٧.

٤- ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٤- ص٣٩.

٥- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٣٩- ص١٤٠.

والياء تنوب عن الكسرة والفتحة، وأحرف اللين هنا علامات إعراب متغيرة حسب اقتضاء العامل، ولغة التمام مطردة في الاستخدام اللغوي، فمعظم المثنى في الشواهد وفي الآيات القرآنية جاء وفقها.

٢- لغة القصر: وهي إلزام المثنى وضعاً واحداً في الحالات الإعرابية الثلاث بتثبيت الألف فيه دائماً نحو: ضربتُ الزيدان – مررتُ بالزيدان- قام الزيدان، ففي الجملة الأولى جاءت كلمة الزيدان في حالة النصب وفي الثانية في حالة الجر وفي الثالثة في حالة الرفع. والرفع هنا ليس بالألف لوجود قرينة تدل على سلب الألف وظيفتها الإعرابية وهي الاستعمال الثابت للألف في الجملتين السابقتين، بلغة القصر، فلا يُقطع بوجودها في الرفع إلا بقرينة وجودها في النصب والجر عند المتكلم الواحد، أي بالاطراد.

وإعراب المثنى في هذه الحالة كإعراب الاسم المقصور، بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وبالفتحة المقدرة على الألف منع من ظهور التعذر، وبالكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

والحجة الصرفية الصوتية في هذا الاستخدام أن الياء إذ انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أن تُقلب ألفاً، مع أن أهل اللغة تكلموها سليقةً، وهم قبائل عربية واسعة الانتشار، إذ يُجرون فيها الباب على أصل قياسه بتركهم الألف ثابتة في الأحوال الثلاث من غير الخوف من اللبس[١].

وممن تكلم وفق هذه اللغة: بنو الحارث بن كعب، وهي قبيلة عظيمة من قبائل قحطان، وبطونٌ من ربيعة وكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبكر بن وائل، وزبيد بن خثعم، وهمدان، وفزارة وعذرة[٢].

٦- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٩٦- ص١١١.

(١) ينظر:

١- الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ط١، ص٧٦.

٢- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٤٠.

(٢) ينظر إبراهيم محمد نجا، اللهجات العربية، مطبعة السعادة، ١٩٧٦م، ص٨٧.

ومن شواهدها القرآنية، الآية الكريمة: **﴿إنَّ هذان لساحران﴾**[1] في قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي، وأمثل الأقوال في إعرابها أن تكون على لغة بني الحارث أي القصر، في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة[2].

وخرج على لغة القصر، قوله صلى الله عليه وسلم "لا وتران في ليلة"[3].

وأنشدوا من ذلك:

تزوَّدَ مِنَّا بين أُذناه طعْنَــةً دَعَتْهُ إلى هابي الترابِ عقيم[4]

وكقول الشاعر:

إنَّ أبَاها وأبَا أبَاهـــا قد بلغاَ في المجدِ غايتاها[5]

---

(1) سورة طه، الآية ٦٣.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٢٨- ص١٢٩.
وينظر في أوجه إعراب الآية: همع الهوامع للسيوطي، ج١، ص١٤٥.
وينظر أيضاً، الألوسي، روح المعاني، ج١٦، ص٢٢١- ٢٢٤، حيث أورد لإعراب هذه الآية عدة أوجه إعرابية منها:
الأول: أن "إن" بمعنى نعم وإلى ذلك ذهب جماعة منهم المبرد والأخفش الصغير.
الثاني: أن "إن" من الحروف الناصبة واسمها ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبر والجملة خبرها.
الثالث: أنها الناصبة وهاء ضمير القصة اسمها جملة (ذان لساحران) خبرها.
الرابع: أن إن ملغاة وإن كانت مشددة حملاً لها على المخففة.
الخامس: وهو أجود الوجوه وأوجهها واختاره أبو حيان، وابن مالك، والأخفش، وأبو علي الفارسي، وجماعة أنها الناصبة واسم الإشارة اسمها، واللام لام الابتداء و"ساحران" خبرها ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه منصوب جاء على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً... وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث بن كعب. وخثعم وزبيد، وأهل تلك الناحية حكى ذلك الكسائي، ولبنى العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة، وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً، وابن الحاجب بقول "إن هذان" مبنى لدلالته على معنى الإشارة.

(3) الحديث الشريف: أخرجه أبو داوود (١٤٣٩) والترمذي ٤٧٠.

(4) البيت: لأبي الفضل بن قدامة، ونسبه السيوطي في الهمع لهوبر الحارثي، والبيت يصف رجلاً قتله أبطالهم طعنوه طعنةً واحدة، فخر منها ميتاً، لأنها طعنة خبير بموضع الطعن.

(5) ينسب إلى رؤبة العجاج، وبعض النحاة نسبة إلى بعض أهل اليمن، وفي سر صناعة الأعراب، ج٢، ص٢٤١، هو لأبي النجم كما في المفصل، ج٣، ص١٢٩. والأبيات التي قبله هي:

وتستخدم لغة القصر أيضاً في وصل الحروف بالضمائر، مثل: لداك، علاك، إلاك في لديك إليك، بإلزام الألف مطلقاً.

وقد اختلف النحاة في توجيه لغة القصر، فذهب الجمهور إلى معاملتها معاملة الاسم المقصور بتقدير الحركات على الألف بمانع التعذر كما تبين سابقاً، وبعضهم ذهب إلى جعل الألف للإطلاق أو للإشباع، لا للتثنية على أنه شكل من أشكال استعمال المثنى في موضع المفرد، وهذا الرأي مردود إذ ثبت أن المثنى يستعمل للدلالة على التثنية الحقيقية غالباً.

واهاً لريَّا ثم واهاً وَاها هِيَ المنى لوْ أننا نِلنِاها
يا ليْتَ عيناها لنَا وفاهَا بِثمنٍ نُرضي به أباها
إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فالألفاظ: أذناه في البيت الأول- وأباها- وغايتاها.

ألفاظ مثناة جاءت على لغة القصر بالألف في حالة الإضافة في الكلمتين الأوليين وفي حالة النصب في الثالثة.

وكذلك في الكلمتين: أباها – أبا أباها يفترض أن تكونا على لغة القصر لأنه لا يجوز أن يُجعل البيت ملفقاً من لغتين، كما بين ذلك أغلب النحاة.

ومن الشواهد: قول المتلمس يعاتب خاله الحارث:

فأطرقَ إطراق الشُجاع ولو يرى مساغاً لناباهُ الشُجاعُ لصَمّما

وروى ابن جني عن قطر ب: ج٢، ص٢٤٠، سر صناعة الإعراب:

هيَّاك أن تُمنى بشَعشَعان خبِّ الفواد مائلِ اليدانِ

وقال آخر:

أعرف منها الجيد والعينان ومنخرين أشبها ظبياناً. ينظر:ابن يعيش، شرح مفصل، ج٣، ص١٢٨.

وقال آخر، واختلف في نسبته:

أي قلوص راكب تراها فاشدد بمثنى حقب حقواها
ناجية وناجياً أباها طاروا علاهن فطِر علاها

الشاهد هنا من (المفصل، ج٣، ص١٢٩) على لغة بني الحارث بن كعب يقلبون كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها ألفاً.

ينظر في مثل هذه الشواهد:

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٢٨- ص١٢٩.
٢- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٤٠.
٣- السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٤٥.

على أن من النحاة من[1] من يرفض لغة القصر، ويعتبرها مما يوقع في اللبس، لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد اللذين لا يكونان مقصورين، بخلاف المثنى فإن وصفه لا بد وأن يكون مثنى مثله لذا لا يزول اللبس عنه حسب رأيهم، مع أن معظم النحاة يؤكدون أن إجراء الألف في المثنى هو أصل القياس، وعدم تغييرها هو الاقتضاء اللغوي، إلا أن العدول عنه ما هو إلا لزيادة البيان، وإزالة اللبس بل إنّ أبا حيان في كتابه ارتشاف الضرب ينكر على المبرد إنكاره هذه اللغة بقوله: "إنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل كابرة لا تليق بعالم مثله"[2].

ومن اللغات في إعراب المثنى: إظهار الإعراب على النون إجراءً للمثنى مجرى الألف حيث تُفتح النون مع الياء نصباً، وتكسر معها جراً[3]، فيقبل المثنى الكسرة والفتحة، وهو هنا كالممنوع من الصرف من حيث قبول الحركات، لا من حيث الحالات الإعرابية.

ومن أوجه إعراب المثنى: إلزامه الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون[4] المنونة وكأنه اسم مفرد- ويُحذف التنوين إذا عُرف أو أضيف، وإذا وجدنا ما يمنع الصرف فنقول: جاء مسلمانٌ- رأيت مسلماناً- مررت بمسلمانٍ.

ومن أوجه مجيء النون فتحها في حالتي الجر والنصب، وإجراء الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة وهي لغة لبني زياد بن فقعس، وقيل هي لغة لبني أسد[5].

وقد فتحها بعضهم في موضع الرفع، مع أنهم لم يجوزوا الفتح للنون مع الألف.

---

(1) ينظر:
١- ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٤- ص٣٩.
٢- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٣٩.

(2) أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١، ج١، ص٢٥٧،

(3) ينظر:
١- السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٧٤.
٢- أبو حيان، ارتشاف الضرب، مجلد١، ص٢٥٦.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص١٢٤.

(5) وعليه الشاهد: "أعرف منها الجيد والعينانا"،
وأنشدوا لحميد بن ثور: على أحوذيينَ استقلت عشية فما هي إلا لمحة فتغيب.

ومما ذكر في لهجاتهم: ضم النون في التثنية: جاء الزيدانُ- مررتُ بالزيدينُ- رأيتُ الزيدينُ ووصفها ابن يعيش في شرحه للمفصل "هذه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها"[1].

وقد تداول دارسو النحو في العصر الحديث، موضوع تعدد اللهجات في المثنى، وفي الإعراب النيابي عامة- وسأتناول ذلك مفصلاً بإذن الله في ثنايا الرسالة.

ويبدو لي بعد تطوافي في لغات إعراب المثنى وأشكال هيئة مجيء النون، أن القول بتوحد قواعد اللغة وإبعادها عن فوضى تبعثر خيارات الاستخدام يعتبر ميزاناً مهماً في النظرية النحوية، والعرب حينما قعدوا للنحو، اعتمدوا الشائع المطرد، الأكثر انتشاراً، فاستخلصوا منه قواعدهم شكلاً وتعليلاً ومضموناً.

ومسوغات تداول لغة القصر وهي الأشهر بعد لغة التمام فيما يتراءى لي هي:

١- أن لها كثيراً من الشواهد في كلام العرب ومستعملة بين بعض القبائل، وفي الأشعار، وكذلك في القرآن الكريم.

٢- تتوافق لغة القصر ومفهوم المثنى سماعاً وعرفاً نحوياً، كما في الضمائر هما- لهما- وكما في إسناد الأفعال يدرسان، تدرسان.

٣- خفة استخدام الألف في المثنى لفظاً ومخرجاً وسماعاً، يتناسب وقلة عدد المثنى، في حين تتوافق الواو والياء مع جمع المذكر السالم.

٤- إلزام الألف للمثنى في جميع حالاته الإعرابية يكسبه خصوصية في الاستخدام الشكلي الموحَّد، وبذا يستقل جمع المذكر السالم باستخدام خاص به (الواو- والياء) حسب السياق.

٥- وبلغة القصر، يُلحق المثنى بالإعراب التقديري عوضاً عن الإعراب النيابي، لأن المثنى باق على تمكنه من الإعراب، على الألف المقصورة.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤١- ١٤٢.

جمع المذكر السالم:

الماهية:

تبين مما سبق أن جمع السلامة، وهو الذي على حدِّ التثنية[1]، هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، ولا يتغير نظمُه عما كان عليه في الإفراد، ويشمل:

١- التثنية: وهي ضم وجمع واحد إلى واحد.

٢- الجمع: وهو ضم شيء إلى أكثر منه.

فالتثنية والجمع يشتركان في عملية الضم، وسلامة صدر كلٍّ منهما ويختلفان في الكمية والمقدار.

والجمع نوعان:

أ- من حيث الجنس:

١- جمع مذكر سالم.

٢- جمع مؤنث سالم.

ب- من حيث بنية الكلمة:

١- جمع تكسير.

٢- جمع سلامة.

يُعَدُّ المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم- وهي من ميادين الإعراب النيابي- جمع قلة[2]؛ لأنها تدل على اثنين أو ثلاثة إلى عشرة، بدليل تصغيرها وأنها مضافة إلى الأعداد[3].

---

(١) جعلت التثنية أصلاً لأن المثنى لا يكون إلا سالماً والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم.

(٢) لذا فقد عابوا على حسان بن ثابت قوله:

(لنا الجفنات الغُرُّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما) لأن الجفنات جمع مؤنث سالم، لما دون العشرة.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص١١٩، ومع أن تحديد العدد في الاستعمال قضية تكاد أن تنعدم، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل، ج٥، ص١: أن من زاد على (١٠) فهو تجوُّز.

لذا فجمع المذكر السالم هو اسم دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجراً، على آخره، صالح للتجريد عن هذه الزيادة، وعطف مثله عليه، بدون تغيير في صورة مفرده[١]، وفائدته الإيجاز والاختصار، ولا يكون إلا للعقلاء أعلاماً وصفات.

فهو يمتاز بأفضلية عرفية في تعليلات النحاة المعنوية، إذ يعتبرون مسماه أفضل المسميات وهو لمن يعقل خاصة، وللمذكر فقط، يطابق لفظه معناه حقيقة[٢]، ووجه جمع الصفات فيه أنه جارٍ على أفعالها، مثل: يسلمون، مسلمون، فكما جُمعت أفعال من يعقل بالواو والنون فكذلك جُمعت صفاتهم بالواو والنون[٣].

وتحمل واو جمع المذكر السالم دلالات عدة، إذ هي:

١- للجمع.

٢- للتذكير.

٣- للعقلاء[٤].

٤- للسلامة.

٥- للقلة.

٦- علامة للرفع.

٧- حرف للإعراب.

واشترط النحاة لهذا الجمع إن كان علماً ُ جامداً، أن يكون لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث[٥] ومن التركيب ومن علامة تثنية أو جمع[٦].

---

(١) إلا إذا كان مقصوراً أو منقوصاً أو ممدوداً.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١١٢- ١١٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٣.

(٤) للعقلاء: أعلاماً وأوصافاً، ولأولي العلم "خاصة".

(٥) خلافاً للكوفيين إذ أجازوا جمع طلحة على طلحون، وفيه مسألة في بابه: هل يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالم بعد حذف التاء التي في مفرده؟
ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، مجلد١، ص٤٠.

(٦) أجاز الكوفيون جمع ما يشترك فيه المذكر والمؤنث بالواو والنون عانسون – أسودون قال أبو قيس بن أبي رفاعة:
منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيبُ

وإن كان صفة فيشترط فيها أن تكون لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها في التأنيث فلا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، أو دالة على التفضيل نحو: كاتب- أصغر، وليست من باب أفعل فعلاء- ولا فعلان فعلى – ولا مما يستوي مذكره بمؤنثه وصفاً كعروس وحكيم.

فكل صفة يجري فعلها مجرى الأفعال الخمسة في كونها صفةً على ما قبلها، والفعل وصف لفاعله وواوه مثل واو جمعه المذكر السالم فكلتاهما جاءت بعد سلامة ما قبلها، وللجمع- فيجوز جمعها جمع السلامة مثل: صعب- حسن- حذِر: صعبون- حسنون كما نقول: يصعبون- يحسنون[1].

ويشترك جمع المذكر السالم في الأسباب التي للمثنى في الإعراب بالحروف، وفي حمل النصب على الجر.

وذكر النحاة أنواعاً عدة، وألفاظاً مسموعة تنتظم بقاعدة واحدة أو مفردة، جميعها فقدت شرطاً من شروط جمع المذكر السالم، فعدُّوها شاذة ملحقة بهذا الجمع وليست جمعاً على حقيقته[2].

وهذه الأنواع والألفاظ، شغلت حيزاً من مناقشات النحويين في هذا الباب، أكثر من تبينهم لماهية المذكر السالم وشروطه وحدوده، وهم بذلك يحرصون على ضبط مالا تنطبق عليه القاعدة، وحصر ما خرج عن حدودهم التي وضعوها، بناءً على الأعم الأشمل.

أما البصريون فقالوا: ما ورد من ذلك ففي الشعر، وإن جاء في الكلام فشاذ.

ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٦٦.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٢٧، وفيه الشاهد، قالت سلمى:

لا أُحُبُّ الجعدينْ ولا السباط إنهم مناتين.

(٢) جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني، ج٢، ص١٧١،: "لا يجوز التوسع في القول إلا ما ورد عن العرب، لأن العرب فعلوا ذلك على ضرب من التأول، فإن جاء له نظير، فكما ذكرنا، وإن لم تسمع له نظيراً لم تقس عليه غيره لأنه لم ينقدْ في بابه".

فالملحق بجمع المذكر السالم، أنواع وألفاظ:

١- النوع الأول: أسماء جموع:

أ- "أولو": وهي كلمات تدل على الجمع وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل اسم الجنس أهل: أهلون- عالم – عالمون فعالمون: ليست علماً ولا صفة، وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده، وعالمون اسم الجنس خصّ بالعقلاء تغليباً.

ب- ألفاظ العقود: "عشرون إلى تسعون" لأن "عشرون" لا يدل على جمع قد يدل على عشرة مرتين، ولا يدل "الثلاثون" على ثلاث مرات وإنما هي تسعة كذا فعشرون وثلاثون أسماء مشتقة من عشرة أو ثلاثة وأربعة موضوعة لأعداد مخصوصة، فهي أسماء عدد صيغت لمعنى مع الواو والنون ملحقة بجمع المذكر السالم.

٢- ألفاظ جموع تكسير ملحقة بجمع المذكر السالم[١]:

أ- مثل بنون- أرضون[٢] - إحرُّون.

ب- كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة ولم يكسَّر أو حذفت فاؤه وعوض منها الهاء، مثل: عضة- عِزَة- ثبة- عضين- عزين- ثبين- إذ جُمعت بالواو- ياء – والنون عوضاً لما ذهب منها.

٣- جموع تصحيح لم تستوف شروط جمع المذكر السالم، ليست علماً ولغير العاقل، مثل: وابلون- أهلون.

٤- ألفاظ استوفت الشروط ولكن سُمي بالكلمة شخص واحد- حمدون- عبدون- خلدون- زيدون – عابدين، وتعرب هذه حسب ما كانت عليه قبل التسمية بالحروف مثل جمع

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٣ – ص٤.

(٢) اجتمع في أرَضون علل عدة: تغيرت عن المفرد بحركة الراء+ مفردها مؤنث+ اسم جنس لغير العاقل، وقد وردت شعرا بسكون الراء كقول الشاعر:

لقد ضجت الأرضُون إذ قام من بني هدادِ خطيبٌ فوق أعوادِ منبر.

المذكر السالم وهو علم الواحد، وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة فيجب إفراده، ولا تدخله آل ولا تحذف نونه.

ولإعرابه وجهة أخرى، إذ قد يلزم الياء ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها، أو من غير تنوين، أو أن يعرب بحركات مقدرة على الواو مطلقاً والنون مفتوحة ثابتة في جميع الحالات، وإذا أريد جمعه فبطريقة غير مباشرة: ذوو حمدون وزيدون.

٥- كل اسم يكون لفظه كلفظ الجمع في اشتمال آخره على واو ونون أو ياء ونون، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة، مثل: ياسمين، زيتون، أو علماً مثل: صفين، فلسطين ومنها أهلون، وهي ليست علماً ولا صفة كقوله تعالى: **﴿شغلتنا أموالنا وأهلونا﴾**[١] ، وكقوله عز وجل: **﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾**[٢].

٦- ويلحق بجمع المذكر السالم ما كان على لفظ الاستعارة، كقوله تعالى على لسان الأرض **﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين﴾**[٣]. أي السموات والأرض، والاستعارة فيها تنزيل ما لا يعقل منزلة ما يعقل.

٧- ألفاظ توقيفية لا يُقاس عليها وهي للباري سبحانه "الوارثون" "الماهدون" "الموسعون"[٤].

ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج١، ص١٧١- ص١٧٣.

[١] الآية القرآنية: سورة الفتح، آية ١١.

[٢] الآية القرآنية: المائدة، ٨٩/ وأيضاً التحريم آية ٦ "يا آيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً".

[٣] سورة السجدة، آية ١١.

[٤] ينظر في الملحق بجمع المذكر السالم:

السيوطي، همع الهوامع، مجلد ١، ص١٧١- ص١٧٣.

ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٣- ص٤.

لغات جمع المذكر السالم وإعرابها:

١- اللغة الأولى: لغة التمام، وفيها يعرب جمع المذكر السالم بالواو في حالة الرفع وبالياء المكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب، وزيادة نون مفتوحة بعدها. وهذه اللغة أعلى اللغات وأجودها وأجراها على لسان العرب[١].

٢- اللغة الثانية: أن يؤتى بالواو في الأحوال كلها وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين فيكون إعرابه بحركة مقدرة على الواو؛ نقول: جاء المعلمون- رأيت المعلمون مررت بالمعلمون. وإعرابه: مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل أو فتحة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل أو بكسرة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذه اللغة تحاكي المثنى في لزومه الألف في الحالات الإعرابية الثلاث أي في لغة القصر، ولكن هذا التوجيه في جمع المذكر السالم، ضعيف لعدم وجود نظير له[٢]. وهو شاذ في جمع المذكر السالم، أما في المثنى فهي لغة فاشية[٣].

٣- اللغة الثالثة: أن يؤتى بالواو في الأحوال كلها ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين فتضم النون في حال الرفع، وتكسر في حال الجر وتفتح في حال النصب فنقول: جاء معلمونٌ – رأيت معلمين اً- مررت بمعلمينٍ. وهذا النوع قريب من قياس التوهّم فكأنما توهم المتكلم أن هذا الجمع على حدّ المفرد فأجراه مجراه وأعطاه إعرابه، وهو لشذوذه لا يعتدّ به[٤].

٤- اللغة الرابعة: أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال وبعدها بحركات ظاهرة على النون غير منونة جاء معلمونُ- رأيت معلمونَ- مررت بمعلمونِ. وبعض النحاة[٥] يفسرون إعراب بعض الكلمات "قلون- ثبون- سنون" في باب ما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه، وقد أجاز هذا الوجه المبرد وجعله مثل زيتون، وهي لغة الحجاز

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٧٦.

(٢) ابن هشام (عبد الله بن يوسف الأنصاري) ت ٧٦١هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٥، ١٩٦٦م، ج١، ص٣٩.

(٣) بعض العرب يجري هذه اللغة على باب سنين.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص١١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص١١.

وعُليا قيس وعند بعض تميم، وبني عامر ومنها قول الشاعر أبي دهبل بن وهب بن أبي زمعة:

طالَ ليلي وبتُ كالمجنــون واعترتني الهُمُوم بالماطرُونِ[1]

ويمكن توجيه هذه اللغة على الضرورة الشعرية في الشاهد.

٥- اللغة الخامسة: أن يُؤتى به في الياء في الأحوال الثلاثة، وتحرك النون منونة وغير منونة بحركات الإعراب، الضمة في حال الرفع منونة، وغير منونة، وكذلك الكسرة في حال الجر والفتحة في حال النصب، كأنه اسم مفرد ومختوم بياء ونون مثل مسكين- سكين. فنقول: هذه سنينٌ- رأيت سنيناً وسنينَ/ مررت بسنينٍ. قال سحيم:

دعاني من نجدٍ فإنَّ سنينـهُ لعبن بنا شيباً وشيبننا مُرْداً[2]

وكقول الشاعر:

وماذا يدَّري الشعراءُ منيِّ وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين[3]

وهذه لغة بني تميم وبني عامر، وجاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[4].

وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه[5].

والنحاة قننوا للشائع، وحصروا غيره في دائرة المحفوظ الذي لا يُقاسُ عليه، وإن صدر ممن يحتج به.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٣٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص١١/ وأورده أبو حيان في ارتشاف الضرب على أنه للصمةَ القشيري، ج١، ص٢٦٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص١١.

(٤) ينظر الحديث الشريف في الجامع المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى البغى، ج١، ص٢٧٧ وص٣٤١.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٤١- ٤٦، وفيه شواهد أُخَرُ كثيرة ينظر في بابه، وكذلك في شرح ابن عقيل، ج١، ص٦٥- ٦٩.

ومما ورد في جمع المذكر السالم من الأوجه وهو قليل لغة عن تميم، إذ يرفعونه بضمة ظاهرة على النون وينصبون بفتحة ظاهرة على النون مع إلزامه الياء، ويجرون بالفتحة عوضاً عن الكسرة- وهذا كالممنوع من الصرف[١].

ومن الأقوال الأضعف شيوعاً في إعراب جمع المذكر السالم أنها معربة على الاشتغال قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف- والحروف دلائل الإعراب[٢] فنقول:

رأيت المعلمين: المعلمين جمع مذكر سالم منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء- وهكذا مع باقي الحالات.

وأخلص إلى القول، إن ما ألحق بجمع المذكر السالم، تكثر أمثلته، ويطول شرح هيئات مجيئه وتتعدد علله، في حين نجد أن حدود جمع المذكر السالم ضيقة النطاق واقتصرت في السلامة على العلمية والوصف لمن يعقل، لا بل لأولي العلم.

وما عدا ذلك فهو كثير، وبابه كبير، فهو عند النحاة تجوُّز وإلحاق وشاذ وضرورة. والنحاة بذلك يؤطرون لقاعدة ونظرية، وهم يؤطرون لما خرج عنها وما لحق بها، ويَعُدُّونَهُ مما يسمع، ولا يقاس عليه مع أنهم قد يؤطرون له قاعدة نصية مثل قولهم: كل ما كان بابه حذف الهاء منه التي كان القياس يستوجبها ويستحقها، عوضوا عنها في الجمع بالواو والنون، مثل ثبون.

ويقولون: لا يجوز التوسع في القول إلا ما ورد عن العرب، والعرب فعلوا ذلك على ضرب من التأوُّل.

فهل لنا أن نتوسع فيما تضمه قاعدة واحدة، وأمثلة كثيرة ونضيفه للباب أصالة، لا إلحاقاً، فنجعل سنون وبابها ضمن جمع المذكر السالم؟؟

أو أن نجعل جمع ما انتهى مفرده بتاء التأنيث لفظاً، وجاء جمعه بواو ونون، نجعله جمعاً سالماً، وهو جمع حقيقي[٣]، مثل طلحة طلحون، مع إسقاط التاء؟

---

[١] ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٤١.

[٢] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٦٤.

[٣] ولا أقول أن نتوسع كما توسع الكوفيون كانوا إذا "سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً وليس بالجيد" همع الهوامع، ج١، ص١٦٨، على لسان ابن هشام الحضراوي ٦٤٦هـ.

وأستطيع القول بعد البحث في مصادر آمهات كتب النحو، أن باب جمع المذكر السالم ينحصر في مستويين إعرابيين:

١- ما كان جمعاً حقيقياً.

٢- ما كان اسماً لمفرد مسمى، على هيئة الجمع أو من باب سنين. وهذا الثاني تتعدد فيه أوجه الإعراب وتتنوع فيه حركات النون كمسألة لفظية لغوية لا إعرابية.

أما الجمع الحقيقي فتنحصر لغات الإعراب فيه باثنتين:

١- اللغة الشائعة المطّردة وهي لغة التمام.

٢- لغة محاكاة القصر في المثنى، وهذه ضعيفة لعدم مساندة لهجة لها، أو انتشارها بين أحدٍ من القبائل.

وأما ما سمي بهيئة جمع المذكر السالم، وما كان من باب سنين وأربعين، أي الملحق بالجمع فله خمسة أوجهٍ إعرابية، وأكثرها دوراناً في الشعر بياء ونون.

وأرى أنَّ مسوغ شيوع الياء والنون فيها ، صوتي تجانسي، إذ إن ما قبل الياء مكسور، ولزوم الكلمة الياء، يتناسب معه كسر النون قبلها فنقول:

سِنِينَ، وكذلك فتح آخرها وذلك لسهولة النطق: عِضِيْنَ- ثِبِين، فما هي إلا قضية صوتية موسيقية تجانسية، فيها توالي الكسر، يناسبه الياء والنون بعده، يناسبها الفتح، والكسر أقل منه، أربعينِ.

وقد لاحظت أن معظم ميادين التوسع في هذه الاستخدامات أي لغير لغة التمام ما هو إلا للضرورة الشعرية، فلا يقاس عليه، لأن النحاة لا يعتمدون إلا المطرد المنتشر الذي يبنون عليه قواعدهم.

فلغة التمام في جمع المذكر السالم، هي اللغة الشائعة المنتشرة، التي تساندها جميع الشواهد، والاستخدامات القبلية.

ويبقى مطلب التوسع في حدود ماهية جمع المذكر السالم: لمن يعقل، أو لأولي العلم، أو ما لحقه تاء، وهو المطلب الأجدر بالدراسة وتخفيف القيود فيه.

وأما خصوصية جمع المذكر السالم بالأفضلية، فلا بأس به، فبعض اللغات الأخرى تعامل المؤنث معاملة المحايد أما في العربية فللمؤنث بابه.

جمع المؤنث السالم:

الماهية:

ثالث جموع السلامة هو جمع المؤنث السالم: وباب التأنيث في العربية واسع ومتنوع وللصرف فيه شرح يطول، من حيث علامات التأنيث، والتأنيث اللفظي والمعنوي، وفي باب التسمية شرح للتأنيث وفي إسناد الأفعال والضمائر إلى تاء التأنيث، إلا أن مجال البحث هنا الصفات السالمة من الجمع، مما تنوب فيه حركة عن حركة على أصل القياس وليس حرف عن حركة، ولها دلالات حرفية بالألف والتاء بآخرها مما دلّ على أكثر من اثنتين فيما ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ولجمع المؤنث السالم في العربية خصوصية في الوضع وفي الاستخدام، إذ زيادة الألف فيه لا تتغير كما تتغير الزيادة الأولى في جمع المذكر السالم "حرف اللين" تبعاً للحالة الإعرابية وكذلك حرفها الأخير التاء وهو حرف الإعراب فيه يجري عليها الحركات الأعربية ولا تحذف في الإضافة وليس كالنون في جمع المذكر السالم فإنه لا يدخلها الإعراب.

وأما في خصوصية استعمال جمع المؤنث السالم فتأتي من اطراد استعماله وسعة بابه حيث يأتي في:

١- أعلام الإناث.

٢- صفات المذكر غير العاقل.

٣- مصغر ما لا يعقل.

٤- ما صدر بابن أو ذي/ من أسماء ما لا يعقل، وصدورها هي التي تجمع "ابن آوى وبنات آوى/ ذي القعدة، ذوات القعدة، وكذلك أسماء السور ذوات (حم).

٥- ما ختم بالتاء: فاطمة- جميلة- صفية.

٦- ما ختم بألف التأنيث المقصورة/ أو الممدودة، حبلى- عذراء.

٧- كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير: كسرادق واصطبل وحمَام[١]. وغير ذلك مما هو مقصور على السماع: السموات، سجلات، آمهات.

إلا أن جمع المؤنث السالم قيس على جمع المذكر السالم من حيث الحالة الإعرابية حيث ينصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضاً عن الفتحة، مشابهة لحمل النصب على الجر في المذكر السالم، إذ ينصب جمع المذكر السالم بالياء إلحاقاً بالجر[٢]، ولتفسير حمل النصب على الجر في المؤنث السالم عدة أوجه منها على سبيل المثال: أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم فكما حمل[٣] منصوب جمع المذكر السالم على مجرورة، في مثل: مررت بالمعلمين/ رأيت المعلمين فكذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجرورة، ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه.

وللتجانس الصوتي في رأي الباحثة أثر في إبعاد نصب المؤنث السالم بالفتحة وذلك تركاً لتوالي المتجانسات الصوتية الحركية لما فيه من استثقال في الكلام وعلى السمع، فبدل أن نقول: (مسلمَاتَ) فتح الميم والألف تليها وفتح التاء، فكان كسر التاء هروباً من توالي المتجانسات، وإن سمع عن العرب في بعض لغاتهم فتح التاء لما حكاه الكسائي وابن سيده[٤]، وقد أجاز البغداديون فتح تاء المؤنث السالم وأنشدوا لأبي ذؤيب:

فلمَّا اجتلاها بالأيام تحيزَّتْ ثُباتاً عليها ذُلُّها وانكسارها[٥]

وقال ابن يعيش: "قد يجيء عن العرب نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إما مطلقاً وإما إذا كان اللفظ محذوف اللام لم ترد إليه في الجمع، كما حكى الكسائي: سمعتُ لغاتهم بفتح التاء، وكما حكى ابن سيده: رأيتِ بناتك بفتح التاء أيضاً.

---

(١) وتوضيح ذلك في أبواب استخدامه كما سيتبين لاحقاً.

(٢) والتنوين فيه تنوين المقابلة، إذ يلحق التاء نون ساكنة بمنزلة النون في مسلمون/ وليس التنوين فيه عوضاً عن الحركة.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٨.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٤، وينسب لأبي ذؤيب الهذلي. وورد أيضاً (واكتئابها)، ص٨، المصدر نفسه.

وأما ثبات فهي الجماعات المتفرعة ونصبه بالفتحة وورد ثباتٍ[١].

وقد عدَّ النحاة أن أعلام الإناث وصفات المذكر[٢] غير العاقل، ومصغر ما لا يعقل مذكراً، هي مواضع جمع المؤنث السالم[٣].

٢- اللغات وأوجه الإعراب:

أما أوجه إعراب المؤنث السالم، فإن أشهر الأقوال، وأقواها، وأصحها، أنه مرفوع بالضمة الظاهرة، ومنصوب ومجرور بالكسرة الظاهرة على آخره، وهذا أشهر الأقوال الثابتة لدى النحويين.

وإن ورد أن بعض النحاة اختلفوا في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه، فقيل هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذامِ، وقيل هو معرب، وقيل هو منصوب بالفتحة الظاهرة مطلقاً، أي سواء أكان مفرده صحيح الآخر مثل زينبات وطلحات، في جمع زينب وطلحة، أم كان معتل الآخر.

وقيل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً[٤]، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً[٥]، مثل: قاضية، قاضياتٍ، قاضياتاً.

والأرجح أنه منصوب إعراباً، لأنه في حالة الرفع مرفوع بعلامة إعراب فلا يكون الشيء في ذاته مرفوعاً معرباً، ومبيناً في محل نصب.

---

(١) ورد بالمفصل مرة ثباتٍ، ج٥، ص٤، ومرة ثباتاً، ج٥، ص٨.

(٢) أما الصفة الخاصة بالمؤنث فلا تأتي في صيغة جمع المؤنث السالم، فلا نقول نساء حائضات، ولا نقول طالقة، حاملة، طامثة، لاختصاص المؤنث بها، لأن علامة التأنيث هي للفصل بين المذكر والمؤنث وهذه الصفات خاصة بالإناث، فلا حاجة لعلامة فصل بها.

(٣) وزادوا عليها ما ختم بالتاء المبدلة هاءً في الوقف علماً، وما ختم بألف التأنيث الممدودة والمقصورة من اسم الجنس المؤنث أو الصفات، أما إن كان مؤنثاً وبغير ألف التأنيث فلا يجمع بالألف والتاء، والفراء أجاز سوداوات وهو قياس جمع الكوفيين في جمع أسود بالواو والنون. وكذلك ما صدر بابن أو ذي من أسماء ما لا يعقل: ذي القعدة، ذوات القعدة. ينظر في ذلك:

١- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٧٢- ص٢٧٣.

٢- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٢٥٨.

(٤) ولعل نصبه بالفتحة لاختلاف فتحة ما قبل الألف، بسبب حرف اللين.

(٥) شرح ابن عقيل، ج١، ص٧٣.

وقد ألحق النحاة ألفاظاً بجمع المؤنث السالم تعرب كإعرابه وليست بجمع مؤنث سالم مثل:

١- أولات: لأنها لا مفرد لها من لفظها.

٢- كل ما سُمي به من هذا الجمع، والملحق به كبركات وعرفات، وأذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية[١].

تبين في الصفحات السابقة ماهية جمع المؤنث وعلل إعرابه، وعلل نيابة الإعراب الحركي فيه، وقد لاحظت الباحثة سعة أبواب مجيئه بخلاف جمع المذكر السالم الذي حُصر بالوصف والعلمية، لأولي العلم والعقل خاصة، في حين أن باب المؤنث اتسع لما يعقل وصفات ما لا يعقل، ومصغر ما لا يعقل.

وكما تبين فإن إعراب جمع المؤنث السالم مستقر في الاستخدام اللغوي، ومستقر في علل النحاة وشواهدهم، وتفسيراتهم في حمل المنصوب على المجرور فيه، لاختصاص المجرور بالأسماء ولاشتراك النصب مع الأفعال، وهو تفسير منطقي سائغ التعليل، إلا أن ما ألحق به وما سُمي به كما في جمع المذكر السالم اختلفت فيه الآراء الإعرابية، حيث وردت فيه ثلاثة أوجه، كما تبين في الصفحات السابقة.

---

(١) أذرعات فيها مذاهب إعرابية:

١- أذرعات: ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية، ولا يحذف منه التنوين: أذرعات- وأذرعاتٍ وهذا المذهب الصحيح.

٢- أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزال منه التنوين أذرعات وهذا رأي المبرد والزجاج: إذ اعتبروه جمع بحسب أصله وأنه علم على مؤنث لذا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ولأنه علم مؤنث حذفوا منه التنوين، مثله قول الأعشى ميمون:

تخيرَّها أخو عانات شهْراً ورجَّى خيْرَها عاماً فعاماً

٣- أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، هذه أذرعاتُ رأيت أذرعات، مررتُ بأذرعات، وهذا رأي سيبويه وابن جني وكأنه عاملها معاملة الممنوع من الصرف حسب حالته الحاضرة وهو أنه علم مؤنث.

ويلاحظ أن من أبقى التنوين في جمعه، المذهب الأول- اعتبر أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم وعلى هذا لا يحذف التنوين لو وجد في الكلمة ما يمنع الصرف لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا المقابلة.

ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٠.

وقد غابت اللهجات عن جمع المؤنث السالم باستثناء قول لغوي لا لهجي، بورود فتح تاء المؤنثة فيما سمي به، إلا أنه لا يعتمد لعدم اتكائه، على لهجة معينة ولمخالفته تجانسية الصوت في توارد الأمثلة، مثل مسلمات ولعله، قياس توهم.

وإن كان لي ثمة رأي فأقول: إنَّ التوحد في هيئة الباب الواحد، هو مطلبٌ علينا التأكيد عليه، حفاظاً على استقرار اللغة وأبوابها، ولكن توسعة باب الإلحاق مطلبٌ أقوى ليدخل الإلحاق ضمن القاعدة المؤطرة، مما يُخفف من القيود اللغوية ليتناسب والتوسع في الاستخدامات اللغوية.

الممنوع من الصرف:

١ـ التمكن والماهية:

تستذكر الباحثة في بداية هذا الموضوع أن الأصل في الأسماء الإعراب والتنوين، وأما الأفعال فالأصل فيها أن لا تنون وأكثرها مبني، والحروف تلزم شكلاً واحداً.

وكلما ابتعد الاسم عن مشابهته الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين، كان أكثر أصالة في الاسمية وأشد تمكناً.

لذا فأقوى الكلمات وأكثرها أصالة: الأسماء المعربة المتصرفة، وتسمى هذه المتمكن أمكن في الاسمية، وتنوينها يُسمى تنوين الأمكنية أو الصرف[١] ليدل على خفته وعلى أنه أمكن وأقوى في الاسمية.

ووجود علامتي التنوين والإعراب[١] يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال وبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة صار الاسم المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين، كما صار أخف نطقاً.

يليه في التمكن والقوة والأصالة، المعرب غير المنصرف، وهو ميدان البحث ضمن الإعراب النيابي، ويُسمى المتمكن فقط لأنه معرب، ويشبه الأفعال في عدم تنوينه، ويليه في التمكن مرتبةً ثالثة المبني دائماً، وغير منون أحياناً، وهو أضعف من القسمين الأولين.

وأما في المرتبة الرابعة فالمبني دائماً غير المنون مطلقاً، وهذا ضعيف التمكن في الاسمية لذا فالاسم إذا أشبه الحرف يُبنى، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف[٢].

---

[١] وسماها البغداديون تنوين الإجراء وعدم الإجراء، ينظر شرح المفصل، ج١، ص٥٦.

المتمكن أمكن: حركة + تنوين	المتمكن: حركة فقط
١- لا يشبه الحرف ولا الفعل.	١- لا يشبه الحرف، ويشبه الفعل قليلاً.
٢- راسخ القدم في الاسمية يقبل كل الحركات بما فيها الجر والتنوين.	٢- فيه رسوخ القدم في الاسمية لكن بشكل أقل بحيث لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع الإعراب، وإنما شابه الفعل فامتنع منه بعض الحركات: الجر والتنوين.
٣- أقل في عموميته من المتمكن، وأكثر تخصيصاً في الاسمية فهو أتم تمكناً.	٣- أكثر عمومية من المتمكن الأمكن، أعم من الأمكن لأن كل متمكن يكون أمكن، وليس كل أمكن يكون متمكناً.
٤- يقبل التقلب في كل الحركات، وتنوينها.	٤- امتنع منه الجر لمشابهته الفعل والتنوين الذي هو خاص بالأسماء.
٥- لا يشبه الفعل فينتقص تمكنه ولا يشبه الحروف فيمتنع الإعراب فيه.	٥- يشبه الفعل من وجهتين: - في الثقل حتى جرى مجراه، فما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل. - عدم قبول الجر والتنوين.
٦- أخف الكلمات، أمكنها، نكرة، أصلاً ولهذا ألحق التنوين للنكرة بسبب خفتها علامة على التنكير "تنوين التنكير".	٦- لم يلحق التنوين الأفعال لثقلها، لأن الأسماء أكثر دوراناً واستخداماً من الفعل ولأن الأفعال مشتقة من المصدر، وهي مفتقرة إلى الاسم فاعلاً ومفعولاً.
٧- الاسم مرتبته أولاً.	٧- الفعل ثانٍ للاسم كما أن هذه الأسباب ثانية.
٨- اختصاص النصب والجر كل في موقعه دونما إنابة.	٨- المشاركة بين الجر والنصب لتآخيهما: حيث امتنع الجر، إلحاق للتنوين، لعدم دخولهما الفعل بحال من الأحوال.
٩- علامة الاسم هنا وجودية.	٩- علامة الاسم هنا عدمية أي سلبية[١].

---

(١) حتى لو لم يظهر فيه إعراب لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركة.

(٢) والمشابهة تقوى إذا صار معنى الاسم ومعنى الفعل سيان مثل أسماء الأفعال، وإن وافق الاسم الفعل من حيث تركيب الحروف الأصلية وشيء من المعنى، تتوسط المشابهه وذلك مثل أسماء الفاعلين والمفعولين، وتضعف المشابهة للأفعال من حيث اللفظ والمعنى، مع وجود وجه مشابه بعيد ككونه فرعاً لأصل، وفي هذه المشابهة لا يُبنى بناء الفعل لضعف المشابهة مع ضعف البناء في الفعل، ولا تُعطى الكلمة عمل الفعل من حيث طلب الفاعل والمفعول، بل تنزع هذه المشابهة علامة الإعراب فقط (أي التنوين) ثم يتبعه الكسر، ولكي تنطبق هذه المشابهة الضعيفة فلا بد للاسم من أن يكون فرعاً من جهتين، ولا تكفي المشابهة بالفرعية من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف، وكذا الفرعية في الأسماء، بسبب هذه العلل غير الظاهرة فلا تكف واحدة، إلا إذا قامت مقام اثنتين.

ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص٨٩.

فالممنوع من الصرف هو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين ولا كسر[٢]، أي هو المتمكن يقبل الضمة رفعاً، والفتحة نصباً، ويجر بالفتحة عوضاً عن الكسرة، ولا يقبل التنوين: كقوله تعالى: "فحيُّوا بأحسنَ منها"[٣].

وإن أُضيف أو دخلت عليه أل، فيُجر بالكسرة كقوله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم"[٤].

ومدار المشابهة بالفعل عند النحاة يحكمها الخفة والثقل، لأن الفعل أثقل من الاسم فما شابه الفعل في الثقل حُرِم التنوين وما لم يشابهه كان خفيفاً متصرفاً، فالاسم أخف من الفعل، لأن الاسم أكثر دوراناً في الكلام، ولا يستغني الفعل عنه، ولأجل خفته احتمل زيادة التنوين لأن الخفيف يحتمل زيادة[٥].

والعلاقة بين الجر والإضافة واضحة في كثير من الأبواب النحوية إلا أنه في باب الممنوع من الصرف، ارتبط المنع من الجر بالمنع من التنوين، مع أن الجر لم يكن هو المقصود وإنما منع لاحتمالية مشاركة التنوين في الاختصاص بالاسم فعاقبه بالإضافة، ثم عاد بدخول الألف واللام.

وميزان الفرعية يحكم العلل[٦] المانعة للصرف، فالوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير، والعجمة فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الأفراد،

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥٦.
وللتنوين دلالات مختلفة في الكلمة وهو الذي يدل على هوية الكلمة، وأصل اشتقاقها، وهل هي معرفة أم نكرة. ينظر:
١- فاضل السامرائي، معاني النحو، مجلد٣، ص٢٤٤- ص٢٦٤.
٢- عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٣٣.

(٢) احترازاً، لأن الجر يدخله، لأنه معرب.

(٣) النساء- آية ٨٦.

(٤) التين- آية ٤.

(٥) فاضل السامرائي، معاني النحو، مجلد ٣، ص٢٤٤.

(٦) والعلة المقصودة: جزء العلة لا علة تامة، لأن مجموع العلتين هو العلة التامة والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة. ينظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، مجلد١، ص٨٧.

والألف والنون فرعا ألفي التأنيث، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه، فإذا اجتمع في الاسم علتان وجب أن يمتنع من الصرف لشبهه بالفعل، والعلة الواحدة لا تقوى على نقله عن أصله إلا إذا أقويت. والمنع من الصرف يكون إما بعلة واحدة أو بعلتين:

أ- النوع الأول: ما يمنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين وذلك في:

١- الاسم المختوم بألف التأنيث سواء مقصورة أم ممدودة، والمقصورة إعرابها مقدراً إلا أنها تمتنع عن التنوين، وما منع بعلة ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة سواء كان معرفة مفرداً أم جمعاً أم علماً وصفاً مثل صحراء.

٢- صيغة منتهى الجموع: وتُسمى الجمع الذي لا نظير له، والجمع الأقصى ونهاية جمع التكسير، وهو كل جمع بعد ألفه حرف مشدد أو حرفان أو ثلاثة أوسطهم ساكن، فإذا كان وسطه متحرك فيصرف مثل طواعية، رفاهية ويلحق هذا الجمع المتناهي، الذي لا جمع بعده، كل اسم جاء وزنه مماثلاً له، مع دلالته على مفرد سواء أكان عربياً أم لا، علماً أم لا، مرتجلاً أم لا فنقول: مثلاً هوازن سراحيل[١].

ب- ما يمتنع من الصرف بعلتين إحداهما معنوية والثانية لفظية:

والعلل المعنوية هي العلمية، والوصف، أما العلل اللفظية فهي تسعة وما يمتنع من الصرف للعلمية (وعلة لفظية في ستة مواضع) وهي إذا كان الاسم مؤنثاً لفظياً أو معنوياً[٢]. أو للعجمه، وما كان علماً مركباً تركيباً مزجياً غير مختوم بويه ووزن الفعل، والعدّل[٣].

وأما الوصف فيمنع من الصرف في ثلاثة مواضع لفظية: أولها فعلان ومؤنثه فعلى، إذ يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على فعلانة، ولغة بني أسد إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة

---

(١) الجرجاني، المقتصد، ج١، ص١١٤.

(٢) ما كان عربياً ساكن الوسط ثلاثياً مثل هند- دعد فيجوز صرفه ومنعه، حيث ورد قول الشاعر:

لم تتلفَّعْ بفضلِ مِئزرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دعدٌ في العُلبِ.

ينظر:

١- العكبري، اللباب، ج٢، ص١١٠.

٢- الأستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص١١١.

(٣) العدل أو العدول، خروج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقاً بغير القلب، لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى على وزن (فُعَل).

عطشانة ونظائرها وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة لغة بني أسد، ومن ثم صرف (فعْلان) وصفاً[١].

وثاني مواضع الصفة التي تمنع من الصرف، أفعل الذي لا يؤنث بالتاء مثل أحمر وثالثها: إذا كان معدولاً على وزن آخر ويكون ذلك في فعال[٢]، فتأتي معدولة على وزن مفعل من الإعداد- أُخر المعدولة عن آخر، والعدل لا يكون إلا للمفاضلة[٣].

وبعد أن تبين مواضع المنع من الصرف، لنا أن نتتبع تفسير النحاة، للمؤاخاة بين النصب والجر، ولعلة حمل الجر على النصب، إذ تلاحظ الباحثة بتتبع الحالات الإعرابية أن النصب لم يستقل استقلالاً تاماً، فتارة محمول على الجر، وتارة الجر محمول عليه، وذلك كما في المثنى وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف حيث جر بالفتحة عوضاً عن الكسرة، والسؤال هنا: ما العلاقة بين الفتحة والكسرة لتتبادلا، ولماذا لم يأخذ النصب استقلالية، كما الجر للأسماء، وهل فضلية الفتحة والكسرة جمعت بينهما؟ وهل عدم خصوصية النصب لشيء، كخصوصية الجر للأسماء والجزم للأفعال، جعله في موقع النيابة والاشتراك؟

يبين عبد القاهر الجرجاني ذلك بقوله:

"الجر منع لأنه لا يكون إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه وهو الإضافة، فالجر منع بشفاعة التنوين، ولما مُنع الجرُّ كان أولى الحركات بأن يقوم مقام الكسرة الفتحة لتساوي النصب والجر في معنى المفعولية، وذلك: رأيتُ مسلمين، مررت بمسلمين.

ولما كان الجر منع لأجل منع التنوين، أُعيد حيث أُمِنَ إلحاق التنوين، لأن الإضافة والألف واللام يُحصنان الاسم من دُخول التنوين لمعاقبتهما له وقيامهما مقامه.

---

(١) ينظر:

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٦٦.

٢- عباس حسن، ينظر في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، النحو الوافي، ، ج١، ص٢١٧.

(٢) وزن فَعَالِ: بنو تميم يمنعونها من الصرف إذا كانت خالية من الراء، والحجازيون يبنونها على الكسر.

(٣) وكلمة أمسِ: بنو تميم يمنعونها من الصرف رفعاً ونصباً وجراً، للعلمية والعدل إذا اكتملت فيه شروط المنع، أما الحجازيون فيبنونه على الكسر ولا يدخلونه باب الممنوع من الصرف.

ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٢١٧.

وإنما كان القصد أن يُمنع التنوين الذي هو عَلَمُ التمكن والأولية، وإنما منع الجر لأن بينه وبين التنوين مناسبةً وأخوةً، وذلك أن المجرور يقوم مقام التنوين أبداً، والاسم إذا دخله الألف واللام أو الإضافة خرج من أن يكون مستحقاً للتنوين وإذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه لأجل مشابهة الفعل، وإذا كان الأمر على هذا الوجه اقتضى القياس أن لا يزول الجرُّ في حال الإضافة والألف واللام لأجل أنه تابع للتنوين"[1].

يتبين من النص السابق أن تساوي النصب والجر في الجموع السالمة سمح بالتبادل بينهما، وحينما كان التنوين شقيق الجر هنا، اختير الجر، لا النصب ميداناً للعلاقة الإعرابية في الممنوع من الصرف.

وقد أجاز النحاة صرف الممنوع من الصرف وحسَّنه ابن يعيش، وقال عنه: وإنَّه من أحسن الضرورات لأنه ردُّ إلى الأصل.

وعليه خُرج الشاهد:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْداسَ في مجمعِ[2]

حيث يُصرف الممنوع من الصرف في الحالات المنصوص عليها في مظانها من كتب النحاة.

لذا فإن باب الممنوع من الصرف طويل، واسع في دراسة النحو، ناقشهُ النحاة بطول بحث وتمحيص وتوسعوا في ذكر علله، ومواضعه، إلا أنني في بحثي تناولت منها ما يفيد في الإعراب النيابي وهو: نيابة الفتحة عن الكسرة مع توضيح لبعض القضايا التعليليّة والمشابهة، وقد حاولت بسطها بشكل نقاط ثم ربطتها بالموضوع الرئيسي وهو محاولة تقنين اختيار النحاة لنيابة حركة عن حركة.

---

(1) الجرجاني، المقتصد، مجلد٢، ص٩٦٧.

(2) ينظر:

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٦٨.

٢- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٥٢٣.

٣- المبرد، أبي العباس (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، القاهرة، ص٣٥٤.

الأفعال الخمسة:

الماهية:

وتُسمى بالأمثلة الخمسة، وهي كُلُّ فعلٍ مضارع اتصل به ألف الاثنين وله معها صورتان: يفعلان، تفعلان، أو واو الجماعة، وله معها أيضاً صورتان: يفعلون وتفعلون أو ياء المؤنثة المخاطبة: تفعلين.

وفي هذه الأمثلة "الأفعال الخمسة" لا يوجد تثنية للفعل ولا جمع له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، فالغرض عادة من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى تثنيته أو جمعه، والتثنية هنا للفاعل لا للفعل والألف هنا ضمير، ليست كالألف في زيدان فهي حرف.

وتُعرب هذه الأفعال بثبوت النون رفعاً وبحذفها نصباً وجزماً وسبب هذا الإعراب، أنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء، لم يكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجعلُ النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو.

وإن كان الإعراب فيها مقدراً لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون ألف يضربان متشابهة لألف ضاربان.

وقد قيل في إعراب الأفعال الخمسة غير هذا القول: فقيل إنها معربة بالألف والواو والياء كما في المثنى والجمع السالم، ولكن لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الإعرابية الثلاثة.

وقيل إنها معربة بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، ولكنه مردود لعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له[1].

وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها، فلا يكون حرف الإعراب هو النون لسقوطها وهي حرف صحيح.

---

[1] وهذا رأي الأخفش والسهيلي، كما ورد في السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص٢٠٠.
وينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص٣٢٧.

اللغات في إثبات النون وعدمه:

والنون في هذه الأفعال ليست إعراباً، وإنما اختصاصها هو الإعراب، أي أنها كحرف لا يجوز أن تكون إعراباً وإلا لوجبت في كل موضع، فاختصاصها لحالةٍ إعرابية هو الإعراب.

وقد جاءت هذه النون هنا لأن حرف الإعراب في الكلمات نفسها نبا عن تحمل حركات الإعراب، لتجانسه مع ضمائر الرفع المتصلة به.

ولا يمكن جعل الضمائر قبلها دلائل الإعراب، وإنما جعلت النون بعدها علامة اختصاصية للإعراب، بحكم أنها أقرب الحروف إلى حروف المد واللين، وهي ساكنة، وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستثقال الكسر بعدها، وقيل تشبيها للأول بالمثنى، وللثاني بالجمع.

وقد تفتح النون بعد الألف أيضاً، قرئت الآية القرآنية: **﴿أتعِداننِي أن أُخرَج﴾**[1] بفتح النون[2].

وقد تُضم معها أيضاً، وسمع شاذاً قراءة **﴿طعامٌ ترزقانُه﴾**[3] بضم النون.

ومن الأمثلة على حذف النون في حالة النصب قوله تعالى: **﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾**.

وقد وردت نظماً ونثراً محذوفة دون سبقها بناصب أو جازم.

كقول الراجز:

أبيتُ أسري وتبيتي تدلكـــي شعرَكِ بالعنبر والمسك الذكي[4]

---

(1) سورة الأحقاف، آية ١٧.

(2) جاء في همع الهوامع في شرح الجوامع، للسيوطي، مجلد١، ص٢٠٠، "فتح النون الأولى كأنهم فروا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا".

(3) سورة يوسف، آية ٣٧.

(4) البيت بلا نسبة، ويجب أن يقول تبيتين- تدلكين، ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص١٨.

وتعرب هذه الأفعال جزماً ونصباً بحذف النون من آخرها:

وزوال علامة الرفع، هنا لا إلى بدل كما في الأسماء الخمسة، فحروف العلة يبدل بعضها بعضاً في الإعراب: كقوله تعالى: **﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾**[1].

إلا أنه قد وردت بعض الشواهد مثبتة مع وجود الجازم من ذلك قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يومَ الصُّلَيْعاءِ لم يُوفون بالجارِ

وقال ابن يعيش: "هذا البيت شاذ وسبيله عندنا على تشبيه لم بلا[2].

وورد أيضاً:

أنْ تهبطين بلادَ قـو مٍ يرتعونَ من الطِّلاح[3]

وهذا على تشبيه أن بما المصدرية، وهذا طريق الكوفيين.

أما البصريون فيعتبرون أن المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها، ضمير الشأن والحديث.

ومن حذف النون لغير سبب قراءة **﴿ساحران تظاهرا﴾**[4].

والحديث: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا"[5].

والنحاة يعللون مجيء النون مثبتة أن مخففة من الثقيلة.

---

(1) سورة آل عمران، آية ٩٢.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٨، أنشده الأخفش والفارسي ولم يعزه أحد إلى قائل حيث رفع يوفون بثبوت النون بعد لم.

(3) أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٨.

(4) سورة القصص، آية ٤٨.

(5) مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ج١، ص٧٤، ج٣، ص١٣٧٣.

ويبين ابن يعيش ذلك في المفصل: "وهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وترك القياس لأن السماع يُبطل القياس. قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع[1]".

وهذه الفقرة في غاية الأهمية، لاعتماد النحاة السماع ودرجة قوته بحيث أن جعل مقياساً لتقنين اللغة، واعتماد قوانينها ونظريتها.

وقد حُمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة، لأن الجزم مختص بالأفعال، والمختص أولى بأن يكون متبوعاً، وذلك بحذف نون الإعراب، في حالتي الجزم والنصب.

وقد فسر النحاة الحذف هنا بأن هذه الأفعال معربة باختصاصها بالنون في حالة الرفع، فثبوت النون أولى والحذف طارئ عليه، والرفع ثبت أولاً للفعل، والجزم والنصب طارئان عليها، فأعطي الأول للأول والطارئ للطارئ، وسهل حذف النون لشبهها بحرف المد واللين.

وقد تجتمع نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية مع نون التوكيد ففي النون حينها آراء ومذاهب:

يجوز إثبات نون الرفع مع نون الوقاية أو التوكيد أو إدغامها مع نون الرفع أو حذف أحدهما.

فإذا اجتمعت نون الفعل مع نون الوقاية جاز الفك **﴿اتعدانني﴾**[2] ، والإدغام، والحذف نحو: **﴿اتحاجُّوني﴾**[3].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٩.

وورد:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا

وقول الشاعر:

ولي كبدٌ مقروحة من يبيعنـــي بها كبداً ليست بذات قـــروح

أبى الناس ويح الناس أن يشترونها ومن يشتري ذاعلة بصحيـــح

(2) سورة الأحقاف، آية ١٧.

(3) سورة الأنعام، آية ٨٠.

واختلف النحاة في المحذوف أهو نون الوقاية أم نون الرفع كما يرجح سيبويه، لأنها قد تحذف بلا سبب تخفيفاً مثل: **﴿إن الله يأمُرْكُم﴾** [1] ، **﴿وما يُشعركُمْ﴾**[2]، ونون الرفع هي جزء كلمة أما نون الوقاية فهي كلمة وحذف الجزء أسهل.

وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف، وجيء بها لتقي الفعل من التكسر ويحصل ذلك بنون الرفع ولا عامل لها[3].

وختام هذا المبحث نجد أن حرف النون ليس حرف علة وعومل معاملة حرف العلة حيث سقط للنصب والجزم.

كما تبين حمل النصب على الجزم لأن الجزم مختص بالأفعال، ويُلاحظ عدم استقلالية النصب كما في سابق أبواب النيابة.

وأما في الاستعمال اليومي في عصرنا الحالي فنجد أن استعمال الأفعال الخمسة بإثبات النون يكاد أن يكون قليلاً ، والأكثر استخدامه مخففاً من النون لغير ناصب ولا جازم.

---

(1) سورة البقرة، آية ٦٧.

(2) سورة الأنعام، آية ١٠٩.

(3) ورأي عباس حسن يميل إلى الرأي القائل بأن النون التي تحذف هي نون الفعل، ويتعصب لهذا الرأي بشدة. ينظر كتابه: النحو الوافي، ج١، ص١٧٧- ص١٨١.

الفعل المضارع المعتل

ومن أبواب الإعراب النيابي، الفعل المضارع المعتل الآخر، إذ تقدر عليه علامات الإعراب استثقالاً وتعذراً فهي من باب الإعراب التقديري أما ما نحن بصدده في الإعراب النيابي فهو الحذف، حذف حرف العلة نيابة في حالتي الجزم والنصب.

وهذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لأن الجازم إنما يحذف علامة الرفع وهي الضمة، وكذا هذه الحروف أصلية، فلا يحذف الجازم الأصلي ولا المنقلب عنه فالجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لكيلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لاتحاد صورهما[١].

وقيل إن من لغات بعض العرب عدم حذف حرف العلة مع الجازم شعراً وقد جاءت الألف مثبتة في قوله تعالى **﴿لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾**[٢] واعتبر بعض النحاة أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست لام الفعل، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها.

وكلما كانت الحالة الإعرابية أبعد من الحركة كانت أقرب من الحذف، لأن سبب الحذف السكون، والجزم إذا صادف حركة حذفها، وإن لم يصادف حركة حذف الحرف: لم يغزُ- لم يرمِ- لم يخشَ.

الأفعال المعتلة	بالألف	بالواو	بالياء
١- حالة الرفع	الضمة مقدرة	الضمة مقدرة	الضمة مقدرة
٢- حالة الجزم	حذف الألف	حذف الواو	حذفت الياء
٣- حالة النصب	الفتحة مقدرة	الفتحة ظاهرة	الفتحة ظاهرة[٣]

وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة، وذلك في الضرورة الشعرية فمما ينسب لرؤبة العجاج:

---

(١) وقد اختلفت الأقوال في الذي حذفه الجازم، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص٢٠٥.

(٢) سورة طه، آية ٧٧.

(٣) وقد أخذ النصب منحى مستقلاً في سياقه وقاعدته، يستدعي جعل باب النصب كما في أبواب النيابة كلها مستقلاً.

إذا العجوزُ غضبت فطلّقِ ولا ترضَّاها ولا تملَّــقِ

وشاهد البيت "ترضاها" حيث لم يحذف حرف العلة للجازم ضرورة ويفُسر بأنه أشبع فتحة الضاد في ترضاها فنشأت الألف[١].

وقال قيس بن زهير من الوافر:

المْ يأْتيكَ والأنْباء تَنْمـي بما لاقَت لبونُ بني زياد[٢]

حيث قال "يأتيك" ولم يقل "يأتك" مع سبق الجازم له، فلم يحذف حرف العلة للجازم، للضرورة الشعرية.

وللباحثة أن تتسائل: لماذا لم تكن أحرف العلة هذه دلالات إعرابية وليست فقط من أصل الكلمة، وأن كانت من أصل الكلمة فلماذا تقبل التغيير والحذف في بعض الحالات الإعرابية للكلمة.

وهل من علاقة صوتية، في استحالة بقاء حرف العلة وقبله الجازم وعليه السكون مقدراً، أم أن الحذف يوافق التجانس الصوتي والعرف النحوي لكي تتمايز الأبواب الإعرابية.

ومن اللغات عدم حذف حرف العلة من المضارع الناقص المجزوم في سعة الكلام، وقد خصه بعض النحاة على أنه لغة لبعض العرب[٣].

وقد جاء في عدم جزم الفعل في موضع الجزم قراءة ابن كثير في قوله تعالى: ﴿**إنه من يتقي ويصبر**﴾[٤]، وقراءة حمزة ﴿**لا تخف دركاً ولا تخشى**﴾[٥] عدم حذف الألف من المضارع المجزوم.

---

(١) الأستراباذي، شرح الكافية، مجلد٤، ص٢١.

(٢) ينظر:

١- السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص.٢٠٥

٢- الأستراباذي، شرح الكافية، مجلد٤، ص٢٢.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٠٥.

(٤) سورة يوسف، آية ٩٠.

(٥) سورة طه، آية ٧٧.

وقد ورد جزم الفعل المضارع في غير مواضع الجزم في قراءة عاصم وابن عامر وحمزة **﴿يوم يأتِ لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾** [1]، حيث حذفت الياء من الفعل في الوصل والوقف وقرأ قوله تعالى **﴿ذلك ما كُنَّا نبغ﴾**[2].

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضْحَكُ منَّي شَيْخَةٌ عَبْشَميـة كأنْ لم تَرَى قبلي أسِيراً يَمَانِياً[3]

وقد يجزم الفعل الناقص في غير مواضع الجزم، كما في قول متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يبكِ من بكى[4]

حيث جزمت يبك في غير مواضع الجزم، حملاً لها معنى فاخمشي المجزوم لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب فلتخمشي أو يبك لأنه لا يجوز حذف حرف الجزم وبقاء عمله بسبب ضعفه كعامل[5].

---

(1) سورة هود، آية ١٠٥.

(2) سورة الكهف، آية ٦٤.

(3) الأنباري، الانصاف، ج١، ص٢٦.

(4) الأنباري، الانصاف، ج٢، ص٥٣٢.

(5) أما الكوفيون فقد استشهدوا بهذا البيت، على حذف الجازم مع بقاء عمله وأنه واقع في كلام العرب. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٥٣٢.

الأسمـاء الستــة:

الماهية:

الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة، الأسماء المعتلة أو الأسماء البضعة، هي مسمى لشيء واحد وهي (أبو، أخو، حمو، فو، ذو وهن) وهي أحد مباحث الإعراب النيابي التي استلزم كل واحد منها ذاتاً أخرى إذ لا أب إلا وله ابن ولا أخ إلا وله مثله وكذلك باقيها، وخصت بحال الإضافة لبيان قوة اللزوم ولتقوية مشابهتها بالمثنى من حيث أن كل واحد منها له أكثر من اسم واحد، إلا أنها الوحيدة من حالات الإعراب التي استوفت الحروف الثلاثة جميعها كل في محله بخلاف المثنى والجمع السالم.

إعرابها:

ومع أنها مفردة إلا أن النحاة فسروا مجيئها بالحروف، بكراهية أن يستبد المثنى والمجموع بالحروف مع كونهما فرعين للمفرد، واعتبروا أن الإعراب الأقوى هو بالحروف، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعربوها بهذا الأقوى ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي أصل الإعراب بالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً لها وفضلوها على المثنى والمجموع، وخصت هذه الأسماء بمشابهة المثنى لأن لام بعضها واو وعين الأخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب[١] حروف أجنبية أخرى.

وعلل إعراب هذه الكلمات بالحروف أن هذه الأسماء محذوفة اللام في حال الإفراد وهي متضمنة معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها[٢] في حال إفرادها وتضمنت معنى الإضافة عن مثل يد ودم مما حذفت لامه[٣].

وذكر بعض النحاة أنها معربة بالحروف لقلة حروفها، وتكثيراً لها وليزيدوا في الإعراب إيضاحاً وبياناً فاعتبروا أن قلة حروفها سببٌ في رفدها في حال الإضافة بحروف زائدة تكثيراً لها.

واللام في (أبوك، أخوك، حموك- هنوك) هي أعلام للمعاني الإعرابية المتناوبة والعين في (فوك، ذو مال)، هي الأعلام[١].

---

(١) الاسترابادي، شرح الكافية، مجلد١، ص٧.

(٢) وذلك إذا سلمنا أن لامها محذوفة.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥١.

فهي في حال الرفع علم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والإضافة فمع كون هذه الحروف عين للكلمة أولاً، إلا أنها حروف إعراب، وقد أطال النحاة في تبيين أصل لام الأسماء الخمسة واعتبروها واواً على الأغلب مُتغيرة حسب تغير الحالات الإعرابية، إلا في كلمة "فو" فأصل لامها هاء والهاء مشبَّهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الهمزة.

ولعلها بقية باقية من تاريخ تطور اللغة العربية إذ تبدو كلمة "فو" أحادية من الحرف (ف) وسائر الكلمات ثنائية[٢].

والحروف تتبين إذا قلنا قام أبو زيد فأصله (أبَ + وُ) + زيد. ثم اتبعت حركة الباء، لحركة الواو فصارت أبُوُك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت وكذلك أباك فهي أبَوَكَ فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ومررت بأبيك فأصلها: بأبَوِك أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياءً[٣].

وأما أسباب إعراب هذه الأسماء[٤] بالحروف فللنحاة فيه آراءٌ مختلفة منها[٥]:

١- كراهية أن يستبدَّ المثنى والمجموع بالحروف مع كونهما فرعين للمفرد.

٢- هذه الأسماء تحتاج في قياس التثنية والجمع إليها، إذ كانت التثنية معربة بالحروف ضرورة، وهي فروع والأسماء المفردة أصول فجعل ضرباً من المفردات معرباً بالحرف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع.

٣- وهذه الأسماء اختيرت لأنها تلزمها الإضافة في المعنى؛ إذ لا أب إلا وله ابن.

٤- ولزوم الإضافة لها يُشبهها بالتثنية، إذا كان كل واحد منهما أكثر من اسم واحد.

٥- أجراها النحاة استئناساً على قاعدة قد استقرت مثلها في جزء من المفردات.

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٤١٥.

(٢) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية، رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص٧.

(٣) وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فقالوا أنها معربة من مكانين ولا اتباع فيها.

(٤) أرى أن تعليل مجيء هيئة كلمة أو إعراب يدور في فلك التعليلات الظنية، الاجتهادية.

(٥) ينظر:

١- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٤١٥.

٦- وهي توطئة لما يأتي في باب التثنية والجمع، وكانت هي أولى من غيرها لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة (ذو، فو) والإضافة فرع على الإفراد ، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجد بينهما هذا الوجه من الشبه كانت أولى من غيرها بالإعراب بالحروف حيث أقيم كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات لحالته الإعرابية.

٧- وزاد بعضهم أن قلة حروف هذه الأسماء سبب لرفدها في حال الإضافة بحروف زائدة تكثيراً لحروفها.

وقد اشترط النحاة لمجيئها بهيئة الأسماء الستة، شروطاً بعضها عام فيها كلها، وبعضها خاص في بعضها[1].

اللغات في الأسماء الستة:

وقد ذهب النحاة في إعرابها أكثر من جهة ولهم فيها أقوال ولغات أُجدولها كالآتي ثم أبينها مفصلة.

الأسماء	أ- أب- أخ- حم	ب- فو- ذو	جـ- هن
اللغات في مجيئها	١- التمام: بالحروف ٢- القصر: - بالحروف. - الإعراب التقديري ٣- النقص: بالحركات ٤- التشديد على الحرف الأخير.	١- التمام: الإعراب بالحروف فقط. ٢- وبعضهم قال بالتشديد.	١- النقص وهو الأشهر. ٢- التمام: وهذه قليلة. ٣- التشديد وهي قليلة أيضاً.

وفيما يلي بيان ذلك:

أ- اللغات في (أب- أخ- حم).

٢- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٧.

[1] ينظر تفصيل ذلك في مظان كتب النحو.

١ـ لغة التمام:

١ـ لغة التمام فيها: أي أن الواو والياء والألف فيها علامات إعراب نيابة عن الضمة والكسرة والفتحة، وقد فسر[١] مجيء الحروف للإعراب، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مُقدَّر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة كما في المثنى والمجموع.

فنقول في إعراب: جاء أبوك، أبوك فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وللنحاة تفسيرات مختلفة في إثبات هذه اللغة أحرفَ العلة كعلامات إعرابية من هذه الأقوال تعليلية تفسيرية، منطقية ومنها ما لا يُذكر لضعفه.

وذلك مثل قولهم: إن هذه الأسماء معربة من مكانين بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف[٢] وبينوا أن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال إفرادها، أي قطعها عن الإضافة، فإذا أضيفت فالضمة باقية والفتحة والكسرة كما كانت في حالة الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب لأن الحركة التي تكون للمفرد هي بعينها له حيث أضفته، نقول: هذا أبٌ هذا أبوك، كما نقول: هذا غلامٌ، هذا غلامك.

وكذا الواو والألف والياء بعد هذ ه الحركات في حال الإضافة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل تغيرها، فدل ذلك أن (الضمة والواو) جميعاً علامة رفع، والفتحة والألف جميعاً علامة نصب والكسرة والياء جميعاً علامة جر، فبذا يكون الإعراب من مكانين، ولكن رد هذا المذهب بأنه لا نظير له وأنه ضعيف لأن الإعراب إمارة على المعنى وهذا يحصل بعلامة واحدة لم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها[٣].

---

(١) ونسب هذا القول إلى جمهور البصريين، ينظر ابن عقيل، ج١، ص٤٤- ٤٥.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٣٦.

(٣) وجاء في شرح الكافية، مجلد١، ص٧٣، ما يُبطل السابق، إذا اعتبر أن مجيء الواو ياء في الجر وألفاً في النصب ليكون الألف إعراباً مثل الفتح، والياء مثل الكسر، لا لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة

وقيل أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات وناصر هذا القول قطرب والزيادي والزجاجي وهشام[١].

ومما ورد في تعليل إعرابها: القول بالنقل وملخصه: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف إلى ما قبلها.

وكذا ورد القول بالنقل والبدل، نقل الحركة وإبدال حرف العلة حسب تجانس حركة الحرف قبله[٢].

ومن الأقوال أيضاً: أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع[٣].

ومما قيل في إعرابها: إن الحروف ناشئة من الإشباع، مع أن الإشباع خاص بالشعر أما الجرمي: فقد اعتبر أن انقلابها هو الإعراب[٤].

وأما أصل لام الكلمة في الأسماء الخمسة وعينها، فقد اعتبر بعض النحاة[٥] أن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في (أبو، أخو، حمو، هنو) ومن عينها في الباقيتين (ذو، فو) لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ولا يبقى ذو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه[٦].

للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات، ولتناسب الحركات التي قامت مقامها، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٤١٥.

(٢) ولكن رد على النقل بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

(٣) وورد ضمن هذه اللغة مجيء أخو على دلو وهي لغة قال رجل من طيء:

ما المَرْءُ أَخْوَكَ إنْ لم تُلْفِه وَزَراً عِند الكريهةِ مِعْواناً على النُّوَبِ

ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٣٨.

(٤) وهذا القول نسب للمازني.

(٥) الأستراباذي، شرح الكافية، مجلد١، ص٧٠.

(٦) وقد اعتبر سيبويه أن حروف العلة فيها حروف الإعراب، والإعراب فيها مقدر وسنبين ذلك في الصفحات التالية لغة القصر.

وأما فَوْك فأصلها "فَوْةٌ" حذفت الهاء اعتباطاً وأبدل من الواو ميم، لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب، فانقلبت ألفاً وحذفت بالتنوين وبقي الاسم المعرب على حرف واحد، والميم تشبه الواو وتحتمل الحركة، فإذا أضفته رددت الواو، و(ذو) محذوفة اللام وأصلها ذوي بدليل (ذواتا أفنان) في التثنية[1].

٢ـ القصر:

وحينما نذكر كلمة القصر فإن لها مدلولين إعرابيين مختلفين:

١ـ الاقتصار على حرف واحد وهو الألف.

٢ـ معاملة الاسم المقصور باعتبار الإعراب التقديري بالألف والواو والياء.

١ـ الاقتصار على حرف واحد، أي إلزام الأسماء الخمسة بالألف في أحوالها الإعرابية كلها رفعاً ونصباً وجراً، ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها[2]

نلاحظ أن الأسماء الخمسة هنا مع استيفائها للشروط، اقتصرت في إعرابها على الألف ملزمة.

والشاهد فيه أباها الأولى والثانية والثالثة إذ لا يجوز أن يتلفق الكلمة في البيت على لغتين.

---

[1] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٨٨.

[2] قيل إن قائله: هو رؤية العجاج وقيل أن قائله هو أبو النجم العجمي من بني بكر بن وائل المتوفي سنة ١٣٠هـ ، ينظر:

١- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٤٦،

٢- السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٣٨.

٣- ابن عقيل، ج٣، ص٥١- ٥٢.

وهذه اللغة وردت أيضاً في المثنى، واشتهرت في بني الحارث وخثعم وهذه اللغة بالإضافة إلى أنها مقتصرة على الألف فإن حركات الإعراب فيها مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر[1].

٢- الإعراب التقديري، إذ اعتبرت الأسماء الخمسة كالاسم المقصور، أي أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة، فالضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

ونسب هذا الإعراب إلى سيبويه ورجَّحه ابن مالك في التسهيل، وكذا نسب إلى جمهور البصريين.

وحجة هذا الإعراب: أن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه.

فتسلسل درجات الإعراب:

١- الإعراب الظاهري.

٢- الإعراب التقديري والمحلي.

٣- الإعراب النيابي.

جاء في كافية ابن الحاجب[2]: "عن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، حركات إعرابها".

واستدل لهذا بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ومقدرة فإن أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، كما تقدم، فحروف العلة هي حروف إعراب والإعراب فيها مقدر كما يُقدر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر، للدلالة على الإعراب المقدر فيها ولا

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٤٨.

(٢) الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، مجلد١، ص٦٩.

يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع[1].

وفسرت على هذه اللغة، لغة القصر جملة: لا أبالك: إن أبا اسم لا وغير مضافة مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائماً في جميع الحالات وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء.

ويرى بعض النحاة أن كلمة أبا مبنية على فتح مقدر على آخرها منع من ظهورها التعذر باعتبار هذه الألف من بنية الكلمة مثل كلمة "كلا"[2].

٣- لغة النقص:

وهي اللغة الثالثة بعد التمام والقصر من حيث الذيوع والقوة، وتعني إنقاص حرف العلة الأخير من الكلمة، وترك علامة دالة عليه من جنسه، حتى لو كان مضافاً لغير ياء المتكلم.

وتدخل هذه اللغة كلمات "أب، اخ، حم، هن" ولا تدخل في "ذو" ولا "فو" إذا كان بغير الميم.

وإعراب الأسماء الخمسة في هذه اللغة، بالحركات الظاهرة على آخرها، وأساسها مراعاة النقص في الكلمات الأربع مبالغة واختصاراً.

ومنه قول رؤبة بن العجاج فيما نسب إليه:

بأبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومن يُشابِهْ أبَهُ فما ظلـم[1]

فقد جرى إعرابه: بأبه، أبَه على لغة النقص في الأسماء الستة، بالحركات وهي هنا مضافة لغير ياء المتكلم.

وقد تأتي تثنية هذه الأسماء على لغة النقص: أبان- أخان، وفي جمعه جمع مذكر سالم أبين وأبون، مع أنه لا علم ولا صفة.

---

(١) وجاء في همع الهوامع، مجلد١، ص١٣٦ "مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها اتبع فيها ما قبل الأخر للأخر".

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥١.

فهذه اللغة لا تجتلب، حروف علة لتكون علامة إعرابية، بل تعربُ فيها الأسماء الخمسة بالحركات الظاهرة على آخرها، وهي لغة نادرة.

رابع هذه اللغات في (أب، اخ، حم) التشديد أي تشديد أواخرها: الباء، والخاء والميم .. وهذه اللغة تالية لما سبقها من حيث الفصاحة والقوة والذيوع.

فنقول هذا أبُّك، رأيت أبَّك، مررت بأبِّك

واشتقوا منه استأببتُ قيل ، عوض من الواو المحذوفة[٢].

إذا تبين أن أب، أخ، حم فيها أربع لغات:

١- التمام بالحروف.

٢- القصر على حرف واحد أو الإعراب التقديري.

٣- النقص.

٤- التشديد.

ب- (فو، ذو):

وفيها لغة واحدة هي لغة التمام بالحروف فقط، على الأرجح (فو، ذو) إذ لا يجوز إفرادهما مطلقاً[٣].

وقيل وهو قول ضعيف[٤]، إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥١.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٤١٧.

(٣) أما فم وهي ليست من الأسماء الستة ففيها عشر لغات: النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها واتباع الفاء حركة الميم في الإعراب وورد في القصر قول العجاج:
(يا حبذا عينا سُليمى والفمَا) ، وإن كنت أرى أن الألف هنا للإطلاق.
ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٤٣.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٣٦.

جـ هن:

١- فالأشهر والأوضح فيها، النقص وهو الإعراب بالحركات الظاهرة ولا يكون في أخره حرف علة، ينقص منه حرف العلة، والهن كناية عما لا يعرف اسمه، أو كره التصريح به وعليها جاء حديث الرسول عليه السلام: "من تعزي بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"[١]. فأصل هن هَنَوٌ على ثلاثة أحرف، ثم نُقصت منها الواو، بحذفها للتخفيف سماعاً عن العرب وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، كأنها الحرف الأخير في الكلمة. وعند الإضافة لا ترد الواو المحذوفة، فحكم كلمة "هن" في حالة الإضافة كحكمها في عدمها تقول هذا "هَنُ" المال قليل النفع.

٢- وقد وردت (هنو، بلغة الاتمام، وهي لغة جائزة في هن ولكنها قليلة جداً) [٢].

وورد التشديد في هن "فنقول هَنٌّ، هَنّاً، هنٍّ.

ويمكن تلخيص ما سبق في توزيع اللغات على الأسماء البضعة:

١- لغة التمام: وردت في جميع الأسماء الخمسة اب، اخ، حم، فو، ذو باستثناء هن.

٢- لغة القصر: وردت في: اب، اخ، حَم، هن ولا تدخل: فو، ذو.

٣- النقص: وردت في :اب، اخ، حَم، هن ولا تدخل: فو، ذو.

٤- التشديد: وردت في: اب، اخ، حم، هن ولا تدخل: فو، ذو.

فما فيه لغة واحدة: ذو وفو: الاتمام.

وما فيه لغتان وقيل ثلاث لغات: هن: (النقص، الإتمام، التشديد).

---

(١) الحديث الشريف: من تعزى. أورده ابن حبان محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حيان بترتيب ابن حبان، ج٧، ص٤٢٤، قال شعيب إسناده صحيح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

(٢) أنكر الفراء أن يكون هن مما رفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء فهي كيد ودم، وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش عن العرب، ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٤١٥.

وما فيه أربع لغات: أب، أخ، حم (الإتمام، القصر، النقص، التشديد).

أحكام التسمية بالأسماء الستة:

يُسمى أحياناً باستخدام بعض الأسماء مثل ذي يزن، ذي النون، أبو بكر، أبو الفضل.

والحكم الإعرابي لما سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط، يجوز فيه وجهتان:

١- إعرابه بالحروف، حسب شروط الأسماء الستة.

٢- أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية وهي المشتهر فيها بالتسمية فنقول: قال أبو بكر رضي الله عنه، إن أبو بكر رضي الله عنه أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر.

فإعراب "أبو" بعلامات مقدرة سواء أكانت حرفاً أم حركة حسب اللغة المستخدمة ولا يتغير هيئة مجيئه بل يلزم حالة واحدة.

وأخلص إلى القول إن باب الأسماء الخمسة، له أهميته واعتباره في الإعراب النيابي، وهو محكم التقصي والبحث في الأبواب النحوية.

ولكنني أرى أن شرط إضافة الأسماء الخمسة لغير ياء المتكلم لا يزيد في حدها توضيحاً، أو تحديداً، لأن الإضافة إلى ياء المتكلم ملزمة باشتغال المحل بما يناسبه.

وأما هنٌ فإنني أؤيد مَنْ أخرجها من الأسماء الستة للأسباب التالية:

١- لانتفاء حرف العلة فيها، ومجيئها فصيحة بلغة النقص، لذا يمكن اعتبارها كلمة مفردة بالحركات.

٢- لعدم توفر شرط الإضافة عليها.

٣- لعدم توافق صحة ماهية الأسماء الخمسة عليها من لزوم ذات أخرى.

٤- ولقلة استخدامها.

٥- إخراجها من هذه الأسماء يخرجنا من تحير التسمية، الخمسة، أو الستة مع ملاحظة أن تسميتها بالأسماء الستة هي تسمية وظيفية وأما تسميتها بالأسماء المعتلة فهي لفظية شكلية.

وأما كلمة "حمو" فقد اعتبرها النحاة للمرأة خاصة، لأهلها يحمونها، وأرى أن لا مانع من جعلها لأهل الرجل أيضاً لغير الاعتبار السابق.

وبخصوص الإعراب فعلى خلاف المعهود، فإن ما ساد واستقر في إعراب هذه الأسماء بإعرابها بالحروف نيابة، وذاك مما خولف به، رأى سيبويه وجمهور البصريين الذين يرون فيها إعراباً مقدراً بلغة القصر[1].

النـون:

ولما للنون من أهمية في أكثر من باب في الإعراب النيابي فقد ارتأيت أن أبحثها مستقلة، وأن أستقصي آراء النحاة في مجيئها مع المثنى وجمع المذكر السالم وفي ثبوتها رفعاً في الأفعال الخمسة.

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٣٥.

إذ يعتبر النحاة[1] أن ثمة علاقة بين النون وأحرف المد، يمكن جدولة مقارناتهم كما يلي:

النون	أحرف المد واللين
١- تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة: يفعلون. ٢- تأتي ضميراً للجمع المؤنث- دَرَسْنَ: درسنَ ٣- الجازم: يحذفها، لم يَكُ. ٤- قد تحذف لإلتقاء الساكنين: كقول النجاشي الحارثي: فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ[2] ٥- تسكن في حالة تركيب الاسمين إذا كانت آخر الاسم الأول باذنجانه. ٦- قد تحذف النون اعتباطاً عيناً ولاماً في منذولدن. ٧- قد تحذف للطول كما في: اللذي. ٨- إن الألف تبدل منها في الوقف: رأيت زيداً. ٩- أن فيها غُنَّة. ١٠- تكون علامة للجمع لا ضميراً. ١١- تكون من أحرف الزيادة. ١٢- أنها تدغم في الواو والياء: زيد وعمرو.	١- تكون علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة: معلمان، معلمون. ٢- تأتي الواو ضميراً للجمع المذكر: درسوا. ٣- الجازم يحذفها في المعتل الأخر. ٤- تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين. ٥- كما تسكن الياء في حالة تركيب الاسم مثل: معدي كرب. ٦- كما تحذف الواو عيناً ولاماً في ثبة وفي أخ. ٧- قد تحذف الياء للطول في قوله اشهباب بدل اشهيباب. ٨- الألف مبدلة من النون. ٩- في اللين مداً. ١٠- كما تكون الألف والنون علامة في مثل البطآن. ١١- تكون من أحرف الزيادة. ١٢- تدغم النون في الواو والياء: زيد يضرب.

وقد اختلف النحاة في هذه النون هل هي عوض من الحركة أم من التنوين أم منهما معاً؟ فالاسم بحكم الاسمية والتمكن تلزمه الحركة والتنوين، لأن الحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً، والتنوين دليل كونه متمكناً متصرفاً، وحينما يُثنى الاسم بضم غيره إليه تمنع عنه الحركة والتنوين، ولم تزل له الاسمية والتمكن فعوضت النون لمثل هذه الحال[3].

ولماذا النون، وليست إحدى حروف اللين؟ لأن اللين كما يبين النحاة لو وضعت للزمهم قلبها أو حذفها أو إدغامها لاجتماعها مع ألف التثنية أو واو الجمع أو الياء، لذا فقد عمد أهل اللغة إلى أقرب الحروف شبهاً بها وهي النون فزيدت وكانت ساكنة وقبلها الألف أو الياء ساكنة، فكسرت

---

(١) ينظر:

١- ابن جني، الخصائص، ج٢، مبحث ١١٠، ص٦١٩.

٢- ابن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص٣٣٩- ٣٤٤، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، مبحث ١١٠، ص٦١٩. حيث لاكِ = أصلها لاكن.

(٣) وقد جاء في شرح المفصل، لابن يعيش، ج٩، ص١٥٥ "النون حرف غنة خفيف فيه سهولة وامتداد".

لالتقاء الساكنين ولم تُحذف الألف أو الواو حسب القياس لالتقاء الساكنين لأن النون ساكنة وأحرف المد جئ بها للدلالة على التثنية أو الجمع.

وقد جعلت الكسرة للمثنى لأن ما قبل نون التثنية ألف والألف أخف من الواو فكسروا النون مع الألف الخفيفة وفتحوها مع الواو في جمع المذكر السالم، لتكون الكسرة الثقيلة مع الألف الخفيفة، والفتحة الخفيفة مع الواو في جمع المذكر السالم التي هي ثقيلة فيعتدل الأمر[١].

وقد تنبه النحاة إلى دخول (أل) على المثنى مع بقاء النون فيه، وخلو الاسم من التنوين حينما تدخل أل عليه، ويعلل النحاة مثل هذه الحالة، بثبوت النون مع الألف واللام، أن النون دخلت قبل الألف واللام ثم دخلت الألف واللام للتعريف لأن التثنية لا تصح مع بقاء تعريفه، فلما أريدت التثنية نُزعت عنه الألف واللام حتى تنكر ثم تثني ثم أدخلت الألف واللام حينئذ للتعريف، ولم يُزيلا النون كما أزالا التنوين، لأن التنوين ساكن زائل في الوقف والنون متحركة ثابتة في الوقف فلم يقويا على حذفها[٢].

تخصيصها مع الفتحة والكسرة:

وقد فسَّر النحاة علل تخصيص نون المثنى بالكسرة وتخصيص نون جمع المذكر السالم بالفتحة بعدة تفسيرات منها:

١- الوجه الأول: ما سبق تبيينه أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا الكسرة فيها، أما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى إلى الاستثقال إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج باستثقال إذ تعتبر الكسرة ثقيلة أما الفتحة فخفيفة من الضم إلى الكسر.

٢- الوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع، لأن الفتح أخف من الضم.

٣- الوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية والكسر أثقل من الفتح فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٤١.

(٢) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٤١.

٤- أنهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع، مثل: مررتُ بالمصطفيْن في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها، فلو فعلت ذلك في التثنية لالتبس[١].

حالاتها في التحليل الإعرابي:

واختلف النحاة كما بينا في النون حيث اعتبروا لها ثلاث حالات:

١- الحالة الأولى: أن تكون النون عوضاً عن الحركة والتنوين، مثل رجلان ومسلمان مفردها، رجل ومسلم، حيث تجده مصاحباً للحركة والتنوين وإذا كان كذلك وجب أن يجعل النون في هذه الحال عوضاً منها جميعاً، ليكون ألف مسلمان قد استوفى ما يكون للميم في مسلم إذ الألف حرف إعراب وكائن من أصل الكلمة كالميم، كما أن التاء في قائمة حكمها حكم الميم في قائم تستحق ما يستحقه الميم من الإعراب والحركة والتنوين.

٢- الحالة الثانية: أن تكون النون عوضاً من الحركة وحدها بدلالة أنك تقول: يا رجلُ فتجدُهُ عارياً من التنوين، وكذا إذا دخلت الألف واللام، فقلت: الرجلان، فإن النون عوض من الحركة وحدها، لأن التنوين يعاقب الألف واللام ألا تراك تقول: الرَّجُل.

٣- الحالة الثالثة: أن تكون النون عوضاً من التنوين وحده، وذلك قولك: غلاما زيد لأنك تُسْقُطهُ سقوط التنوين في قولك: غلامُ زيدٍ والحركة لا تسقط مع الإضافة، ألا ترى أنك لا تقولُ: دِرْهَمْ زيد بإسكان الميم[٢].

ومن الفروق بين النون والتنوين أن التنوين يكون دالاً على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء.

---

(١) ينظر:

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٤١- ١٤٣.

٢- ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٤٩.

٣- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٥٤- ص٥٧.

٤- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٠٥- ١١٠.

(٢) ينظر:

١- الجرجاني، شرح المقتصد، ج١، ص١٨٧.

٢- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٠٢.

اللغات الواردة في ''ن'':

١- اللغة المشهورة: هي كسر نون المثنى مطلقاً، وفتح نون الجمع مطلقاً.

٢- نسب للكسائي تجوزه في تغيير حركة النون وقال هي لغة لبني زياد بن فقعس وقال الفراء هي لغة لبني أسد.

٣- قيل: من العرب من يجعل الإعراب في النون، تفتح مع الياء نصباً وتكسر معها جراً وحذفها للإضافة كثير ولشبه الإضافة في اثنى عشر واثنتي عشر[١].

٤- كما تحذف لتقصير الصلة مطلقاً، وحددها بعضهم فقط في اللذا واللتا[٢].

٥- ويفسر الجرجاني العلاقة ما بين الألف والنون، باعتبار الألف هي حرف إعراب إذ يقول: إن النون في قولك: مسلمانِ ومسلمونِ، عوض من الحركة والتنوين وذلك أن الألف في مسلمان حرف إعراب كالتاء في قائمة فكما أن التاء يكون له حركة وتنوين، فكذلك الألف، فلما مُنع الألف الحركة والتنوين جُعل النون عوضاً منها، فالنون عوض من لفظ والألف دليل على معنى[٣].

٦- ومن اللغات الواردة في النون: فتحها في حال الجر والنصب وإجراء الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة في مثل: أين وكيف فنقول: مررتُ بالزيدينَ وضربت الزيدينَ: حكى ذلك البغداديون، وانشدوا لحميد بن ثور:

على أحْوَذيَّينَ استقلَّتْ عَشِيَّةً فما هيَ إلا لمحَةٌ فتغيــبُ[٤]

حيث وردت نون المثنى مفتوحة وقد فتحها بعض العرب في موضع الرفع: أنشد أبو زيد في نوادره:

أعْرِفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانــا

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٥٤.

(٢) حيث قيد حذفها بالضرورة، وأن لا يؤدي حذفها إلى لبس فلا يجوز قام هذا وأنت تريد هذان.

(٣) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص١٨٧.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٤٣. وقال هذه لغة لبني أسد نقلها عنهم الفراء، وقيل هي لغة بني الحرث بن كعب.

٧- وقد حكى بعضهم أنه ضم النون في التثنية نحو: الزيدانُ- العمرانُ وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما[١].

[١] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٤١. وسيرد تفصيل اللغات الواردة في النون عند الحديث عن اللهجات في طيات صفحات البحث.

الفصل الثاني

١- أصول النحو.

٢- الوصف والمعيار وأثرهما في أسس تقنين علامات الإعراب الفرعية.

أولاً: معايير تقنين العلامات الإعرابية النيابية:

١- معيار الكثرة والاطراد.

٢- معيار الفصاحة.

٣- معيار المجانسة والمناسبة.

٤- معيار تغليب بعض اللهجات.

الإعراب النيابي ما بين اللهجات والوصف التاريخي:

ثانياً: أساليب النحاة في احتواء العلامات غير المعيارية:

١- الضرورة.

٢- الشذوذ.

٣- التأويل والتخريج والتقدير.

٤- تخطئة العربي وخروجه عن الفصاحة.

علامات الإعراب الفرعية في تقنين النحاة:

من معقول القول ومقبوله أن اللغة قيلت على ألسنة أبنائها ومحادثة، وخطابة وشعراً، وكتابة، وبكل أشكالها، وأن النحو جاء لاحقاً لهذه المرحلة، واصفاً، ومدوناً، ومستقرئاً، ومفسراً ومعللاً ومنظراً وممنهجاً.

ولا بد بداية من تذكر أصول النحو وأدلته ونظريته، لتلمس مواضع الانفصال والاتصال والتأثير والتأثر في اختيار العلامة الإعرابية الفرعية.

والنحو بمفهومه العام هو علم بأحوال الكلم في اللغة العربية، مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها[1].

وقد تناقلت كتب اللغة أسباب وضع علم النحو، وعزته إلى لحن سمع من أعرابي في آية قرآنية، حيث وجه خلفاء المسلمين آنذاك أبا الأسود الدؤلي لوضع منهج ومنحى للغة؛ فبدأ حينها علماء اللغة بوضع الأصول والقواعد والأحكام، وذلك بعد السماع والاستقراء والترحل والتدقيق والتمحيص.

أصول النحو:

فأصول النحو: "علمُ أدلة النحو الإجمالية، التي تفرعت منها فروعُهُ وفصوله من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدّل، ومعرفة الأصول تفيد في إثبات الحكم على الحجة والتعليل بدليل قاطع"[2].

والنحو بهذا التماسك والإحكام يمتاز بنظرية، واضحة ومتلمسة في قواعده وأصوله وأدلته، تظهر ملامحها في استخدام اللغة وما بين سطورها، يتلمسها الباحث شاملة مانعة، تحتمل ثنائية التفسير والتحليل، وازدواجيات التأويل في أطر موحدة الهدف، والرؤية والظاهرة.

وأحكام النحو تتراوح ما بين الوجوب والمنع مع ما بينهما من حسن وجائز وقبيح ومخالف للأولى.

---

(1) السيوطي (جلال الدين السيوطي) الاقتراح، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٧.

(2) المصدر نفسه، ص٣٥- ٣٦.

أما طرق النحاة في الاستنباط فهي السماع والاستقراء والقياس ثم التفسير والتعليل. فالسماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي وهو ما يثبت في كلام مَنْ يُؤثقُ بفصاحته[١] ومصادر السماع: القرآن الكريم، وفصحاء العرب ممن تنطبق عليهم شروط الفصاحة.

"أما الاستقراء فهو تتبع منهجي- بعد جمع اللغة من مصادرها- لجزئيات ظاهرة ما، بهدف التوصل إلى قوانين مطردة أو شبه مطردة للظواهر الجزئية للغة عامة"[٢].

وقد اتخذ النحاة القرآن الكريم العينة الأولى في استقرائهم، ثم النصوص التي وردت لغاية نهاية عصر الاحتجاج، ورحلوا في سبيل الجمع والتقعيد رحلات شاقة إلى الأمصار والبوادي، تكلموا مع الأعراب في بواديهم، ومع من سمعوا أنه يحفظ شاهداً أو بيتاً، وامتحنوا وتوثقوا من الرواة ومن الناقلين.

فامتازا استقراؤهم بكونه وصفياً من حيث الدقة الزمانية والمكانية، كما وصف بالدقة العلمية والثقة والأمانة فيمن أخذ عنهم وروي منهم، نقلاً وحفظاً واستقراءً.

والوصفية في النحو ظاهرة منهجاً في بداية أمر الجمع والتدوين، لاستنباط القواعد فقد وصف جامعو النحو من متكلمي اللغة في موطنهم اللغة كما هي، وتلا ذلك مراحل التقعيد العلمية، وأولها، القياس، بعد الفرز والتمحيص، والقياس أوضح ما عنى به منظرو النحو، إذ خرج الاستقراء الدقيق الوصفي، إلى جيل التقعيد القياسي بحمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه بهدف تأكيد الحكم النحوي ومن أنواعه حمل الفرع على الأصل مثل قياس علامات الإعراب فالأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والفرع محمول على الأصل هنا، الإعراب بالحروف النائبة، وكذلك من أنواعه حمل الأصل على الفرع والنظير على النظير وحمل الضد على الضد.

وللقياس أركان أربعة وهي المقيس وهو الفرع، والمقيس عليه وهو الأصل، والحكم والعلة الجامعة[٣].

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ص٥١.

(٢) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق، ٢٠٠٢م، ط١، ص٦٧.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في:

١- السيوطي، الاقتراح، ص٩١.

٢- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ج١، ٢٠٠١م، ص٥٧.

٣- تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، لغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٦٩- ٨٢.

الوصف والمعيار وأثرهما في أسس تقنين علامات الإعراب الفرعية:

تبين الباحثة بتتبع دراسة كتب النحاة مدى عناية النحاة باستقراء مادتهم، حيث تحققت في دراساتهم شروط النقل والرواية والتتبع، بجمع مادة لغوية شاملة، مما جعل خاصة أهل اللغة يضعون شروطاً محددة، ويقللون مساحة المتسع، للعينة التي بنوا عليها تقعيدهم، من هذه الشروط ما يخص المكان ومنها ما يخص الزمان، ومنها ما يخص الأشخاص والقبائل، إذ بعد رصدهم للغة، تمكنوا من استنباط الأحكام والعلل والقواعد، فجاء النحو العربي وصفيّ الجمع والإحاطة، معياري التقعيد والاستنباط.

ثم عاد دور الباحث وصفياً، ليستجلي ما احتوته كتب النحو، يصف الحقائق وصفاً دقيقاً من بطون الكتب، يستخدم المنهج الذي يفرضه عليه الموضوع كآلية بدرجة من الدقة، وأسلوب في التناول والبحث، ومنهج في التطبيق، كل ذلك في إطار الوصف.

أما دور المعيار فهو دور تجديدي للمتكلم، وللغوي، وللمجامع اللغوية العربية، حيث إنَّ باب القياس لم يغلق، والحياة يتسارع تطورها، واللغة كائن حي اجتماعي دائب الحركة، والحاجة ملحاح في طلب مفردات واستخدامات وعلامات وأساليب تتوافق مع هذا التطور والتسارع، لذا يتحتم حينها اللجوء إلى الأساليب المعيارية كأفراد لغويين، وكمجامع لغوية، وكدارسين باحثين مجهتدين، يُقبلون على تطوير اللغة والنحو والبلاغة والمعاني .. عليهم أن يطوروا قوانين جديدة أو أن يوسعوا دائرة القوانين والقواعد التي قننها النحاة القدماء.

لذا فدراسة نحو اللغة العربية تسير بشكل دائري بمستوييها القديم والحديث لتتصل الدائرة من حيث بدأت بالشكل نفسه، ولكن بتوظيف مختلف، فعندما يبدأ النحوي اللغوي بتوصيف اللغة، ثم يقعد لها معياراً، كما حصل زمن التقعيد، يبدأ الدارس اللغوي المعاصر، بتوصيف القواعد المعيارية، ثم يحاول اللغوي المبدع بالقياس وإعادة إحياء القوانين اللغوية والنظرية النحوية بطريقة تعليلية قياسية معيارية.

وصفة الباحث إما أن يكون لغوياً دارساً، أو مجمعاً لغوياً، أو هيئات تدريسية، لتتضافر جهودهم جميعاً استجابة لمقتضيات التطور اللغوي.

أما أن يُتخذ متكلم من أبناء اللغة ضمن بقعة جغرافية يتكلم كيفما شاء أدباً، نثراً وشعراً، كمادة للدراسات الوصفية[1]، وأن يستمع الباحث الدارس لهذا المتكلم بطريقة وصفية، فهذا لا يمكن

---

[1] كما افترضها تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٢٤.

اللغة من رصد قواعد ثابتة ومتينة، وسيدخلها في مرحلة التبعثر والفوضى، إذ سينشأ حينها لكل عشر سنوات نحو جديد، ولكل منطقة ولكل قبيلة، أنحاء وأنحاء.

وقد تبين في الفصل الأول، في وصف علامات الإعراب النيابي عند النحاة، أن ثمة أوجهاً إعرابية مختلفة، وتعليلات متعددة للظاهرة الواحدة، أو ثمة ظواهر مختلفة للباب الواحد ولهجات متعددة للاستعمال الواحد.

والنحاة نظروا إلى النحو بتأثير نظرة المسلمين إلى الكون والطبيعة، التي تؤكد على مبدأ الوحدة[١]، حيث ارتأى النحاة أن ثمة اطراداً وتوحداً في القوانين التي تحكم اللغة[٢]، فبنوا أصولهم في إطار توحيد القواعد العامة للنحو، وما خالف ذلك فقد التمسوا له سبلاً شتى، مثل التأويل، والشذوذ والضرورات.

وطرق النحاة في اختيار العلامة الإعرابية، صادر من جانب نظري تعليلي، ورؤية منهجية، حكمت عقولهم وسيرتها، وفق أصول محددة، ثابتة عبر السنين، لا كالنظريات والمذاهب الحديثة التي تظهر سنين ثم لا تلبث أن تتلاشى، رؤيتهم هذه ونظريتهم لها من المنطق جانب ومن علم الكلام تأثير ومن أصول التوحيد تشابه وهي مع ذلك نظرية مستقلة لها طابع مميز متجذر، لا تهزها النظريات الوافدة، ولا جحود قلة من أبنائها التائهين، والنحاة لم يكتبوها ولم يدونوها لأنها محسوسة متذوقة، ولقد آن الأوان للأجيال المتلاحقة أن تستجليها في عصر بات فيه الوصف الدقيق من أهم سمات العلم، وحتى وصف اللاموصوف يعتبر من أبواب تلمس العلم .. وهذا ما يفعله أساتذة اللغة المعاصرين، جزاهم الله خيراً، قاموا باستجلائها حيثما أتيح لهم.

معايير تقنين العلامات الإعرابية النيابية:

سأحاول في الصفحات التالية، التعرف إلى الأسباب التي جعلت النحاة يعتمدون لهجة دون أخرى أو حالة دون غيرها، وما العلة في إنابة الحروف عن العلامات لأضع نقطة في فهم النظرية التي حكمت عقولهم حينما قعدوا لعلامات الإعراب الفرعية.

لقد جمع اللغويون كلام العرب ونظروا فيه، وفتشوا وبحثوا، فأرادوا أن يصوغوا ما استقرؤوه في قواعد وأقيسة، فبادروا إلى وضع معايير دقيقة لاختيار العلامة الإعرابية، احتكموا إلى هذه المعايير في تقعيدهم وتنظيرهم وتعليلهم منها:

---

(١) حسن خميس الملخ، نظرية الفرع والأصل، ص١٥٩.

(٢) ابراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد ١٠، ع٣، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص٢٩٥.

١ـ معيار الكثرة والإطراد:

وهما مصطلحان نحويان يدلان على عدم التخلف، بمعنى التتابع والاستمرار "والاطراد، إما بكثرة مطلقة وهو أفضل أنواع الاطراد وهو ما أطرد قياسه واستعماله والمطرد اطراداً نسبياً: ما تخلف في واحدٍ منهما ولكنه مستعمل، والظواهر المطردة اطرادا نسبياً أو مطلقاً تسوغ تجريد قاعدة معيارية"[١].

وفي تطبيق معيار الاطراد والكثرة على باب المثنى، نجد أن شواهد ورود المثنى في غير اللغة التي استقرت عليها كثيرة، من ذلك، مجيء المثنى وفق لهجة القصر في الشواهد التالية، كأمثلة واردة في الفصل الأول:

إنّ أباها وأبا أباهــا قد بلغا في المجد غايتاها

وقول الآخر: تزوَّد منا بين أذناه طعنة[٢]، وغيره الكثير من الشواهد الشعرية وفي القرآن الكريم ورد النص القرآني: "إنَّ هذان لساحران" وفي الحديث الشريف: "لا وتران في ليلة" وكذلك في الحروف والأدوات إذا وصلت بالضمائر، لداك وعلاك، وإلاك[٣].

ولهجة القصر واسعة الانتشار، فبنو الحارث يتكلمون بها ويقلبون كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها ألفاً، وكذلك يتكلم بها بطون من ربيعة وبني كنانة، وبني العنبر وبني الهجيم، وبكر بن وائل وزبيد بن خثعم وهمدان وعذره.

ومع سعة انتشارها إلا أن الكثرة والاطراد، كانت لغيرها، مما جعل النحوي اللغوي المقعد، يعتمد الأكثر انتشاراً واطراداً، وذلك بجعل الألف علامة لحالة الرفع، وتخصيص الياء لحالتي الجر والنصب.

والنحاة بنوا على الأكثر المطرد، والياء في المثنى اعتبرت لتوحيد اللغة واطرادها ولتخصيص كل علامة من علامات الإعراب النيابي لحالتها الإعرابية.

---

(١) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص٧٦- ص٧٧.

(٢) إذ يرى محمد صلاح بكر في مقالته نظرة في قرينة الإعراب أن مثل هذه النصوص أوجدت ما سماه الازدواجية في الإعراب بعض الأبواب النحوية بل والتعددية في الأوجه الإعرابية حيث يورد أوجه إعراب الآية الكريمة "إن هذان لساحران".
حوليات كلية الآداب، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤- ١٤٠٤هـ، مقالة نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، محمد صلاح الدين بكر، قسم اللغة العربية.

(٣) ينظر الفصل الأول، المثنى، اللهجات الواردة فيه.

ويمكن اعتبار وجه مجيء هذه الشواهد مرحلة تاريخية انتقالية، فإما أنها قيلت بالألف للسهولة وللتخلص من الحركات، ولتحرير الكلمات من الإعراب وهذا يناسبه الألف والفتحة، أو أن مثل هذه اللهجات ما هي إلا مراحل تطورية انتقالية تاريخية بغض النظر عن الناحية الإعرابية، وعملية التطور هذه هي سنة طبيعية للغات زيادة على أنها تفسر لنا كثيراً من التأويلات والتقديرات والشذوذ، التي أثقل بها النحو العربي[1]، كما أن الدراسات اللغوية المقارنة تسهم إلى حد كبير في مثل هذه الارجاعات التاريخية.

فإذا درسنا اللغة بمرحلتين، أولاهما قبل الثانية تاريخياً، نجد أن الدرس اللغوي من أوله إلى يومنا هذا كان متسقاً متوازناً في هاتين المرحلتين وهما:

١- المرحلة الأولى: ما قبل التقعيد، حيث كان المثنى بالألف في أحواله الثلاث قصراً، وبالحركات الإعرابية على النون في آخره وبالألف والياء كما استقر- وبالتشديد. ووجدت هذه الحالات في النصوص الشعرية والنثرية وفي القرآن الكريم، وأماكن وجودها في الجزيرة العربية بلا تحديد.

٢- المرحلة الثانية: ما بعد زمن التقعيد، ابتداء بعهد الخلفاء الراشدين (عمر، علي) رضوان الله عليهم، حينما أمروا بتقعيد النحو، على اختلاف الروايات، فقد تم استقراء اللغة وتحديد القبائل التي ستعتمد لهجتها، أنموذجاً يُحتذى وتم تعميم هذه القواعد، ثم تعليلها، تثبيتاً لها وأحاطها علماء النحو آنذاك بالحجج والبراهين لإحكامها، ثم أعادوا ربطها بالقبائل وبمصادر الفصاحة، وأولها القرآن الكريم، فما خرج حين التعليل عما قننوه، وقعدوا له، اعتبروه شاذاً، ضرورة شعرية، قلة، فتألوا له، وقدروا .. وهم بذلك يعطون قوانينهم قوة تقعيدية ثابتة، ويبعدون أي محاولة للاقتداء بنماذج المرحلة التاريخية الأولى، ما قبل التقعيد.

والنحاة لم يضعوا قوانينهم وقواعدهم حسب القرآن الكريم وحده، مع اعترافهم بمكانته اللغوية العظمى، وإنما راعوا في ذلك، التوزيع القبلي، للقبائل التي لم تخالط الآخر، ولم تزل على نقاء فصاحتها، وهذا اعتبار لغوي محض، يخدم الاعتبار الديني الذي ما غاب عن رؤيتهم وهدفهم.

ولم يتخذوا القرآن الكريم وحده أساساً للتقعيد، لأن القرآن الكريم هو كلام الله، أعلى من أن يُحاكى، أو أن يُقاس أو يقعد أو يُقنن، بل هو فوق كل ذلك، ومنه يُستمد التشريع، وفيه تعددية لهجية كثيرة، لا يمكن إخضاعها إلى قانون موحد، معجز في لفظه وسبكه، لدُنيٌّ في تنزيله، فصيح في

---

[1] إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، مرجع سابق، ص٢٩٦.

بيانه، وإن استشهد ببعض آياته فهو خير استشهاد ومن خير كتاب، وإن احتوى القرآن الكريم على القاعدة النحوية، استشهاداً، وعلى عكسها.

وبقي طرحٌ بمعيار الكثرة والاطراد، وهو حد الكثرة والقلة، وهل لهما كمية رقمية محددة بعُرف النحاة وهل الكثرة تعني كثرة القبائل، أم كثرة الانتشار بين القبائل؟ أم كثرة الشواهد يبين ابن هشام، أن حدود الكثر والقلة كما يلي[1]:

١- المطرد: لا يتخلف ٢٣/٢٣ ١٠٠%

٢- الغالب: ٢٠/٢٣ ٨٦.٩%

٣- الكثير: ١٥/٢٣ ٦٥%

٤- القليل: ٣/٢٣ ١٣%

٥- النادر: ١/٢٣ ٠.٠٤%

والنحاة جعلوا المطرد والغالب والكثير في باب واحد، والقليل والنادر والشاذ في باب واحد لذا فنظام اللغة وقواعدها وتقنينها، يجب أن يتسم بالتوحد والاطراد العام في إطار الغلبة والكثرة، حتى يستقر نظامها التجانسي، ولا تختلط الأمور.

٢- معيار الفصاحة:

معيار الفصاحة، لا يقل أهمية عن سابقه في تحكمه في تقنين النحاة للعلامات الإعرابية الأصلية والفرعية، وهو مصطلح متعلق باللفظ[2] لا بالمعنى، فالفصاحة صفة نسبية للألفاظ، ولما كانت العلامات في بعض مستوياتها من متعلقات الألفاظ، فلا بد من اتخاذ معيار الفصاحة مدخلاً لتقنين العلامات الإعرابية.

---

(١) ينظر:

١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المجلد الأول، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٤، ص٢٣٤.

٢- السيوطي، الاقتراح، ص٦٢، حيث أورده بقوله: وقال الشيخ جمال الدين بن هشام.

٣- محمد حسن عبد العزيز، نسبة إلى ابن هشام، القياس في اللغة العربية، ص٢٦- ٢٧.

(٢) كما تتعلق الفصاحة بمستوى آخر وهو المتكلم، ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ج١، ص٨٦.

والفصاحة لغة: هي التخلص من الشوائب في اللبن، إذا تعرّى من الرغوة، وللمتكلم كأنه تخلص من اللحن، ومن الخلط في العلامات، فجاءت لغة المتكلم صافية من الشوائب والشذوذ، ومنه جادت لغته وأوضح إذ تكلم بالعربية[١].

وتأتي الفصاحة بمعنى كثرة الاستعمال، حيث استشهد السيوطي على كلام ثعلب في أول كتابه الفصيح حينما قال: "هذا كتابُ اختيار الفصيح مما يجري في كلام الناس وكتبهم فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أوضحهن، ومنه ما فيه لغتان، كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما"[٢].

والفصاحة في المستوى البلاغي تأتي للجملة بضابط: ما أكثرت العرب من استعماله دون غيره وفي المفرد ضابطها: خلوصه من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس اللغوي، ووجوه الخروج عن الفصاحة يكون: إما باستخدام الألفاظ الغريبة الوحشية، أو أن يكون للكلمة وجه بعيد أو أن تُخالف القياس لغير دليل أن استكراه في السمع بأن تمج الكلمة وينبو سماعها[٣].

لذا ففصاحة الكلمة مقرونة بكثرة دورانها واستعمالها عند العرب الموثوق بعروبيتهم ومعيار الغرابة، ومخالفة القياس والتنافر، مردود إلى قلة الاستعمال وهذا يُرجعنا إلى المعيار الأول وهو الكثرة والاطراد، وهذه أمور متعارف عليها بين العرب الخُلص.

وحينما نستقرئ أبواب الفصاحة في كتب اللغة، نتسائل هل الفصاحة المقصودة في الاستعمال اللغوي عند العرب مطلقة؟ وهل تتعارض الفصاحة مع الشذوذ والقلة، أليست الفصاحة شرطاً في اللغة المقعدة؟

وهل هذا يعني الخلو من الخطأ في العربية وضعاً ونطقاً وتأليفاً كتابة وشعراً ونثراً؟ وهل يُشترط لناقل اللغة أن يكون فصيحاً لغوياً نحوياً بارعاً؟ وألا يحتمل ناقل اللغة أن يُخطئ؟ وما دور الأفراد في العصمة اللغوية؟! وما دور الجماعات في حماية العصمة اللغوية؟

"والجماعة اللغوية تتداول ما بينها لغة مشتركة في المستوى الدلالي والصوتي والصرفي والنحوي، وأعداد الجماعات اللغوية تختلف تبايناً، فالجماعات ذات الأعداد الكثيرة يزداد احتمال

---

(١) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مجلد١، ص٨٧، وزاد "فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تكره سماعه".

ظهور التباين فيها إلى درجة ظهور لهجات مختلفة، كما يزيد احتمال ظهور عيوب النطق بينهم، وبالتالي كونهم غير معصومين من الخطأ الذي يقع فيه واحد منهم أو أكثر، لكن من المحال أن يجمعوا على خطأ واحد. لذا فهناك عصمة عامة من الإجماع على خطأ، وعلماء اللغة عامة ليسوا بمعصومين من الخطأ"[1].

وفي تطبيق معيار الفصاحة على أبواب الإعراب النيابي، يعتبر توصيف النحاة لرفع المثنى بالألف والمذكر السالم بالواو، وإعراب الأسماء الخمسة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً هو الاستخدام الفصيح في اللغة لكثرة دورانه، وعدم نبوه على السماع وكذلك في باقي أبواب الإعراب النيابي.

وابن اللغة، النحوي المعرب، يلتزم بما أُقر به في التقعيد النحوي، بأنه الأفصح لاعتبار قوله فصيحاً، ولاعتباره متكلماً فصيحاً.

٣- معيار المجانسة والمناسبة:

للمجانسة عند العرب أهمية كبيرة وينسب إليها الكثير من القضايا الصرفية، والنحوية والصوتية والدلالية، وركز علماء العربية على قضيتي التجانس اللفظي، والتجانس السماعي، وعقدوا له أبواباً حيث نسبوا الكثير من التعليلات إلى المجانسة اللفظية والنبو عن السماع، وتوفير الجهد العضلي، والاستثقال، والاستكراه.

مثال ذلك في جمع المؤنث السالم، إذ يعتبر اللجوء إلى الكسرة عوضاً عن الفتحة قضية سماعية، تجانسية، فحينما نقول: مُسْلِماتٍ أسهل نطقاً وسمعاً من أن نقول: مُسلِمَاْتَ.

فمما لا شك فيه أن العربي بفطرته اهتدى إلى سهولة نطق مسلماتِ بالكسر عن مسلمَاتَ بالفتح، فجاء مُقَعِّدُ النحو، ووصف الظاهرة بأن الكسرة نابت عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، كراهية توالي الأمثال، وهذه الأمثال هي:

١- الفتحة على الميم. "لام الكلمة".

٢- الألف التي تلحق جمع المؤنث السالم وهي الفتحة الطويلة.

٣- الفتحة علامة إعراب لحالة النصب.

---

[1] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو، ص٧٧- ص٨٠.

ثم قال مُقَعِّدُو النحو، في القياس: إن جمع المؤنث السالم حُمل على جمع المذكر السالم فكما نصب جمع المذكر السالم بالياء، فكذا جمع المؤنث السالم نصب بالكسرة التي هي من جنس الياء عوضاً عن الفتحة.

وإنْ أصاب قياس النحاة في المقارنة التعليلية بين الجمعين، فإن قضية نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، لها النصيب الأوفر من المجانسة اللفظية.

والمجانسة اللفظية تحتمل الكثير من القضايا والتعليلات التي شغلت النحويين، بل تحمل الكثير من الدراسات، كدراسة باب الحذف، والشذوذ والضرورة والإعراب النيابي والإعراب التقديري.. فجميعها يمكن تفسيرها وإدراجها في باب المجانسة اللفظية والسماعية والسياقية، والمجانسة خيط لفظي سماعي ذوقي إيقاعي، يحكم حروف المفردات، وحالاتها، ونظام الجمل، ومفردات الجمل ظاهرة ومقدرة.

والحركات في أصل وضعها، جاءت لإتمام عملية التجانس الصوتي، لكونها لواحق صوتية، إضافة إلى وظيفتها الإعرابية التي قُعد لها.

ولقد أدى القول بالمجانسة التركيبية إلى ما يعرف بظاهرة الحمل على الجوار.

فالمناسبة الصوتية، والتجانس اللفظي مصطلحان شائعان. وشاع معهما مصطلح الانسجام الموسيقي[1] أو التوافق الحركي وغير الحركي، والاتباع وهذا كله يشير إلى أن النظام الصوتي في الدراسات النحوية يأتي تبعاً لقانون التوازن الإيقاعي.

والآداب العربية في بداياتها كانت آداباً شفهية، لا كتابية ولا مسجلة، والمشافهة تحتم ذوقاً استخدامياً ملفوظاً ومسموعاً، لا يلبث هذا الذوق إلا وأن يصبح جزءاً من نظام اللغة العام، إذ تتعاون فيه أعضاء النطق جميعاً لإيجاد نوع من الانسجام الحركي أثناء العملية النطقية، إضافة إلى الانسجام بالحروف والكلمات والجمل، مما يؤدي إلى التوازن والتوافق الإيقاعي[2].

---

(١) ينظر في هذا الموضوع:

١- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص.١٣٨

٢- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج٢، النظام النحوي، الدار العربية للكتاب، طبعة ١٩٨٣م، ص٧٠٠.

(٢) ينظر في هذا الموضوع:

٢- أحمد العفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص.١٣٨

٢- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج٢، ص٧٠٠.

وتظهر ملامح المجانسة والمناسبة في عدة مظاهر منها:

١- رفض التقاء المتماثلات، ورفض التقاء المتخالفين، حيث لم يُسمع في العربية توالي أربعة متحركات في كلمة أو خمسة متحركات في كلمتين لثقل ذلك على الجهاز النطقي لأن اللسان يعمل من وجهة واحدة، وقد تبين مثال ذلك في المؤنث السالم[١].

٢- يفرض الذوق التجانسي، اختلافاً إيقاعياً في طبيعة الوحدات الصوتية داخل الكلمة وداخل الجملة، بالانتقال من الوحدات الصوتية الطويلة إلى القصيرة، ومن القوية إلى الضعيفة ومن الساكنة إلى المتحركة، حيث إن تعاقب هذه الوحدات يمنح اللغة المنطوقة والمكتوبة خفة وجرياناً انسيابياً موسيقياً. "فأعذب التأليف ما تباعدت حروفه وتباينت مخارجه"[٢]. وفي الإعراب النيابي: ترى الباحثة أن فتح نون جمع المذكر السالم، مع كسر ما قبل الياء ما هو إلا من هذا الباب، وكذلك المثنى فتح ما قبل ياء المثنى "نصباً وجراً، مع كسر نون المثنى.. أمثلة تطبيقية على الانتقال بين الوحدات الصوتية.. انتقالاً تناسبياً، والنحاة بينوا ذلك حينما قالوا خفة الفتحة يناسبها كسر النون في المثنى وثقل الكسرة في الجمع يناسبه فتح النون، وكذلك ثقل الواو رفعاً في الجمع السالم.

٣- يرفض الذوق التجانسي، تجاوز الأصوات المتناوئة[٣]، كالانتقال والخروج من الكسر إلى الضم في الحركات اللازمة في البناء الثابت، كما في جمع المذكر السالم ومجيء النون معه. ففي حالة الرفع تجد الباحثة أن الواو استلزمت الضمة قبلها للمجانسة، فرفض الذوق التجانسي، مجيء النون مكسورة لتناوئها فلا نقول: معلمُونِ، وكذلك يرفض الذوق توالي الأمثال فلا نقول: معلمُونُ، فكان فتح نون جمع المذكر السالم أولى وأنسب وأكثر تجانساً. وكذلك في حالة الجر والنصب: لا نقول معلمِينِ، لرفض توالي الأمثال ولا نقول معلمِينُ، لرفض تجاور الأصوات المتناوئة وأما فتح النون فهو المناسب في هذه الحالة.

٤- ومن مظاهر المناسبة، التجنيس في الحروف والاتباع في الحركات، قصيرها وطويلها، حيث تتأثر بالأصوات المتجاورة بعضها، ببعض تأثراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج تحقيقاً للانسجام الصوتي وتيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في

---

(١) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية، ج٢، ص١ – ٧.

(٢) أحمد العفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص١٣٨.

(٣) أحمد العفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص١٣٨.

الجهد العضلي. لذا فلحركات الإعراب دور كبير في الاستثقال والتجانس، مما أظهر هجوم حركات على حركات، واستسلام بعضها أمام الأخرى، إما بالإبدال للمناسبة، وإما بإتباع الثانية للأولى للتوافق الحركي، وإما باتباع حركة الحرف الأول لحركة الحرف الذي بعده اتباع مقلوب[١].

٥- ومِنْ مظاهر المناسبة والمجانسة؛ المناسبة المعنوية في تخصيص الألف للمثنى سواء في الأسماء أو الضمائر أو حتى في إسناد الفعل، وتخصيص الواو للجمع، أيضاً في الأسماء وفي إسناد الفعل لواو الجماعة، وفي الضمائر. والنون في الأفعال الخمسة، وفي المثنى والجمع .. فلها مناسبة ودلالة خاصة في كونها صوت تجانسي لإيقاف اللامفرد بامتداداته، فحينما يخرج الاسم عن الأفراد، فالنون صوت يوقفه عند حد الاثنين أو جمع القلة، وهي عوض عن التنوين، وعلامة إعرابية.

٦- والإمالة أيضاً من أبواب المجانسة والمناسبة، وتعني تغيير وضع اللسان من وضع الاستواء في قاع الفم ما بين صعوده إلى أعلى الحنك بدرجات متفاوتة وعلى مراحل، وانتقال الإمالة إلى الفتح[٢] ليس له ما يفسره سوى الاقتصاد في الجهد العضلي والميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية. وقد وجدت شواهد وأدلة تعود إلى اللهجات السائدة، حيث اعتبر الفتح سمة لأهل الحجاز، مثل قريش، الأنصار، ثقيف، هوازن، بنو بكر، كنانة، أما الإمالة فتنسب إلى من عاش وسط الجزيرة وشرقيها، وهم بنو تميم وأسد، وطئ، وبكر بن وائل، وعبد القيس، وتغلب. وقد وردت الإمالة عند بعض القراء[٣]. وتظهر الإمالة في جمع المؤنث السالم والمثنى، بالألف والفتحة عند بعض القبائل.

ومتى سلمنا بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي[٤]، استطعنا أن نتصور أن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة، أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام[١].

---

(١) أحمد العفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص١٤٣ وص١٥٠.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥م، ص٦٧.

(٣) وقد أطال النحاة في حديثهم عن الإمالة، وأنواعها، وأشكالها، مثل ابن جني حيث عقد لها باباً في سر صناعة الإعراب وغيره الكثير من النحاة.

(٤) إذ يعتبرها برتيل مالمبرج، شكلاً من أشكال التيسير، في كتابه علم الأصوات، ص١٣٤.
ينظر علم الأصوات برتيل مالمبرج، تعريب عبد الصبور شاهين/ عن الفرنسية، مكتبة الشباب.

ويضيف إبراهيم أنيس: "يلعب الانسجام بين أصوات اللين دوراً هاماً في معظم لغات البشر، وهو من التطورات الحديثة، التي تميل إليها اللغات بصفة عامة، وقد اعترف به القدماء من علماء العربية وسمّوه في باب الإمالة بالتناسب ثم سمّوه في بعض أبواب الإعراب بحركات الاتباع"[٢].

وقد أكد الطيب البكوشي في كتابه التصريف، أهمية التجانس الحركي: "إن سرَّ السقوط والثبوت يكْمُنُ في تجانس الحركات وأنصاف الحركات، فالفتحة مجانسة للضمَّة وللكسرة على حد سوى لأنها تقع بينهما "فيثبت نصف الحرف بينهما والفتحة" أما فيما عدا ذلك فإن ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى السقوط ، والتماثل أثقل من التنافر، لأن التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية"[٣].

والتناسب والمجانسة الصوتية تجعل اللغة تضحي ببعض القوانين اللغوية التي تضعف وتستسلم أمام هذه الظاهرة، مع أن الطابع العام للتناسب هو المحافظة على جوهر وقيم لغوية موجودة، وليس الإطاحة بها كما يفهم بعض المحدثين[٤].

وختام معيار المجانسة والمناسبة، أنها قضية نسبية قابلة للتغيير التدريجي من عصر إلى عصر، والتطور اللغوي غالباً يكون وفق الذوق اللغوي السائد، الذي لا يخضع غالباً للقواعد النظرية.

٤ـ معيار تغليب بعض اللهجات:

اللهجة هي نتاج التزام المتكلم بطريقة لغوية معينة في كلامه صوتاً ونبراً وصرفاً في ظل توزيع طبقي معين[٥]، ولقد "ألقت الظواهر اللهجية بظلالها في ظاهرة الإعراب فقد أدى خلطها بالقواعد النحوية للفصحى إلى إحداث اضطراب في ظاهرة الإعراب فتعددت فيها الوجوه"[١].

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٣) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، ١٩٩٢م، نشر مؤسسة عبد الكريم عبد الله، تونس، ص٦١، ويضيف في حاشية الصفحة: "أن الحروف المجهورة أقوى جرساً أي سمعياً، أما الحروف المهموسة فهي أقوى نطقاً أي عضوياً في مستوى المجهود العضلي".

(٤) أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف، جامعة القاهرة، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ص١٣٩.

(٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٨٣.

من ذلك، أثر اللهجات في علامات الإعراب الأصلية، وعلامات الإعراب الفرعية، موضوع البحث.

فممن أخذت اللغة، وأين القبائل التي قيست على لغتها الفصحى؟؟ وما مميزات لهجة البدوي عن الحضري إنْ وُجدت، وهل لنا أن نقيس في استعمالنا على لهجات القبائل؟ وهل من امتداد لهجي لهذه القبائل إلى وقتنا الحالي؟ ثم ما آثار ومظاهر اللهجات في أبواب الإعراب النيابي؟ هذا ما سأتناوله بإذن الله في الصفحات التالية.

وبداية لا بد من تبين القبائل التي أخذت اللغة عنها؛ حيث كان أهل اللغة والنحو والتقعيد يعتزون بلغة القبائل الحجازية بشكل عام، وقبائل نجد ووسط الجزيرة، فيأخذون اللغة عن القبائل البدوية التي تسكن الوسط ولم تخالط الأطراف، إذ يعدّون أهلها هم الوارثين الحقيقيين للغة الصحيحة السليمة، البعيدين عن فساد المتحضرين، وقبائل الحجاز هي: قبائل قريش، قبائل الأنصار، ثقيف، هوازن، بنو بكر، كنانة، وسائر قبائل أهل الوبر، تميم، أسد، طيء، بكر، بنو وائل، عبد القيس، تغلب.

حيث جاء في المزهر، للسيوطي: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قط، ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرءون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن، المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيَّرها عِلماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب[٢].

---

(١) إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مجلد١٠، ع٣، ٢٠٠٤م، ص٢٩٥.

(٢) ينظر:

١- السيوطي، المزهر في علم اللغة وأنواعها، مجلد١، ص٢١٢.

وينظر في ملامح المنهج الكوفي كتاب مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

إذاً فقد نقل النحو واللغة عن أهل البصرة والكوفة وهما قُطبا العلم في المرحلة الممتدة لتقعيد النحو واللغة، بعلمائها المعروفين: أبي اسحق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء في البصرة، وأبي جعفر الرؤاسي، وأبي مسلم معاذ الهرَّاء في الكوفة[١].

وقد بدأ التنافس بين أئمة اللغة البصريين والكوفيين، إلى حد ما، على هيئة مناظرات وخلافات تصاعدت إلى أن شكلت مذهبين، لغويين مختلفين، تعليلاً وقياساً وتراكيب جمل ومصطلحات ومسميات، ومتوافقين جوهراً ومضموناً وإعراباً.

وغني عن البيان أن مقياس النحوي اللغوي فيمن أخذت عنهم اللغة مردود إلى درجة الفصاحة والبعد عن الفساد، الذي يعني في نظر مقعدي النحو: "الاختلاط بالأمم الأخرى ممن لا يتكلمون العربية، وفي المدينة بعيداً عن البداوة والاختلاط المقصود به هنا هو مخالطة الروم أو الفرس في الشام والعراق والأحباش في اليمن من غير انعزال أو انغلاق مما يعني التأثر ولو قليلاً مهما كانت أسباب الاختلاط من تجارة خارجية أو مخالطة للأمم غير الناطقة بالعربية الموجودة داخل الجزيرة[٢].

وعلة عدم الأخذ من أهل المدر، والأخذ عن أهل الوبر، كما بينها ابن جني في خصائصه، إذ يقول: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقِّي ما يرد عنها"[٣].

وكان من نتائج هذا الفساد، بروز ظاهرة اللحن، إذ سمع علي كرم الله وجهه أعرابياً يقول لقارئ يقرئُه القرآن، الآية الكريمة: **﴿إن الله بريءٌ من المشركين ورسوله﴾** فقال الأعرابي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك علي رضي الله عنه، ورسم لأبي الأسود الدؤلي لعمل النحو[٤].

---

(١) محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص١٠٠.

(٢) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو، ص٥٥.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج٢، ص٥- ٦، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٤) وللرواية، صيغ أخرى وروايات أخر، تؤدي الفكرة نفسها، ينظر في ذلك:

١- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، تاريخ ونصوص، دار الفكر، بيروت.

يتبين مما سبق أن ثمة اختلافاً لهجياً نطقياً، ما بين الحضري والبدوي وكذلك ثمة اختلاف في سمات لغة المتكلمين عامة، ما بين البدو والحضر قد ذكرها بعض النحويين واللغويين القدامى، وحللها وقدرها اللغويون المحدثون حتى استمدَّ منها المحدثون إرهاصات تاريخية لبعض اللهجات السائدة في وقتنا الحالي.

ومن هذه السمات السرعة والتباطؤ في نطق المتكلم، واختصاص البدوي بالضم في حين اتسام لهجة المدني بالكسرة، وما يتبع ذلك من اختلاف في العلامات الإعرابية، وبالإعراب النيابي.

فقد عدَّ بعض اللغويين المحدثين قضية السرعة والتباطؤ، حقيقة لغوية ونسبوا إليها الكثير من الظواهر اللغوية، كظاهرة الحذف، والشذوذ، واللباقة اللغوية، والدقة والضرورة، إذ يرون[١] أن البيئة البدوية تجنح إلى السرعة في كلامها، والقبائل البدوية، تميل إلى الشدَّة، فنطقهم يتميز بسلسلة من الأصوات القوية السريعة التي تطرق الآذان، ولبيئة البدوي أثر في ذلك، إذ يعيش في الصحراء، فهو مضطر لإعلاء صوته، يجهر ويفخم ليُسمع صوته.

وظاهرة الحذف، وسقوط بعض الأصوات، لم تكن إلا نتيجة البيئة البدوية التي تميل إلى السهولة والسرعة في النطق[٢].

أما البيئة المتحضرة كما يرى هؤلاء اللغويون[٣] فتُلزم الفرد تخير لفظه وحسن أدائه، حيث ينطق الحضري كل صوت دون تداخل بين الأصوات فالمجهور يظل مجهوراً، والمهموس يحافظ على همسه، لأن من مظاهر التحضر اللباقة في القول وحسن النطق ومراعاة القواعد، لذا فالأصوات تنطق كاملة غير منقوصة، لتطلب البيئة المتحضرة الدقة في معظم مظاهرها الاجتماعية ومن بينها اللغة "فالمتحضرون يحسنون أداء الأصوات ووضوحها، معنيون بتحسين النطق وتخير العبارات"[٤]، حتى ينالوا ما يشتهون من طموح ومراكز اجتماعية لهذا يعمد الفرد منهم إلى وضوح الكلام وحسن الأداء ويميلون إلى التؤدة والليونة لانسجام ذلك من بيئتهم وطبيعتهم[٥].

٢- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، مراجعة محمد توفيق أبو علي ونعيم علوية، دار التقريب بين المذاهب، الطبعة الاولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

[١] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص١٣٧.

[٢] أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج٢، ص٧٠٦.

[٣] وهذه الآراء حسب زعم إبراهيم أنيس في كتابه في اللهجات العربية، وكذلك أحمد علم الدين الجندي في كتابه اللهجات العربية في التراث.

[٤] أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ق٢، ج٢، ص٦٨٢.

[٥] المرجع نفسه، ج٢، ص٦٨١- ٦٨٤.

تبين فيما سبق رؤية بعض اللغويين للطبيعة البشرية، واختلافاتها الطبقية ما بين الحضر والبدو، وجريان ذلك على اللغة.

وأرى أنه لا يمكن إخضاع اللغة للدراسات الاجتماعية بكل أبعادها وإن اعتبرتها بعض المناهج ظاهرة اجتماعية، لأن الظواهر الاجتماعية متغيرة بشكل دائم، في المنهج والرؤية والشخوص والسلوكات، والتفسيرات، في حين نجد أن اللغة فيها الثابت النسبي وفيها المتغير، وكلاهما متغيران متطوران في سياقاتهما وفي اللغات ملامح اجتماعية وأدبية، وفنية، وفي الوقت نفسه ليست اللغة ظاهرة اجتماعية أو أدبية أو فنية، فاللغة ظاهرة خاصة متفردة في ذاتها لها وجودها ووظائفها ومكوناتها وأساليبها ومفرداتها ومناهجها وتطورها وأصالتها.

وإن كان زعم من زعم- كما مر في الصفحات السابقة- من أن البدوي متسرع في نطقه، لا يتخير لفظه- فلم تُرسل قريش وغيرها أبناءها إلى مضارب البادية ليتعلموا الفصاحة، واللغة..؟

وهل من ربطٍ منطقي بين أحرف الشدة والسرعة في النطق، مع القبائل البدوية؟

وهل تجري هذه السمات النطقية على البادية في كل زمان ومكان؟

وهل تتوافق هذه السمات مع القبائل البدوية في عصرنا؟ أم هل تتوافق الصفات المتحضرة مع البيئة المتحضرة في اللغة من التؤدة والليونة؟

وكيف تُفسَّر سرعة أهل المدينة الهائلة واختصارهم في ألفاظهم وفي كل شيء في حياتهم؟

لذا أرى أن الربط الذي ذكره بعض اللغويين المحدثين مرفوض وغير منطقي، وفيه إقحام للمناهج الاجتماعية، على الظواهر اللغوية القديمة، وحال المتكلم سرعة وبطئاً لا يجوز أن يكون حكماً في اللهجات أو في الأمكنة أو الأزمنة.

إذ كيف تكون جمالية الحذف البلاغية، ما جاءت إلا استجابة للبيئة البدوية؟؟ التي تتساهل فتحذف، وتحسين النطق ما هو إلا استجابة لمطامع الحضري في المراكز الاجتماعية؟!!

والأكثر بُعداً وغرابة من ذلك، إلصاق الضم بالبداوة، وإلصاق الكسر بالحضارة فالكسر بنظر هؤلاء اللغويين، دليل التحضر والرقة ويُسمع في المدن ومن أفواه النساء بصفة خاصة، والكسرة ترمز إلى صغر الحجم وقصر الوقت، والضم يستساغُ في البيئات البدائية، وبين الجفاة الخشنين من الرجال[1].

---

[1] إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص٩٥.

وبعد هذه الإلصاقات اللهجية، نعود إلى الظواهر اللهجية، إذ يُلاحظ أن الكثير منها التي كانت لدى قبيلة من القبائل ما زالت تستخدم في عصرنا الحالي، ولها امتداداتها اللهجية لدى بعض متكلمي اللغة على اختلاف بقاعهم.

وأيًّا كان، فلإبراهيم أنيس الحق في السؤال عن موقف اللهجات الحديثة جميعها؟ متحدة في سلوكها مع المثنى والجمع والمذكر السالم والأسماء الخمسة إذ يلتزم فيها الباب حالة واحدة، كالتزام الجمع الصحيح الياء دائماً وكالتزام الأسماء الخمسة حالة واحدة هي الواو، لذا فهل من الجائز أن يقوم مثل ذلك دليلاً على أن القبائل القديمة كانت تسلك هذا المسلك أيضاً؟ في الالتزام بحالة واحدة في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

والسؤال المهم في حديث اللهجات، هو مدى مشروعية القياس عليها، حيث يبين ابن جني في خصائصه: "أن من نسج على منوال لغة من لغات العرب لا يكون مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، وأما إن احتاجه لشعر وغيره فإنه مقبول منه، غير منعيٍّ عليه، وينسبه إلى مذهبه، وإن كان غير ما جاء به خيراً"[1].

وأما أثر اللهجات في الاختيار الإعرابي، فتلحظ الباحثة في كتب اللغة، أن للهجات آثار شعرية ونثرية، تنقسم بإزائها التفسيرات والتحليلات الإعرابية، والمستويات الصرفية، بل والمفردات اللغوية. وما يهمنا في هذا البحث هو الإعراب إذ للهجات ظلال في علامات الإعراب الأصلية كتسكين الحرف الصحيح وحذف حركته الإعرابية في لهجة تميم، وتسكن ياء المنقوص في حالة النصب وفي الإعراب التقديري[2].

وكذلك للهجات ظلال واضحة في الإعراب النيابي كما سنرى في الصفحات القادمة.

الإعراب النيابي ما بين اللهجات والوصف التاريخي:

عند تتبع أبواب الإعراب النيابي: المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الأسماء الخمسة، الممنوع من الصرف، الأفعال الخمسة، والأفعال المعتلة، نجد أنه بالرغم من إحاطة النحاة للقاعدة النحوية التي وضعوها وإحكامهم لها، إلا أن ثمة عدداً غير يسير من الشواهد خرجت على قواعدهم، وسأورد بعضها تتبعاً وتجميعاً مع أن بعضها ذكر في الفصل الأول.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١١.

(2) بحث، إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، المنارة، ص٢٠٤.

مجيء المثنى بالألف في حالاته الإعرابية الثلاث كقوله تعالى: "إنَّ هذانِ لساحران"[١]، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا وتران في ليلة"[٢].

وكذلك قول هوبر الحارثي:

تزوّد منا بين أُذْناه طعنــةً دعته إلى هابي التُراب عَقِيمُ[٣]

حيث جاءت كلمة أذناه مضافة إلى الظرف "بين" فحقها أن تكون بالياء حسب اللغة الشائعة وتقعيد النحاة.

وقول المتلمس:

فأطرقَ إطراقَ الشُجاع، ولو ترى مساغاً لِنابَاهُ الشُجَاعُ لصَمَّمــا[٤]

حيث جاءت ناباه مجرورة بالألف، على لغة القصر.

ومن هذه الشواهد قول أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي[٥]:

إن أباها وأبا أباهــا قد بلغا في المجد غايتاها

فجاءت غايتاها مفعول به منصوب بالألف بدل الياء.

وأما شواهد خروج جمع المذكر السالم على قاعدة النحاة: فقد ورد خروجه على تقعيد النحاة بشروطهم عامة وكذلك في حالات الإعراب النيابي، ومما يخص البحث هنا الخروج الثاني حيث ورد إعراب جمع المذكر السالم في النون ولزوم الياء في كلمة (سنين) لغة لبعض بني تميم وبني عامر، وذلك قول الشاعر:

أرى مرَّ السنين أَخَذْن منيِّ كما أخذ السرار من الهلالِ[٦]

حيث جرت كلمة السنين بالكسرة وذلك على لغة بعض بني تميم وبني عامر.

وقد ورد في نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، إظهار الحركات الإعرابية عليها، وقيل هي لغة لبعض العرب، حيث يقول حميد بن ثور الهلالي واصفاً قطاة:

---

(١) سورة طه، الآية ٦٣.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وفي صحيح الجامع (ح ٧٥٦٧).

(٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص١٤٦.

(٤) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص١٤٦.

(٥) وقيل هو من رجز رؤية العجاج ينظر: السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، مجلد١، ص١٤٧- ١٤٨.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٨٠.

على أحْوَذِيَّينَ استقلتْ عشيَّةً فما هيَ إلاَّ لمْحَةٌ وتغيــبُ [1]

ومنه الشاهد المشهور[2]:

أعرف منها الأنف والعينانا ومنخرِيْن أشبها ظبيانــا

حيث فتحت نون المثنى بعد الألف فهو منصوب بالفتحة الظاهرة.

ومنه مجيء النون مضمومة بعد الألف، أي معربة بالحركات، قول الراجز:

يا أبتا أَرَّقَنِي القِـذَّانُ فالنَّوْم لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ[3]

حيث جاء القِذانُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على نون المثنى/ إجراء له مجرى المفرد.

وكقول الآخر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَس ذِي طلال لا يَزالون ضاربينَ القبَـاب[4]

حيث نصب ضاربين، لأنه خبر (لا زال) بالفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والقباب مضاف إليه، وكان حقه أن يحذف النون فأبقاها وجعل الفتحة علامة إعراب على النون [5].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٨٠، حيث إن كلمة أحوذيين مجرورة ولكنه هنا فتح النون لغير إعراب، واعتبرها البعض ضرورة مع أنه لا محوج لذلك، وقيل إن الفراء قد نقلها عن بني أسد.

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

فلمَّا تقضَّى اللَّيلُ إلاَّ أقلّــهُ هَبَبْنا ونادىَ بالرَّحيل سِنَـانُ

رَجَعنا ولم يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنا عَدُوٌ، وَلَمْ تَنْطِقْ به شَفَتَـانُ

(2) ينسب لرؤية العجاج، وهو من مشطور الرجز، وقيل هو للمفضل الضبي، وورد "عينانا، ومنخرين" استبعد أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب، حيث جاء في هامش همع الهوامع ص١٨٣: أن العربي القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم وأضاف: هذا البيت صادق الرواية، تحقيق عبد الحميد هنداوي.

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص١٨٦.

(4) لم يعرف قائله، ينظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص١٨٤.

(5) هذه الأبيات جميعاً، فيها كسر النون وهي لغة من لغات العرب في جمع المذكر السالم، ينظر السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٧٥- ١٧٦.

"وقول جرير بن عطية الخطفي:

عَرَفْنا جَعْفراً وبني أبيه وأنكرنا زعَانِف آخرينِ

حيث أعربت آخرين بالياء إعراب جمع المذكر السالم، ثم كسرت النون.

وكقول سحيم بن وثيل الرياحي:

أما شواهد جمع المؤنث السالم في خروجه على القاعدة، حيث ورد نصبه بالفتحة مطلقاً عند الكوفيين، وقد أجازه هشام في المعتل خاصة، كلغة وثُبة، وظبية[١].

وفي باب الممنوع من الصرف فقد ورد في صيغة فَعالِ، على خلاف بين التميمين والحجازيين هل تصرف أم لا، حيث قال الحجازيون: باب حذام مبني على الكسر إجراء له مجرى فعال، الواقع موقع الأمر، أما بنو تميم فيوافقون الحجازيين فيما كان آخره راء سفار، حضار[٢].

وجاءت الآيات القرآنية بصرف الممنوع من الصرف: "جئتك من سبأ بنبأ"[٣]، "سلاسلا وأغلالا"[٤]، "ودّاً ولا سُواعاً ولا يغوثَ ويَعوقَ ونسْراً"[٥].

وكقول امرئ القيس بن حجر الكندي، حيث صرف ظعائن وجرها بالكسرة ونونها على أنها صيغة منتهى الجموع:

تبصَّر خليليَّ هل ترى من ظعائنٍ سَوالك نقْباً بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ[٦]

أما ما جاء من الأسماء الستة، مخالفاً لقواعد النحاة:

كقول رؤبة بلغة النقص:

بأبه اقتدى عَدِيٌّ في الكرَمْ ومن يِشابه أبهُ فما ظَلَم[٧]

وبالقصر:

إن أباها وأبا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاها[٨]

وماذا تبتغي الشُّعراء مني وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ

ومثله قول ذي الأصبع العدواني في نونيته الطويلة:

إنِّي أبيٌّ أبيّ ذو محافظةٍ وابن أبيٍّ أبيٍّ منِ أبيِّين

وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ مَيْتٌ ولا حيٌّ مَسَدَّهُمَا إلا الخَلائِفُ مِنْ بَعدِ النبّييـن"

(١) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص٨٣.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد١، ص١٠٧- ١٠٨.

(٣) سورة النمل، آية ٢٢.

(٤) سورة الإنسان، آية ٤.

(٥) سورة نوح، آية ٢٣.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٣١.

(٧) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٣٩.

(٨) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٤. وقد مرت هذه الشواهد في الفصل الأول.

وقد جاءت كلمة أخ على وزن دلْوٌ، أَخْوَ وهي لغة لبعض العرب

كقول الشاعر:

ما المرءُ أَخْوَكَ إنْ لم تُلْفِه وَزَراً عند الكريَهةِ مِعْواناً على النُوَبِ[١]

وفي الأفعال الخمسة حيث ترفع بثبوت النون فقد ورد حذف النون فيها في حالة الرفع، نثراً ونظماً قُرئ "ساحِرانِ تظاهرا"[٢]، وفي الحديث النبوي: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا"[٣]، وقال الشاعر:

أبيتُ أسْري وتبيتي تدلُكـي وجْهك بالعنبر والمسك الذكي[٤]

وأصل رفع الأفعال الخمسة أن يقول تدلكين.

وأما الأفعال المضارعة المعتلة الآخر فقد ورد على غير القاعدة إبقاء هذه الحروف مع الجازم، من ذلك قول رؤبة العجاج:

إذا العجوزُ غضبت فطلِّق ولا تَرَضَّاها ولا تتملق[٥]

وكان القياس أن يقول: ولا ترضها.

ومما نسب لأبي عمر بن العلاء قوله للفرزدق:

هجوتَ زبَّان ثم جئت معتـــذراً مِن هَجْو زبَّانَ لم تهجو ولم تدع[٦]

حيث أثبت الواو في تهجو مع وجود الجازم.

ومثلها الكثير من الشواهد في الأفعال المعتلة حيث لم تحذف حرف العلة بالرغم من وجود الجازم، وخرَّج النحاة مثل هذه الشواهد بأحد اثنين:

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص١٤١.

(٢) سورة القصص، آية ٤٨.

(٣) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج١، ص٧٤، وج٣، ص١٣٧٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص٢٠٠، حيث يقول السيوطي: ولا يُقاس على شيء من ذلك في الاختيار وأما نون الأفعال الخمسة فقد وردت مفتوحة ومضمومة، لغير إعراب، أما ما أوردته في الأعلى مما يتعلق بالإعراب النيابي ورودها ثابتة أم محذوفة.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص٢٠٤.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

فهي إما:

١- أن الشاعر حذف الحركة ولم يحذف لام الفعل.

٢- أو أن لام الكلمة المعتلة قد حذفت، وحرف العلة الموجود ما هو إلا للإشباع.

ومثل ذلك قول قيس بن زهير العبسي" ألم يأتيك والأنباء تنمي.. [١]

ويبين السيوطي في تعليقه على هذه الظاهرة، أن الجمهور اختصوا ذلك بالضرورة ويضيف إن بعضهم قال: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وعليه خرَّج الآية القرآنية "لا تخفْ دركاً ولا تخشى"[٢] بإبقاء الألف المقصورة في "تخشى" وكذلك الآية القرآنية: "إنَّه من يتقي ويصبر"[٣] بإبقاء ياء يتقي.

وقد خرَّج النحاة مثل هذه الشواهد، كما تبين بأن الذي حذفه الجازم لامات الكلمة، والحروف هي للإشباع[٤].

ما تقدم من أمثلة شعرية ونثرية، جاء جميعها مخالفاً للقاعدة النحوية في الإعراب النيابي، وقد قيلت هذه الأبيات قبيل زمن التقعيد، حيث قعد النحاة على أساس المطرد الغالب، وخرجوا لمثل هذه الأبيات وتأولوا لها، بالالتجاء إلى الضرورة والشذوذ، واللهجات والتأويل.

ولو أن التحليل النحوي القديم جعل لباب التتبع المرحلي التطوري التاريخي دوراً في تفسير وتحليل مثل هذه النماذج، لخفف عن النحويين عبئاً كبيراً ومتاهات متعددة شغلتهم في باب التأويل والتقدير والشذوذ والضرورة.

والأبيات الشعرية والشواهد التي ذكرت في الصفحات السابقة، تُعدُّ شاهداً افتراضياً على تطور ظاهرة الإعراب على مختلف المستويات، حيث يعتبر الكثير من اللغويين المعاصرين[٥]، أن أن الإعراب بالحركات أسبق من ناحية تاريخية من الإعراب بالحروف: الألف، الواو والياء والنون، والدليل على ذلك الإبقاء على الحركات مع وجود هذه الحروف، وهي لغة واردة عن

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٥.

(٢) سورة طه، آية ٧٧.

(٣) يوسف، آية ٩٠.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، مجلد١، ص٢٠٥.

(٥) أمثال: حسن عون، وعبد اللطيف حماسة، وإبراهيم السيد.

وينظر: عبد الصبور شاهين، كتابه في التطور اللغوي، القاهرة، ١٩٩١م، مكتبة الشباب.

العرب كما مرَّ في الشاهد: القذانُ، وشفتانُ، العينانُ، فنقول: جاء الزيدانُ، ورأيتُ الزيدانَ، مررتُ بالزيدانِ، وحتى في الجمع، بشاهد: الأربعين، من أبيين، من بعد البنين.

والمنطق يحكم مثل هذه العلاقة حيث تسبق الحركات الحروف، لأن البسيط يسبق المركب، وما يدركه الحس يسبق ما يدركه العقل ويعتبره، وهذان المبدآن يُنيران وضع تصور افتراضي لتاريخ تطور قواعد النحو، يفيد هذا التصور أن التزام قاعدة الإعراب بواسطة الحركات كانت أسبق في الوجود من الألفاظ الدالة على الأمور المعنوية وأن الألفاظ المكونة من مقطع واحد، أي من حرف متحرك وآخر ساكن أسبق من الألفاظ المتكونة من مقطعين أو ثلاثة مثل الأسماء الخمسة [١].

ويستدل على أن الإعراب بالحركات وهو الأصل قبل الإعراب بالحروف وهو الفرع عليه والحروف نائبة عنه، أن البسيط يسبق المركب، وكذلك أن الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون وجدت واللغة في حالتها الأولى، فالمثنى والجمع وجدا بعد تطور اللغة[٢] ويتبع ذلك أن علامات إعرابها قد وجدت بعد علامات إعراب المفردات.

والأصلية والفرعية هنا، لا تعني أصلية العلاقات اللفظية ما بين علامات إعراب المفرد والمثنى والجمع والأسماء الخمسة.. فحينما قال النحاة، أن الحركات هي الأصل لم يعنوا بذلك الأصل التاريخي، لأنهم لم يتتبعوا على أساس تاريخي[٣].

وليست أصولاً صوتية أشبعت فنتج عنها حروف المد، بحيث تشبع الضمة فتتولد عنها الضمة الطويلة أو الواو، وتشبع الفتحة فتنشأ عنها الألف أو الفتحة الطويلة، وتشبع الكسرة فتتولد عنها الكسرة الطويلة أو الياء.

فظاهرة نيابة الحروف ليست ذات علاقة طردية ما بين الحركة وحرف المد، إذ لا يوجد علاقة صوتية ما بين الألف في المثنى المرفوع والمفرد المرفوع، ولا بين الياء في حالتي النصب للمثنى وللجمع السالم مع المفرد.

---

[١] ينظر:

١- حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، ط١، سنة ١٩٥٢م، مصر، مطبعة رويال.

٢- محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، ١٩٨٤م، الفصل الثاني تأصيل العلامة الإعرابية.

[٢] ينظر: حسن عون، اللغة والنحو، ص٨٤. وينظر كمال محمد بشر، علم اللغة العام القسم الثاني الأصوات، دار المعارف، مصر، ص٧٦.

[٣] محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١٥٠.

فكيف تأتي الألف حرف إشباع عما نابت عنه رفعاً وهي الضم، أم كيف تكون الياء حرف إشباع عما نابت عنه في النصب وهي الفتحة؟

لذا فلا علاقة بينهما، لا في الأسبقية الأصلية، ولا في الدلالة، وأحرف الإعراب النيابي حينما وُجدت في الإعراب لم توجد بداية، ولا مرة واحدة، ولم تلتزم طرق الأداء بها مرة واحدة من أول الأمر، وإنما وجد الحرف الأول[١] وهو الألف أو الواو أو الياء وسارت اللغة على ذلك مدة من الزمن ثم التزمت النون بعد ذلك، يقول محمد عبد اللطيف حماسة[٢]: "إن نحاتنا لا يصفون بكون الشيء أصلاً أنه الأصل التاريخي الذي تولدَّت عنه فروعه أو تطور إلى ما صار إليه، ولنا من مذهبهم في أصول الكلمات المعلة سنداً ودليلاً.

فعندما يقولون إنَّ "قال" أصلها (قوَلَ) لا يعنون بذلك أنَّ قال كانت في فترة ما قوَل ثم تطورت إلى قال، وإنما يعنون أن "قوَل" أصل بالقياس إلى نظائرها الصحيحة مثل "نَصَر ودخلَ" فالأصل هو اطراد الوزن الصيغي في هذا المجال[٣]. يقول ابن جني في خصائصه: "معنى قولنا أنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر"[٤].

وفي العبرية على سبيل المثال، قد طرأ إصلاح حوالي القرن السادس للميلاد على العبرية إذ استعمل اليهود أحرف العلة ( ) الألف والهاء والواو والياء، كعلامات تساعدهم على ضبط النطق وحفظ الكلمات من التحريف وفي القرن السابع وأوائل القرن الثامن حيث اجتمع فريق من علماء اليهود، واخترعوا نظام الحركات للإشارة إلى أصوات المد القصيرة، مستنيرين بنظام الحركات عند السريان والعرب، وأحدثوا نظاماً جديداً قوامه النقط والخطوط تحت الحرف وفوقه وقد تتلو هذه الحركات حروف العلة للدلالة على أن الحركة مشبعة[٥].

---

[١] حسن عون، اللغة والنحو، ص٨٥.

[٢] محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١٥٠.

[٣] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٥٠.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٥٧.

[٥] ربحي كمال، دروس في اللغة العبرية، ص٦٦، عالم الكتب، بيروت.

وفي العربية وردت شواهد كثيرة تحذف النون وهي إفتراضاً مرحلة من مراحل التطور اللغوي التاريخي سواء في المثنى أو جمع السالم[١] أو الأفعال الخمسة وفي العبرية لوحظ "أن الفعل المضارع المقترن بياء المخاطبة أو واو الجماعة يكون مجرداً من النون في آخره وهي النون التي تكون علامة لرفع الفعل في اللغة العربية، إلا أن هناك نصوصاً شعرية ونثرية ولا سيما في الأدب العبري القديم، تحتوي أفعالاً لحقت بها هذه النون مما يدل على استعمالها علامة لإعراب الفعل المضارع في العبرية القديمة، كما في سفر أرميا"[٢].

وكذلك في اللغة العربية لا بد وأنها مرت بمراحل طويلة وبتطورات تدريجية، حسب نظرية التطور، وارتقاء، حتى وصلت إلى المراحل النهائية التي بنى النحاة عليها قواعدهم[٣].

وكل ما قال عنه النحاة إنه شاذ أو خارج عن قواعدهم، قد يفترض أنه أثر قديم قد بقى من المراحل الأولى، وحينما نسب النحاة ذلك إلى القبائل فإن في هذه النسبة إلماحاً إلى المراحل التاريخية المتعاقبة التي لم يركز عليها النحاة وغابت عن دراستهم، ولو أنهم تتبعوا التطورات التاريخية للغة لاستطاعوا أن يفسروا الحقائق اللهجية والسمات العامة لكل لهجة، ولقسموها تقسيماً تاريخياً مرحلياً لهجياً، ثم ألحقوا ذلك بما فعلوه من التوجه إلى توحيد اللغة وتقنينها حسب أطر وأسس موحدة.

والنحاة قد أصابوا فيما كتبوه وقعدوا له وقننوه، ولعل الباعث الديني، والتوجه العقدي التوحيدي، هو الذي وجههم في توحيد تقنين اللغة والنحو، فكانوا جنوداً عاملين من أجل لغة القرآن الكريم في ذلك الوقت، ولم يكونوا مؤرخين لما مضى من توصيف تاريخي للغات ولهجات سابقة وبائدة، لذا فالنحو العربي لم يقعَّد وفق منهج تاريخي، والاتكاء على التاريخ يعوزه المستندات والوثائق التاريخية وهي غير موجودة، لذا فاللجوء إلى التطور التاريخي يفسر غوامض لغوية لهجية تفسيراً أقرب إلى الظنية.

واعتبار نحاة اللغة العربية غرباء عن الأمة العربية، كما ذكر حسن عون في كتابه اللغة والنحو، وأنهم من الأمم الأخرى، ليس له أهمية كبرى في صنع القانون النحوي، إذ يقول عنهم

---

(١) وينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بغداد، حيث يقول ص٢٢- ٢٣، حول التفسير التاريخي "علامة جمع المذكر السالم لم تكن دليل حال إعرابية في تاريخ العربية القديم ولكن الاستعمال وتوحيد العربية في لغة القرآن صرفاً هذه العلامة في هذا السبيل فصارت خاصة بالأحوال الإعرابية، وينظر رأيه حول الشواهد الشعرية اللامعيارية، ص٦٩.

(٢) ربحي كمال، دروس في اللغة العبرية، ص٢٤٦.

(٣) مقال إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، المنارة، ص٢٩٦.

حسن عون "إنهم كانوا يتصيدون شواهدهم من أفواه الأعراب ولم يمعنوا النظر في اللغة ولا في تكوينها، ولم ينظروا إلى النحو نظرة فاحصة مدققة ليدركوا أن هذه الطرق في الأداء والأنظمة المتبعة في التراكيب لم تنشأ كاملة من أول الأمر، وإنما مرت بأدوار من الرقي حتى وصلت إلى المرحلة النهائية التي بنى النحاة عليها قواعدهم، من أجل ذلك وقعوا فيما وقعوا فيه من تعليلات، وكل ما سماه النحاة شاذاً أو ضرورة يعتبر أثراً قديماً قد بقى.. ينبغي أن نسقطه إذا أردنا أن نضع وضعاً جديداً للنحو، فلا نجعل قواعد النحاة تتعثر بسبب هذه الأمثلة، وإنما نضع كلَّ ما خالف القاعدة الموحدة في إطاره التاريخي اللهجي، وهذا المسلك يمهد لنا السبيل لمعرفة تاريخ اللغة ومعرفة أنواع التطورات اللغوية"[١].

وأرى أن عدم معرفة العرب بالكتابة يعد سبباً من أسباب غياب تدوين تاريخ اللهجات وتطورها التاريخي عبر العصور، وحينما تعلم العرب الكتابة كان همهم الأول تدوين الأمور الدينية وما يتصل بها، وتنظير وتقعيد اللغة التي ستفي بهذا الجانب، لذا فالنحاة "أرادوا تقعيد اللغة بوصفها وضعاً ثابتاً واحداً يجب أن يكون معياراً للصواب النحوي، ومن هنا ضيق النحاة على أنفسهم مجال البحث التاريخي"[٢].

وبالرغم من غياب الوصف التاريخي للمراحل اللغوية الأولى، إلا أن حدس إبراهيم أنيس[٣]، جعله يعلل مجيء المثنى بالألف حيث اعتبرها مرحلة نطقية للألف مرت بها، فصوت اللين المركب الذي يسميه المحدثون Diphthong قد مرَّ باللغة العربية في أدوار وأطوار ثلاثة:

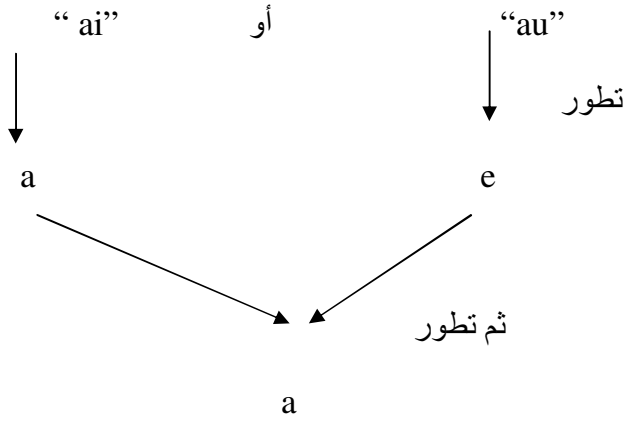

مثال ذلك: الأفعال: بان - كان - رمى - سما

حيث بدأت المرحلة الأولى: بَيْنَ - كوْنَ - رَمَىْ - سمَوْ

---

[١] حسن عون، اللغة والنحو، ص٩٩.

[٢] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١، دار الشروق، ٢٠٠١م، ص١٠٢.

[٣] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٤٣.

Samau - Ramai - Kauna - Baina

ثم تطورت إلى المرحلة الثانية:

بينَ - كونَ - رمي - سُمو

Samo - Rame - Koina - Beina

فقبائل الطور الأول احتفظت بها كما هي.

وقبائل الطور الثاني: وصلت عند المرحلة الثانية.

أما الطور الثالث: فهو معظم القبائل، وأكثرها شهرة، وهو الطور الأكثر شيوعاً في اللغة الأدبية النموذجية.

وأما لهجة إلزام المثنى بالألف، وكثرة الشواهد عليها، فهي الطور الثالث لصوت اللين المركب ولهذا تعد من أحدث مظاهر اللهجات العربية، إذ يظهر أن الأصل في المثنى التزام الياء، ثم تطور هذا إلى الإمالة التي لا تزال شائعة في معظم اللهجات العربية الحديثة، وأخيراً صار المثنى بالألف، وقد اتخذت اللغة النموذجية أحوال المثنى من لهجات مختلفة، ثم خصص النحاة الياء بالنصب والجر، وحالة الألف بالرفع[1].

والنحاة يعتبرون أن الأصل في المثنى أن يكون بالألف، لأن الألف علامة العمدة والخروج للنصب أو للجر وهما فضلات لا يكون إلا بعامل لفظي وهو خروج عن الأصل.

وبالرغم من افتقادنا للوثائق التاريخية الدالة، وقلة النقوش المبينة، إلا أنه لا بد من دراسة جل كتب النحاة، دراسة وصفية تاريخية تتسم بالحس التخميني والتقديري لمحاولة البحث عن الأصول التاريخية للعلامات الإعرابية، الأصلية والفرعية، وللإعراب عامة وللتطورات اللغوية.

ثم ربطها بظواهر اللهجات السائدة في عصرنا الحالي باعتبار المشترك في لهجات الكلام مما كان في أثر اللهجات القديمة، ومحاولة وضع أطر عامة تطرد فيها القواعد بشكل حتمي، ويوضع اللامطرد في بابه التاريخي التخميني.

---

(1) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٤٣.

ثانياً: أساليب النحاة في احتواء العلامات غير المعيارية:

لقد سعى علماء العربية كما تبين إلى توحيد قواعد اللغة العربية في إطار منهجي يقوم على استقصاء المطرد، وإفراغه على هيئة قاعدة محكمة، وصادفهم أثناء عملهم الوصفي، فيما بين أيديهم من مادة، ما خرج عن المطرد وشذ عن القياس، فجعلوا بعضه للضرورة شعراً، ووصفوا بعضه بالشذوذ، يحفظ ولا يقاس عليه، وخطأوا قائليه في البعض الآخر، وتأولوا، وقدروا في سبيل توحيد قاعدتهم. وأول هذه الأساليب وأكثرها محملاً القول بالضرورة:

١- الضرورة:

فما هي الضرورة وعلى أي أساس تتكئ، وأمثلتها وشواهدها، وأشكالها، وما هي قيودها، والمذاهب في أحكامها وأنواعها وما هي رؤية المحدثين في الضرورة.

الضرورة، هي باب التوجه الأول لما خالف اطراد القواعد النحوية، وهي ما يضطر إليه الشاعر ولا يجد عنه مندوحه، فيحتمله الشعر، ولا يجوز في عموم الكلام، ومفهوم الضرورة له استمداد فقهي من مفاهيم الضرورات الشرعية، شأن سائر الدراسات النحوية. وتتكىء الضرورة في الاستعمال على النادر القليل.

والضرورة تفسر كل ما ورد من لهجات استخدام الشاعر القديم، وحتى تجوز الشعراء بعد زمن التقعيد والاحتجاج؛ فحينما يستخدم شاعرٌ من قبيلة معينة لهجة قومه أو لهجة أخرى، فإن تعليل هذا الاستخدام عند النحوي أنه في إطار الضرورة الشعرية بالضرورة الشعرية، وكذلك حينما يستخدم شاعرٌ ما، ضرورة من الضرورات الشعرية لأسباب ليست فنية شعرية بل هي لهجية، في زمن المولدين فإن استخدامه هذا يأتي من باب الضرورة أيضاً[١].

ومع ذلك فإن إتيان أي شاعر بضرورة من الضرورات فيه خروج على الفصاحة في أحد مستوياتها[٢].

---

(١) ينظر:

١- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ص٣٤، ط١، ١٩٩٥م.

٢- عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص٣٢٨.

(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مجلد١، ص١٨٨.

ويقول ابن جني في خصائصه[1]:

"وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه".

فابن جني يشير[2] "إلى أنه لو ترك كلمته هذه من غير تقييد، ولو مضى الناس على هذه الفتوى لما بقيت لغة أدبية موحدة بين العرب، ولوجدنا من يقول في سعة الكلام، جاء أباك قياساً على: إنَّ أباها وأبا أباها، ومن يقول: رأيت الرجلان، قياساً على قولهم: قد بلغا في المجد غايتاها، إلا أن ذلك المنع والاستخدام مفصل على النحو التالي:

١- أن تكون اللهجتان في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلين وحينئذ لك أن تستعمل أيتهما شئت أو تختار إحداهما على الأخرى لقوة في القياس تعتقدها فيها.

٢- أن تكون إحداهما قليلة الاستعمال، والثانية شائعة، كثيرة، وحينئذ ينبغي أن نستعمل ما كثر استعماله متجاوزين ما قل.

٣- أن يكون استعمال اللهجة في شعر أو سجع، وحينئذ لا حرج في استعمال ما ثبت ضعفه لقلة استعماله، وليس لأحد أن يعترض على الشاعر أو الساجع لاستعمال اللهجة الضعيفة لأن الشعر والسجع مظنة الحاجة إلى ذلك للضرورة[3].

وتشترك اللهجة مع الضرورة في اتحادهما ظهوراً في النص، إذ الاستخدام اللهجي هو وجه التطبيق للضرورة التي تعتبر التفسير النحوي اللاحق للقول الشعري.

مثال ذلك: دراسة ظاهرة إشباع الحركات التي نسبت إلى قبيلة طيء وعقيل وظاهرة الإشباع هي إقامة الوزن إلى حرف مجتلب، كإشباع الفتحة، فيتولد بعدها الألف. وإشباع الضمة فيتولد بعدها الواو، وإشباع الكسرة فيتولد بعدها الياء.

وثمة ملحظ آخر هو صعوبة التفرقة بين اللهجة والضرورة، إلا أنَّ زعماً بالمنهجية، تمثل لدى عبد الوهاب العدواني، في تمثل الضرورات من حيث علاقتها باللهجات، حيث يقوم هذا المنهج على أساس من مراعاة جريان الشاعر في لغته على ثلاثة مستويات:

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٢.

(٢) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٣٣٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٣٣.

١- مطابقة القياس في اللفظ والتركيب، أو مخالفته بضروراته الكثيرة المعروفة.

٢- الركون إلى لهجة معنية من لهجات العرب.

٣- الوقوع في الخطأ[١].

وقد يعتمد الباحث اللغوي على نص قرآني، مع الاختلاف في طرق أدائه اللهجية لأنه نزل على سبعة أحرف، وكل حروفه فصيح، لها وجه من العربية، وحتى ما يلحظ في قوله تعالى: **﴿إنَّ هذان لساحران﴾**[٢] إنها قد جاءت على الأصل الذي ينبغي أن يكون وأن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنياً أفصح من إعرابه وأن الأصل في اسم إن أنه متحدث عنه، وحقه الرفع على الأصل بوصفه مسنداً إليه، وبمثل هذه الأقوال ليس هناك خروج في هذه الآية الكريمة عن القياس، ناهيك عن خلو القرآن الكريم، كله من الضرورة، وهذه الحقيقة الساطعة، أكدَّها العلماء منذ زمن بعيد"[٣].

فالقرآن أدباً ليس فيه ضرورة، وما حمل على الضرورة في الشعر يبطل حمله عليها إذا عُثر في نص القرآن على ما يُناظره لأنه أفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة.

ومثال تطبيق ذلك على ظاهرة الإشباع قوله عز وجل: "سأوريكم دار الفاسقين" في الآية ﴿سأُريكمِ دار الفاسقين﴾[٤].

وأما في النثر فيقابل مصطلح الضرورة، الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج والتناسب كما في صرف الممنوع من الصرف، وهي ضرورة أيضاً واردة لفظاً مفرداً وفي الشعر وشاهدها، قول النابغة الذبياني:

فلتأتينْكَ قصائدٌ وليركبــا جيشٌ إليكَ قوادمَ الأكوار[٥]

فلا بد هنا من صرف قصائد وإلا لانكسر البيت.

والشاهد الشعري في الضرورة، هو ما يصح الاحتجاج به كيما يصح بناء القاعدة الفرعية التي خالفت القياس المطرد عليه.

والشاهد لا يخلو من أن يكون معروف القائل، معلوماً بفصاحته، ومعروف الناقل بثقته، كما يجب التأكد من أصالة البيت.

---

(١) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص٣٣٨.

(٢) سورة طه، آية ٦٣.

(٣) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص٣٣٥.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٤٥.

(٥) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص٧٧.

ومن غرائب النحاة[1] أنهم كثيراً ما يلمزون بعض النصوص بما يفهم منهم أنها مصنوعة ثم لا يقلعون عن الاستشهاد بها قبل هذا اللمز وبعده، مع اتسام ما في بعضها من ظواهر لغوية بمخالفة كبيرة للمألوف في كلام العرب، فضلاً عن ظهورها في الغالب بمظهر الشذوذ ناهيك عن الجهل المطبق بشعرائها، وربما كان منها ما هو نص مولد، فقد نقل السيوطي، أن المولدين قد وضعوا أشعاراً، ودسوها على أئمة اللغة، فاحتج بها هؤلاء ظناً منهم أنها للعرب من ذلك قولهم:

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانــا

وقد بنى النحاة شكهم في هذا الرجز على ما فيه من جمع بين لغتين متخالفتين في معرض واحد، وهما: الإتيان بالمثنى بالألف في حالة النصب، والإتيان به بالياء في الحالة نفسها ومن أصولهم في تقويم الفصاحة أنه لا يجوز الإتيان في بيت واحد بلغتين من لغات العرب.

فأنت ترى أنهم أرادوا أن يجمعوا في هذا البيت مسائل عدة، لا يخلو التئامها من غرابة غير مقبولة، ويدل على هذا أنهم بعد أن أطالوا الكلام على هذا البيت قالوا: وقيل: "إنه مصنوع"[2].

وأبواب مجيء الضرورة وأشكالها اللغوية[3]:

١- صرف ما لا ينصرف.

٢- حذف ما لا يحذف.

٣- زيادة المد.

٤- فك المضعف.

٥- التقديم والتأخير.

وأما قيود الضرورة فهي عدم الخروج عن الأساسيات العامة، المتفقة عليها، فليس منها رفع منصوب ولا نصب مخفوض، ولا لحن لمتكلم.

---

(١) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص١١٤- ١١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٤- ١١٥.

(٣) ينظر:

١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص١٨٨- ١٨٩.

٢- السيوطي، الاقتراح، ص٤٥.

وأما المذاهب في أحكامها:

١- مذهب الجمهور: أن الضرورة لا تكون إلا في الشعر مما لا يقع في الكلام، أي النثر، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا.

٢- مذهب ابن مالك: ما اضطر إليه الشاعر ولا يجد عنه مندوحة ومخلصاً.

أنواع الضرائر:

١- ضرورة حسنة: كصرف الممنوع من الصرف لأنه رجوع إلى الأصل.
٢- ضرورة تستوحش النفس منها مثل: قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور.
٣- أقبح الضرائر: الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم: أدنو فأنظور.
٤- ضرورة قبيحة، والزيادة المؤدية لما تقل في الكلام: فاطأت شيمالي.
٥- الضرورة القبيحة: النقص المجحف، والعدول عن صيغة إلى أخرى[١].

ويرى المحدثون[٢]، أن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل، إذ كيف تكون ضرورة وهي استخدام لهجي لها نظائرها في القرآن والحديث والنثر ويُرجع محمد عبد اللطيف حماسة الضرورة إلى باب الترخص في العلامة الإعرابية.

وقد ورد عن بعض العرب من يدخل باب الضرورة لسبب فني بحت مع قدرته على تركها يقول ابن جني[٣]: "إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السعة، أُنساً بها واعتياداً عليها، وإعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها".

وكأنه يريد أن يحسن للشعراء شجاعة التوسع في اللغة، ذلك أنهم مأخوذون في بعض الأحيان، بضروراتهم، منتقدون عليها فلا تثريب عليهم أن يتوسعوا وأن يخرجوا على القياس.

ومن جماليات الكتابة والتأليف في العصر الحالي، أن يُترخص مع كبار الكتاب، "فيباح لهم الخروج على القواعد لأنهم لا يعدلون عنها إلا عن قصد وبينة، لأن أمثال هؤلاء يُحتج بهم على اللغة، ولا يحتج باللغة عليهم، ولأن اطراد الصحة اللغوية ينتج أسلوباً مسطحاً لا جدة فيه ولا رونق له".

---

(١) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: محمد عبد اللطيف حماسة، العلامات الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الفصل الرابع، الترخص في العلامة الإعرابية.

(٣) ابن جني، الخصائص، ص٦١.

والحقيقة الإنسانية: إن الكمال المطلق ممل في ذاته، ومن الخير أن تأخذ الكتاب من حين إلى حين نزوة من شيطان الأدب تخرج بهم عن التعبير المتوقع"[١].

والعلامة النحوية الأصلية والفرعية، إحدى القرائن لذا يسمح لها بالترخص كما في غيرها بشرط عدم الإلباس[٢].

٢- الشذوذ:

والشذوذ هو التفرق والتفرد واصطلاحاً هو ما كان بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وهو يقابل الاطراد[٣].

وإذا كانت الضرورة في الشعر، فإن الشذوذ بعامة في كل اللغة.

ومن فوائد الشذوذ اللغوية: أنه يوسع في الاستعمالات اللغوية والنحوية من جهة وهو مخرج مناسب لما لا ينطبق مع قواعد النحاة المطردة من جهة أخرى.

هذا المقياس مختلف فيه ما بين البصرة والكوفة، فالشاذ عند البصريين قد يكون مطرداً عند الكوفيين، لأن أهل البصرة متشددين في منهجهم – أخذت اللغة وفق أصولهم.

وعموماً فالشذوذ يحفظ ولا يقاس عليه[٤].

٣- التأويل والتقدير والتخريج:

وهذه من الأساليب الشائعة المتبعة عند النحاة في احتواء العلامات الإعرابية غير المعيارية، إذ اضطر علماء النحو أمام بعض النصوص الخارجة على قواعدهم وأحكامهم، أن يقدروا ويتأولوا عليها، متبارين بينهم في شتى التخريجات لتصحيحها[٥].

"والتقدير في التراث النحوي يُقال في حالات ثلاث:

الأولى: تقدير الحركة الإعرابية.

الثانية تقدير الجملة وما فوقها.

الثالثة: تقدير بعض أجزائها.

---

(١) محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص٣٢١.

(٢) عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، ص٧٥.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤٦٣.

(٤) ينظر:

١- حسن عون، اللغة والنحو، ص١٧٩.

٢- القياس في اللغة العربية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الفكر العربي، ص٤٣.

(٥) محمد عبد العزيز، القياس في اللغة، ص٤٣.

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة (الحذف والتقدير) تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية"[١].

"إن التأويل بواسطة الأشكال المختلفة لدعوى إعادة صياغة التركيب يقابل القواعد النحوية الموضوعة لتقنين الظواهر اللغوية، فإن أساليب الحذف والتقدير والزيادة، والتحريف تتناول النصوص التي تخرج على ما وضع لظاهرة التصرف الإعرابي من قواعد وبصفة خاصة ما تفرضه نظرية العامل من أحكام"[٢].

٤- تخطئة العربي والخروج عن الفصاحة:

قليلاً ما يُخطئ النحاة العرب في اللغة والألفاظ، ومع ذلك وجد من توصفُ لغته بالضعف، والتخطئة، واللحن، وقد خطأ سيبويه والمازني والفرّاء بعض الشعراء في بنية الكلمة وفي التركيب، والخطأ عند سيبويه يُرادُ به: أن يكون الشاعر مصيباً في كل ما نطق، وتوهم في موضع ما. وهل يخطئ العربي؟

وهذا السؤال يُرجعنا إلى مقياس العصمة اللغوية الجماعية والفردية الذي مرَّ ذكره في الصفحات السابقة.

حيث تبين أن العصمة الجماعية لعلماء اللغة لا شك فيها، وأما ناقل اللغة فلا يشترط فيه أن يكون نحوياً، والتحليل والتفسير عرضة للصواب والخطأ[٣].

أما العصمة اللغوية لأبناء العربية وهل يُخطئ العربي أم لا؟ فالمشهد أن العربي قديماً يحتكم إلى سليقته، فإذا خالط أو جاور غيره من الأمم، فقد يقع في الخطأ اللغوي، فمثلاً الأصمعي كان لا يرضى عن بعض ما جاء في شعر عدي بن زيد لأنه كان يكتب في ديوان كسرى، وكانت نشأته بالحيرة المتاخمة لبلاد فارس[٤].

ومعظم النحاة يفسرون الخطأ بالتوهم والتوهم من نتائج السليقة والطبع لا التكلف والصنعة.

---

(١) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٠٩٣هـ- ١٩٧٣م، دار القلم، بيروت، لبنان، ص٢٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٨٦.

(٣) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص٨٠.

(٤) محمد عبد العزيز، القياس في اللغة، ص٤٥.

والنحاة يتفقون على أن التوهم يقع من العربي السليقي وفي فصيح الكلام ومع ذلك فلا يجوز القياس عليه[1].

[1] المرجع نفسه، ص٤٧.

الفصل الثالث

- آثار التباين في استقراء العلامات الفرعية:

١- التقنين والدواعي التعليمية

٢- الأخطاء الشائعة والشذوذ

٣- علامات الإعراب وفلسفة التقنين العلمي

أ- قديماً

- عرض رأي قطرب

- رأي جمهور علماء العربية

ب- حديثاً

عرض نماذج من كتب القدماء والمحدثين ممن تناولوا علامات الإعراب الفرعية.

١- ابن مضاء والإعراب النيابي

٢- إبراهيم مصطفى في إحياء النحو

٣- رأي الدكتور حسن خميس الملخ في كتابه التفكير العلمي في النحو العربي

آثار التباين في استقراء العلامات الفرعية

١ ـ التقنين والدواعي التعليمية:

أمام التراكم الكثيف للقضايا اللغوية، ما بين اللفظ والمعنى والدلالة والعلامة والمفرد والجمل والتراكيب، والتجنيس، والتثنية والجمع، والمنطوق والمكتوب، والمسموع..

أمام كل هذه المفردات والمصطلحات، تتولد لدى عالم النحو والباحث فيه رغبة تقنينية مُلحَّة، تحتم عليه تقعيد وتقنين مادته في أطر علمية موثقة.

وهذا ما حصل حقيقة مع علماء اللغة عامة، وعلماء النحو خاصة، شأنهم في ذلك شأن سائر علماء المسلمين في ذلك العصر، تحكم عقولهم نظرية علمية موحدة في ضبط كل العلوم وبكافة المستويات، لها خصائصها المنسجمة مع الفكر الإسلامي، ومع عقيدة التوحيد.

واللغة بمجملها فكر، والدين يُقوِّم الفكر، وفي الدين فقه وأصول وأحكام وقواعد، وكذلك للغة فقه وأصول وأحكام وقواعد.

وعلماء النحو حينما بدأوا عملهم التقنيني كانوا أمام، موروث هائل، ممتدٍّ من العصر الجاهلي، إلى الإسلامي، إلى الأموي.. وكذلك كان أمامهم أنموذج رباني، هو القرآن الكريم، بكل إعجازه وفصاحته وبيانه.

واتسعت رقعة الدولة الإسلامية وتداخلت الأمم والشعوب، وظهرت المشكلة اللغوية الأولى، التي كانت أولى خطوات البحث العلمي، وذلك حينما أحس بها أهل اللغة قادة وعلماء، ورواة، ومنظرين.

تلك هي امتدادات اللحن إلى بعض قارئي القرآن الكريم، وذلك حينما قدم أعرابي في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١]، فقال: "من يقرئني شيئاً مما أنزل على محمد"؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن: **﴿أذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر، أن الله برئٌ من المشركين ورسوله﴾** [٢].

فقال الأعرابي: "إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه" فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: "يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة .. وقص القصة، فقال عمر: ليس هكذا يا

---

[١] وقيل في خلافة علي بن أبي طالب.

[٢] سورة التوبة، آية ٣.

أعرابي" فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال : "إنَّ الله برئٌ من المشركين ورسولهُ" فقال الأعرابي: "وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم" فأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة"[1].

وقصة ابنة أبي الأسود الشهيرة، حينما دخل عليها أبوها في وقدة الحر بالبصرة، وقد رفعت وجهها إلى السماء، وتأمَّلت بهجة النجوم وحسنها، ثم قالت ما أحسنُ السماءِ على حركات الاستفهام. فقال لها والدها: يا بُنية "نجومها" فقالت: إنمَّا أردت التعجب. فقال لها: قولي "ما أحسنَ السماء وافتحي فاك"[2].

وأيا كانت هذه الرواية من الأهمية، في وضع علم النحو كاملاً، إلا أن المصادر تشير إلى دور أبي الأسود الدؤلي في وضع النحو في زمنه الأول، إضافة إلى دور الإمام علي بن أبي طالب، الذي وجَّه أبا الأسود الدؤلي، حيث يعزى لأبي الأسود قوله: "دخلت على أمير المؤمنين؟ فقال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنا، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين فقد أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد أيام فألقي إلى صحيفة فيها.[3] " مواضيع النحو.

هذه أهم ما يُروى في بداية نشأة علم النحو وهي تدلُ في سردها بشتى صورها على أن ثمة تحسساً لمشكلة معينة في الحركات الإعرابية، وما يتبع ذلك من تحريف وانحراف عقدي، كأهمية أولى، ومعنوي.. وغير ذلك في شتى المستويات.

والإحساس بالمشكلة، جاء بدايةً على يد خلفاء المسلمين الأوائل فكان لزاماً عليهم، أن يضعوا حلاً لتلك المشكلة لغاية سلامة فهم كتاب الله عز وجل وسلامة العقيدة، فكان التقعيد والقاعدة.

والإعراب بمفهومه العلمي هو الجانب التطبيقي للقاعدة النحوية، ولما لاطراد أبوابه وعلاماته، فقد جُعلت قواعده ملزمة بعد استقرارها نظرية علميةً، وبجميع فروعها من أبواب الإعراب، الظاهري والتقديري والمحلي، والنيابي حتى طال التقعيد، تقنين وتوحيد إعراب بعض اللهجات، كلهجة القصر في المثنى والأسماء الخمسة.

---

(1) سعيد الأفغاني، تاريخ النحو، ص٩-١٠، وقد تقدم ذكرها في الفصل الثاني.

(2) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص١٠. وينظر مقال أحمد عبد الرحيم السايح، "اللغة العربية وفلسفة الإعراب فيها"، مجلة العربي، الكويت، ع١٣٧، س٣٥، ص٨٦- ٨٧.

(3) محمد المختار ولد أبَّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المنظمة الإسلامية، دار التقريب بين المذاهب، ص٤٤.

وقد قيل قديماً، العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث[١].

فعلم النحو، انبثق عن تفكير علمي واعٍ، إن صح تصوره بهرميِّ الشكل فقاعدته تقنيات الاستقراء، وواسطته أساليب التحليل وذروته التفسير[٢].

وقد تبين في الفصل السابق دقة علماء النحو في استقراء مادتهم، إذ وصفوها وصفاً دقيقاً، وترحلوا في سبيل تحصيلها وتوثقوا من مصداقية الرواة، كل ذلك كان وفق منهج علمي دقيق، ولا غرابة في ذلك، فكان جُلُّهم من علماء الفقه وأصول الدين، فسماتهم العلمية وملامح شخصيتهم التأليفية متأثرة بمصداقيّة العقيدة عندهم.

والنحاة بعد استقرائهم بدأوا يحللون ويضعون الحلول للمشكلة الباعثة لعملهم، يلاحظون ويكررون الملاحظة، ويحددون ويحللون، لوضع الحلول المناسبة للمشكلة الأم، فرزوا المادة، وصنَّفوها، بهيئات مختلفة حيث فرضت المادة المستقراة عليهم طرق الفرز والتبويب والتصنيف مع أخذهم بعين الاعتبار تصويب المسموع الملحوظ من الحركات الإعرابية والألفاظ، ففي باب العلامات الإعرابية، نجدهم قد فرزوا مادتهم حسب أثر العلامة الإعرابية الشكلي.

وبعد هذا الفرز، فرزوا حسب الظاهر والملحوظ، فجعلوه إعراباً ظاهراً وإعراباً مقدراً، ثم بعد ذلك إعراباً بعلامات ظاهرة أصلية، وإعراباً بعلامات نائبة فرعية، ثم ألحقوا بالنائبة ملحقات عدُّوها في بابها، تحفظ ولا يُقاس عليها، ثم تبقى لهم رواسب من شواهد مختلفة، لا تنطبق لا على قاعدة الإعراب الظاهر ولا المقدر ولا المحلي ولا النيابي ولا الملحق، فحتى هذه صنفوها حسب القبائل، ونسبوها لغاتٍ للقبائل تذكر ولا يُقاس عليها، واتخذوا موازين للقياس، دقيقة تكاد أن تكون عامة فيما استقرأوه، فخرجوا من الوصف الدقيق لما تجمع لديهم بقانون وقاعدة، وملمح عام مجرَّد، يرتقي إلى مستوى التنظير.

لقد حكمهم أثناء عملية التقعيد، رغبة مُلحةٌ بتوحيد المتفرق والمبعثر[٣] هذه الرغبة تنبع من عقيدة التوحيد في الدين الإسلامي، وتعتمد على فكرة التأثر، والتي تقول في العقيدة، أنه لابد لكل

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٥.

(٢) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق، ص٢٠.

(٣) حسن خميس الملخ، الأصل والفرع، ص١٠٨، حيث يقول: (بذل النحاة الجهد المضني في جر بعض الظواهر النحوية إلى دائرة نظريتهم المجردة مهما تحملوا من عناء التعليل والتأويل، فقد ردوا كل ظاهرة إلى أصل لغوي واحد).

أثر من مؤثر، ولكل موجود من موجد، وهذا الكون مخلوق، فلا بد له من خالق، والذي دلنا أن الخالق العظيم هو الله عز وجل، هم الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام.

هذه العقيدة التي حكمت تقعيد النحاة، جعلتهم يتجهون لتوحيد الوضع الإعرابي، وإيجاد التفسيرات، لما خالفه، إما بالتقدير أو النيابة أو الإلحاق، أو التفسير اللهجي، وهذا التقعيد ينطبق مع التفكير العلمي الهرمي فوجود ما لا تضبطه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن يخضع للتفسير على نحو ما[1].

وتمثل علماء النحو في المواءمة ما بين الدراسات الدينية العقيدية، والدراسات اللغوية، جعلهم يتسمون بملامح علمية تؤهلهم لأن يقعدوا للنحو، مثل: التجرد والحيادية، والدقة، والموضوعية، والتحديد الدقيق للمفاهيم وللاصطلاحات، والفرز الصادق والتصنيف الدقيق، والتنظيم المنهجي الواضح، والتمثيل بالشواهد تمثيلاً دقيقاً وواسعاً، كما امتازوا بالدقة في التتبع والاستقصاء، فرحلاتهم في سبيل حصر شواهدهم المحتج بها تشهد لها كتب التاريخ والروايات، وقدرتهم على فرز القبائل التي سيأخذون منها، والبقع الجغرافية التي سيعتمدونها، قدرة تحويطية للقاعدة التي أفرزوها.

فلهم من التوصيف التاريخي النصيب الأكبر في التطبيق، ومن المنهج التحليلي التعليلي التفسيري، مدرسة متينة في التقنين فجاء نحوهم مقننا ممنهجاً صادراً عن تفكير علمي ممارس ومطبق في شتى ميادين الأبواب النحوية، أما النظرية النحوية، فهي مدركة بين السطور، ولم تتحول إلى صياغة لفظية متكاملة، لأنها مفهوم عرفي[2]، والدارس والباحث يستجلي كل يوم منها بنداً، وبحثاً وفهماً وتطبيقاً، وفرزاً استقصائياً.

وأرى أن نضج المراحل التطورية التاريخية لعملية تقعيد وتقنين النحو هي التي أخَّرت توثيق النظرية النحوية، إلا أن طول الممارسة العملية العلمية لما قُنن وقُعد، وتوالي التاريخ على تلك الممارسة كفيل بأن يستجلي النظرية، على أيدٍ باحثةٍ كفؤة.

ففي بداية الأمر كان حل المشكلة يستدعي زمناً وجهداً غير قليلين، فمتكلمو اللغة العربية شريحة واسعة جداً، والبقعة الجغرافية التي تشغلهم واسعة، والفتوحات الإسلامية متلاحقة، والتبوُّؤ لنشر الدعوة كان هدفاً عظيماً، واعتبرت اللغة أداة لكل ما تقدم، لذا كان لزاماً على النحاة توحيدها وتوضيحها.

---

[1] حسن خميس الملخ، الأصل والفرع، ص١٠٨.

[2] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص٣٦.

وبعد مرور أزمنة وتواريخ تطبيقية تبزغ النظرية النحوية ما بين سطور التطبيق والكتب والدراسات والأبحاث، لتتطلب صوغاً لها يتوافق مع بذورها الأولى، وينسجم مع المستوى الفصيح لزمن بزوغها.

ففجرها الأول، في كتاب سيبويه، حينما وضع للنظرية أصولاً وللنحو أبواباً، وجاء النحاة وعلماء اللغة، فأخذتهم الأهداف التعليمية، وتأخر عندهم صوغ النظرية، وبقي التأليف، وكتب النحو مادة تعليمية تطبيقية[١].

وأرى أنه قد آن الآوان، وقد بزغت بوادر بحثية كثيرة، تفتح أبواب استجلاء النظرية النحوية، لنعيد لها إنتاج وتوليد القواعد التطبيقية التي ستحُيي اللغة، وتبعدها عن الجمود الذي يكتنفها، ولتدحض عنها تُهم الصعوبة، والتشابك، وحينها إذا اتضحت معالم النظرية النحوية، يصبح الصوغ على منوالها أمراً سهلاً، بل تصبح صيحات التيسير منضبطة لها مرجعية نظرية ستأخذ بما تعسَّر فهمه، لتعيد بناءه وتقعيده[٢].

وهذا يفضي بنا للدواعي التعليمية التي حكمت وتحكمت في سير الدرس النحوي، إذ يبين نهاد الموسى ذلك فيقول: "وما يزال درس العربية يقوم على عينة عشوائية من قواعدها تؤدي إلى معرفة تقريبية منقوصة مختلف على كثير من عناصرها.

وما نزال نسوِّي في تعليم النحو بين قاعدة قد لا تعرض في الاستعمال مرة في الكتاب الكامل، وقاعدة ذات دورات متكررة في كل صفحة بل في كل سطر[٣].

إذ يعرض نهاد الموسى لطرح، أدى إلى تشوه طريقة الدرس النحوي، وأدائه، وهذه جزء من مشكلة عامة مفادها أن ثمةً تعسُّراً في الدرس النحوي، يحول بين تحقيق الدرس النحوي، وتطبيقاته على مختلف المستويات الدراسية، المدرسية والجامعية، بل والعليا منها، وكان من

---

(١) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص٣٦.

(٢) يقول صالح القرمادي في تقديمه لكتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش، ص١٠: "وقد شعر المؤلف أثناء تدريسه في التعليم العالي لقواعد اللغة العربية بما يعترض المكتفي ببسطها حسب الطرق التقليدية المتوارثة في النحو العربي من المصاعب والعقبات في طريق إيصالها إلى أذهان التلامذة وترسيخها فيها لما في تلك الطرق التقليدية من تشعب في التفصيل وإفراط في التحليل واستعمال لمفاهيم قياسية عامة بعيدة المنال قد تتضارب والاستعمال أصبحت في عصرنا هذا على كل حال قابلة للنقاش وإعادة النظر من جراء تطور المنهجية العلمية واللغوية في العالم".

(٣) نهاد الموسى، الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق، ص٦٦.

نتائجها تلك الصيحات المنادية بتيسير النحو، والدعوة إلى إلغاء أبواب منه، وإبطال أخرى، ووصفها ظاهرياً.

ويرى حسن الملخ أن التيسير هدف سامٍ تشدُّ عزائم النحاة قديماً وحديثاً إلى تحقيقه، إذ يبين ذلك بقوله: "وتلبس حالة التوازن في تأليف الكتب النحوية التعليمية لبوس تيسير النحو العربي وتخليصه من شوائب النادر والغريب والعويص، وما لا تدعو الحاجة التعليمية التعلمية أحياناً إليه، والتيسير هدفٌ سامٍ تشد عزائم النحاة قديماً وحديثاً إلى تحقيقه، لكن هذا الهدف براق مضللٌ إذا لم يفهم على حقيقته وهي أن القاعدة النحوية لا تيسر[١].

والمناداة بالتسهيل والتيسير، ظاهرة قديمة متجددة "ففي العقود الأولى تتابعت كتب الإيضاح والاختصار، فكتاب سيبويه أراد المبرد أن يقتضبه" وعمد ابن السراج إلى أن "يعقله بالأصول" واهتم الزجاجي بإعطاء جمله والفارسي بإيضاحه، وابن مالك "بتسهيله وأبو حيان بتقريبه".

ثم ما تلا ذلك، ثورة ابن مضاء، وما أعقبها من محاولات لتسهيل علم النحو وتبسيطه[٢].

وفي العصر الحديث نجد إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وكذلك مناهج تجديد النحو لأمين الخولي، وكتابي تجديد النحو وتيسيره لشوقي ضيف ولسهير خليفة[٣]، محاولات حديثة متجددة لذات المطلب[٤].

لذا فكتب النحو، ثروة ضخمة، وهي ثمرة جهود مضنية صادقة، غزيرة المادة، كثيرة الفروع والمذكرات والتفسيرات والشرُوح، وهذه جميعاً تشكل صعوبة لدى المتعلمين، والمعلمين، وردود فعل متباينة، مما جعل بعض اللغويين يطالبون باستبدال الكتابة بالعربية، بحروف لاتينية أو غيرها، وكذلك يطالبون باطراح أبواب ومباحث من النحو، وراح بعضهم الآخر يُقارن ما بين نحو العربية وغيره من أنحاء اللغات الأخرى ملتمساً اليسر والنضج لنحو الأمم الأخرى، مستصعباً نحو

---

(١) حسن خميس الملخ، منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني، دراسة في كتابه "المغني في النحو"، مجلة البيان، المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، جامعة آل البيت، ص١٣٥.

(٢) محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص١٤ وص٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤.

(٤) ينظر: ١- سهير محمد خليفة، تيسير النحو، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢- السيد السعيد شرف الدين، وآخرون، الميسر في النحو والصرف، ج١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٣- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب، ما كتب عن محاولات التيسير.

العربية. وآخرون من لغويين معاصرين ذهبوا إلى تطبيق نظريات حديثة غربية في اللغات والنحو، على أبواب ومسائل في النحو العربي مفقداً النحو خصوصيته.

فداوود عبده مثلاً يرى أن دراسة القواعد وسيلة لإتقان المهارات، فالقواعد التي يجب أن تدرس ذات الفائدة العملية التطبيقية وهي القواعد الوظيفية، وهو يرفض في منهجه أي تقسيم لا منظور حيث يقسم الكلام إلى ما تتغير حركته الأخيرة، بتغير موقعه وما لا تتغير، لذا فهو يطرح فكرة العامل ، وفكرة الحركة التي لا وجود لها ويفضل استعمال مصطلحين جديدين هما: متغير الأخير وثابت الأخير، مثلاً بدلاً من مبني ومعرب.

فالفعل المضارع ينتهي بفتحة إذا سبقته أداة نصب، أو تلته نون التوكيد، وينتهي بلا شيء إذا سبقته أداة جزم أو تلته نون النسوة، وينتهي بضمة في غير هذه الحالات الأربع، أما كلمة "فتى" فتنتهي بفتحة طويلة "ألف" مهما كان موقعها.

وهو يرى أن القواعد يجب أن تدرس بشكل رسمي أو تكتسب بشكل عفوي تلقائي ويعتبر الأسلوب الثاني أكثر ثباتاً[1].

وجاء في مقدمة كتاب "تحرير النحو العربي"[2]: أن الإصلاح المطلوب الآن اتجه إلى ذات القواعد، وذلك سنة ١٩٣٨م، حيث علت المطالبات في إعادة ترتيب القواعد، واطراح اللامنظور من الإعراب، واعتماد الإسناد في الأبواب، ولكن تنفيذ - هذه المطاليب كان حسب إقرار مؤلفي الكتاب- أمراً صعباً لأن الرجوع عن المألوف أمر غير يسير، شديد على من تلقنه ثم درسه ثم لقنه، ثم توقفت هذه المناداة أكثر من عشرات السنوات إلى أن تم عقد المؤتمر سنة ١٩٥٧، حيث أقر المؤتمر جميع هذه القرارات.

فقسمت الكلمات في اللغة العربية حسب تغيير أواخرها ظاهرياً، وفي ذلك إطراح للعامل، مثال ذلك:

أسماء تدخلها الفتحة فقط، هي المختومة بياء مكسور ما قبلها مثل "الهادي" وأسماء تلزم أخرها حالة واحدة حسبما ورد في اللغة، إشارة إلى المبنيات ومنها – من باب الإعراب النيابي- ما يتغير إلى حركتين ضمة وكسرة، وهو جمع المؤنث السالم، أو ضمة وفتحة وهو الاسم الممنوع من

---

(١) داوود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ص٥٢- ٥٣.

(٢) تحرير النحو العربي، قواعد النحو العربي مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ألفه الأساتذة: إبراهيم مصطفى، محمد أحمد برانق، محمد أحمد المرشدي، يوسف خليفة نصر، عبد الفتاح شلبي، محمد محمد صفوان محمود رشدي خاطر، محمد شفيق عطا، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.

الصرف إذا لم يكن مضافاً وما يتغير آخره فيكون الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر وهو الأسماء الخمسة، وما ينال آخره تغير بزيادة ألف ونون أو واو ونون في الرفع في المثنى وجمع المذكر السالم رفعاً وياء ونون فيهما نصباً وجراً.

وفي إعراب الأبواب، نحلل الجملة لنتبين صلة كل كلمة بما فيها ووظيفتها في الجملة، ثم نتبين حكم كل كلمة ينال أخرها تغييراً حسب ما ذكر[1].

لذا يتبين أن لا إعراب تقديري ولا نيابي ولا أصالة للعلامة ولا فرعية عند أصحاب هذا الطرح.

كما تبين مدى التلكؤ والخلط في تطبيق المادة النحوية المقترحة مع أن مجمع اللغة العربية آنذاك قد أقرها.

وتؤيد الباحثة الآراء التي ترى أن سبب خلطهم هذا هو الخلط في الحديث عن مقتضيات ودواعي التعليم، ومقتضيات البحث النظري، إذ لابد لاتساق البحث اللغوي من التفرقة بين أدوات التعليم وأدوات البحث، بين القاعدة والتقعيد.

لذا يعتبر التباعد ما بين مقتضيات التدريس ومستلزمات التعليم من جهة والتراث النحوي من جهة ثانية سبباً مهماً، في تعثر الدرس النحوي إضافة إلى تسارع نشأة اللسانيات وتطور النظريات اللغوية الحديثة، مع عدم مواكبة أهل اللغة لكل ذلك.

وإن كان مما يستدعي المقام، عرض لرأي عبد الرحمن محمد أيوب: تاركة عرض رأي إبراهيم مصطفى لصفحات لاحقة، ضمن عرض رأي علماء اللغة المحدثين.

حيث يقدم عبد الرحمن أيوب لكتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" بقوله: "لقد رأيت أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعاً من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية .. وثمة عيب آخر أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته بل أنه يبني القاعدة على أساس من الاعتبارات العقلية الأخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها وهذا النوع من التفكير لا يمكن أنه يوصف بالتفكير العلمي. وصحيح أنهم أخذوا عن القبائل لكنهم خلطوا ولم يميزوا بين اللهجات، أما التفكير اللغوي الحديث، فقد اتسم بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية، لا مفلسفين لها"[2].

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، تحرير النحو العربي، ص٣٩- ص٤٣.

[2] عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، مقدمة الكتاب.

فعبد الرحمن أيوب يعيب على النحاة فلسفتهم للغة، والفلسفة تعتمد على العقل، واتهمهم في بداية قوله أنهم مجترون عقلياً، ويعيب عليهم إسقاطهم لاعتبارات عقلية، فيطلب منهم الوصف.

وغني عن الإعادة، الدقة المتناهية في التقعيد، والأخذ عن اللهجات، ومدى تمثل التقنين النحوي للمناهج العلمية الدقيقة تقعيداً وتنظيراً.

وكذلك نجد بعضاً من اللغويين المعاصرين ينسبون نشأة النحو وأبواباً من الإعراب النيابي مما ظهرت فيها أحد أحرف المد إلى أصل يوناني أو سرياني، أو لاتيني أو إغريقي؛ فمثلاً يُرجع حازم كمال الدين، اعتماد النحاة في كثير من آرائهم على الجانب الخطي، أنه السبب الرئيسي في كون تلك الآراء افتراضية بعيدة كل البعد عن الواقع اللغوي.

إذ يقول: "يمكن أن نقسم حالات حروف المد إلى قسمين هما:

١- اختصار حروف المد التي تعد وحدات صوتية.

٢- اختصار حروف المد التي تعد وحدات صوتية نحوية.

وهذا الجانب يعد دليلاً من الأدلة التي تبين أن القدماء اعتمدوا في كثير من آرائهم على الجانب الخطي ومن هنا كانت تلك الآراء افتراضية بعيدة عن الواقع اللغوي[١].

ويُخطئُ النحاة القدامى حينما عنوا بالمكتوب ولم يعنوا بالمنطوق في دراستهم النحوية، فكانت أحكامهم وتفسيراتهم كلها قائمة على ما يرونه بأبصارهم من الحروف المكتوبة لا على ما يسمعونه بآذانهم من الأصوات المنطوقة، وهذا هو منشأ أخطاء كثيرة ومشكلات عدة، فالنظام الكتابي برموز الحروف الصحيحة أخذ عناية كلية تصرفه عن تمثيل الحركات في الكتابة حتى أصبح من الممكن أن تسمى الكتابة العربية كتابة تتسم بالمقطعية أكثر مما تتسم بالأبجدية، والواقع أن الإملائيين والصرفيين قد بالغوا في الاعتداد بالحروف الصحيحة، وفي إهمال حروف العلة والحركات.

فجعل الأولون من الحركات علامات إضافية على الحروف الصحيحة وجعلوا ألف المد في صورة الياء أحياناً، وحذفوها من الكتابة أحياناً أخرى[٢].

---

[١] حازم علي كمال الدين، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، جامعة جنوب السودان، السودان، الفاشر، مكتبة الآداب، ص٥٦.

[٢] حازم كمال الدين، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، ص٤٣.

والحقيقة أن ما ينشده حازم كمال الدين وفاه العروضيون حقه، وفي الوقت نفسه، لم يكن القدماء ممن اشتهر عنهم الكتابة، بل إن مما أخذ عليهم أنهم أمَّة قارئة أكثر منها كاتبة، تعتمد على المنطوق لذا كانت لا تدون قبل مجيء القرآن الكريم.

ونحن لا ننكر وجود عوامل إنسانية كبرى، مشتركة تقع في إطار الموروث الجمعي الإنساني، فالخالق واحد والكون واحد، وطبيعة أصل الخلق واحدة، بشرية، فلابد من بعض الالتقاءات المشتركة ما بين الأمم والأقوام المختلفة ولو بنسب ضئيلة، في مجالات عدة، مثل:

١- القيم الإنسانية.

٢- الأفكار العقلية.

٣- المفاهيم والأحاسيس الوجدانية.

٤- الظواهر الاجتماعية.

٥- اللغات والأصوات وبعض الحروف والمفردات.

٦- الأساليب والعادات.

لذا فلا غرابة ولا نكران لوجود علاقة وعوامل مشتركة بين التراث النحوي الإغريقي والعربي والسرياني والهندي واللاتيني والإغريقي.

بل لا غرابة في ملاءمة النظريات الغربية لبعض من الأبواب النحوية لدى العربية أو لوجود نقد من المستشرقين للألسنية العربية مما انطبق على نقد الألسنية الغربية، ولا عجب في وضع أساس النحو، واتفاقه بين الأمم في المحافظة على الكتب المقدسة؟

ولكن علينا أن نميز ما يخصنا ونعطيه خصوصية ذوقية حسية وملموسة نعلي من شأنها ونثبت وجودها.

فالعام المشترك لا فضل لنا في تمييزه، أما الخاص من الطبائع والذوق والنمط، والأسلوب فلنا أن نبرزه وننكهه ونحوطه، ونعلله.

الأخطاء الشائعة والشذوذ:

لقد كانت صيحات تيسير النحو ناشئة من صعوبة وجدها أهل اللغة في النحو عامة، وفي تحديد الحركات الإعرابية خاصة، حيث ظهرت هذه الصعوبة على شكل أخطاء حركية مختلفة إضافة إلى أخطاء لغوية ومفردات.

إلا أن الأخطاء النحوية كانت أكثرها بروزاً وظهوراً، وقد عمد الكثير من الناطقين بالعربية إلى التسكين لفظاً ونطقاً وكتابة.

ويعتبر شيوع الخطأ في أبواب الإعراب النيابي، بما كانت نيابته حرفاً، شيئاً ملحوظاً، ظاهراً، لأن ظهور الخطأ في الإعراب النيابي يتبعه تغير في الشكل ما بين اختلاف بالألف أو الواو أو ثبوت النون أو حذفها، أو حتى حذف حرف العلة.

والحقيقة أن المتتبع للاستخدام الإعرابي لأبواب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، في الوقت الحالي، يلاحظ أن المستوى الاستخدامي، إما:

أن يتهرب المتكلم والكاتب من أبواب الإعراب النيابي بطرق وأساليب مختلفة فمثلاً في باب المثنى، نجد التهرب بالإتيان بلفظ الاثنين قبل أو بعد اللفظة المعدودة، ثم بتلك اللفظة المسبوقة بمن.

فبدل أن نقول: جاء معلمان، يقولوا: جاء اثنان من المعلمين

وبدل أن نقول: رأيت طالبتين، يقولوا: رأيت اثنتين من طالبات المدرسة.

وهذا الاستخدام ليس مطرداً في الاستعمالات الكتابية اليومية، مع أنه في الساميات كالعبرية، هو الشائع نحواً.

وأما جمع المذكر السالم فيتهرب "الكتاب" إلى أنواع أخرى من جموع التكسير، لا يظهر فيها الإعراب بالحروف، أو يلجأون إلى المترادفات من المعاني.

فمثلاً بدل أن نقول:

جاء الموظفون، فيأتون بوصف يحتمل الكلمة فيقولون جاء الكادر الوظيفي. وبدل رأيت المواطنين، يقولون: رأيت جمعاً غفيراً من المواطنين، مسبوقاً بمن وبدل أن يقولوا": رأيت المعلمين رأيت الأساتذة أو تُسبق بكلمة ذوي.

وكذلك في الأسماء الخمسة: تستخدم المترادفات في المعاني ، فيقولون جاء شقيقه بدل أخوه، ووالده بدل أبوه.

وأما الشذوذ في النحو واللغة فهو من الآثار التباينية ما بين استقراء العلامات الفرعية وتقنينها فمع كثرة الشواهد الواردة، ضمن استقراء النحاة لأبواب الإعراب النيابي، وردت شواهد ليست بقليلة، خرجت عن القاعدة التي توصل إليها النحاة، فوصفت بالشاذ.

والشاذ ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته "فالنحاة لما استقرءوا كلام العرب وجدوه قسمين، قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره، فجعلوه قياساً مطرداً، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ، وأوقفوه على السماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يُقاس عليه"[1].

والشذوذ الذي نقصده هنا يشمل الشذوذ في اللغة والأساليب والنحو، والشذوذ في اللغة أكثر اتساعاً، أما في النحو فقد كان قليلاً كما تبين في الفصل الثاني، وكان محصوراً فيما سمع.

وقد ذكر ابن جني في خصائصه: "أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي عثمان عن أبي زيد، قال: سألت خليلاً عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في ييأس ياءس أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها، فقوله: أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها، يحتمل أمرين:

أن يكون يريد: أبدلوا الياء في ييأس؛ والآخر: أبدلوا الياء في أخويك ألفاً، وكلاهما يحتمله القياس ههنا، ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممن يقلها بالياء، وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف، فأما في لغتهم هم فلا، وذلك أنهم هم لم ينطقوا قط بالياء في لغتهم، فيبدلونها ألفاً ولا غيرها، ويؤكد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها في النصب والجر ياء، فلما كان الأكثر هذا شاع على أسماء بلحراث، فراعوه وصنعوا لغتهم فيه، ولم

---

[1] فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط١، ١٩٧٤م، الكويت، ص٣٤.

تكن الياء في التثنية شاذة ولا دخيلة في كلام العرب فيقل الحفل بها، ولا يُنسب بلحرث إلى أنهم راعوها، أو تخيروا للغتهم عليها"[1].

٣- علامات الإعراب، وفلسفة التقنين العلمي:

أ- قديماً:

عدَّ علماء النحو، العلامات الإعرابية أصلاً كبيراً، تحفظ للجملة تماسكها وقدرتها على إيصال المعاني، وفق مراد المتكلمين، والحركة في الكلمة عندهم هي الأثر الظاهر نتيجة تآلف وتأثير الكلمات في بعضها البعض في السياق الجملي وهي عند النحاة عدة أقسام:

١- حركات دالة على الإعراب.

٢- حركات دالة على البناء.

٣- حركات وعلامات دالة على الحكاية والوقف والاتباع والنقل والتخلص من التقاء الساكنين[2].

وقيل إن الحرف مجتمع من حركتين، فالحركات أبعاض حروف المد، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، فهي – أي الحركات- عند النحويين في تكوينها، بعض من حروف المد، وأما في نشأتها الأصلية فقد اعتبروا أن هذه الأحرف توابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة.

وكانت الفتحة تسمى في مرحلة من مراحل تطورها، بالألف الصغيرة والكسرة بالياء الصغيرة، والضمة بالواو الصغيرة، وهذه الحروف تطول وتقصر فهن:

١- توام كوامل: في بعض الكلمات مثل: سكين، ورد.

٢- وهن أطول وأتم: في مثل يخاف، يسير، يطير.

٣- ويزددن طولاً وامتداداً: إذا وقع بعدهن همزة أو إدغام: عامر، سائل.

٤- ويقصرن ويصغرن: حينما يكن حروفاً صغاراً[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٤.

[2] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مجلد ١، ص٧٨.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٢٩.

والعلاقة بين العلامات والمعاني أكدها الكثير من النحاة، إذ يعتبر أن الهدف الأول والأخير من الإعراب هو المعاني، والمعاني المقصودة هي من الذي قام بالحدث ومن الذي وقع عليه، ثم علاقة تعلق كل حدث بالفعل، أو بالإسناد في الجملة، فالاختلاف في الموقع، وفي آخر الكلمة، وبالمؤثر العامل، هذه الأوجه الثلاثة المؤثرة لها علاقة بالمعنى على نحو مخصوص.

ويخرج النحاة من ذلك علامات البناء والمجاورة بالاتباع، والنقل وحذف الحركة والحكاية والضرورة الشعرية واختلاف اللهجات.

يقول صاحب الإيضاح:

"الأسماء لما كانت تعتورها المعاني المختلفة فتكون مرة فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني"[1].

رأي قطرب:

وقد انفرد قطرب من بين النحاة القدماء، وهو تلميذ سيبويه توفي سنة ٢٠٦هـ، برأيه الذي ينفي فيه العلاقة بين علامات الإعراب والمعاني وحتى نفي قطرب، وجود علاقة بين الإعراب والمعاني، وعاب على النحويين هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنَّ زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك، ما زيدٌ قائماً، وما زيد قائم، إذ يقول[2]: "فلو كان الإعراب، إنما دخل للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين، وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في

---

[1] الزجاجي (أبو القاسم)، ت٣٣٧هـ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ص٦٩.

[2] المرجع نفسه، ص٧٠.

حشو الكلمة ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له، فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يخطروا على المتكلم إلا بحركة واحدة"[1].

وأورد الزجاجي رد المخالفين لقطرب: بأنه لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى، ونصبه وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج على أوضاع العرب[2].

وأرى أن لرأي قطرب في بعض تعدد اللغات واللهجات، وقضايا الوقف والحكاية، والمجاورة .. بعض التفسير، إلا أن:

١- طرحه ورأيه للحركات الإعرابية، يفسر اتكاءه على أن معظم لغات العرب جاءت في بداية أمرها معتمدة على المشافهة لا على الكتابة.

٢- رأي قطرب كان في بداية أمر تدوين وتقعيد النحو، فهو قد توفي عام ٢٠٦هـ، في ذلك الحين لم يكن أمر نضوج القاعدة التي استقرت فيما بعد قد نضج في أذهان الجميع، بل كان الكثير من علماء اللغة يطرحون آراء وتفسيرات، وتعليلات، بعضها أخذ به وعم استعماله وتفسيره والبعض الآخر، طوته الصحف والكتب، وهكذا في كل العلوم في مراحلها الأولى لابد من نضوج آراء وتأخر أخرى لدى المشتغلين بالعلم نفسه، وفي مراحل زمنية لاحقة ستتضح الآراء وتستقر على الأصوب المجمع على صحته، حيث ستغربل الآراء مرحلة زمنية تلو مرحلة، وما أرى رأي قطرب المتقدم إلا مرحلة من المراحل الأولى التي لم تنضج الآراء فيها وتستقر، ولم ينته بعد أمر التعليل والتقعيد مدوناً محفوظاً.

---

(١) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٧١.

٣- ومما لا يخفى أن عدم التوحيد فيما كان مشترك الظاهر، متوحد التعليل يعني التعددية والتعددية في مثل هذه الظواهر اللغوية، تؤدي إلى التبعثر، والفوضى والاضطراب ويبقى الأمر قائماً يحتمل كل يوم احتمالات عدة.

٤- للإنسان الحق في التجرد مما يؤكد الموروث أنه ملزم، وللإنسان الحق في طرح أسئلته: كيف، لماذا، لنغير..؟ وله الحق أن يطلب التيسير، أو أن يتولد له رغبة في الخروج على القاعدة، إذا لم تمس الدين والعقيدة. ولكن من مستلزمات طلب العلم، أن ينقاد للحق حينما يجد أن الحقيقة هي المجمع عليها، وأن الحق هو السائد، وأن الأمة مجمعة عليه، إذ لا تجتمع على باطل.

٥- ثم إن الانقياد للمطرد من إلزام الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية. وفي التزام كل أبواب النحو العامة المضطردة، ما يقومُ اللسان ويصوبه ويوحد النظام اللغوي ويحسنه.

عرض آراء جمهور العربية:

وبالعودة إلى أبواب الإعراب النيابي، فالنحاة قديماً قد وصفوا اللغة كما هي كظاهرة لغوية للمتكلم، واللغة قبل كلام النحاة، والنحاة فسروا شيئاً موجوداً.

فهل العلاقة الصوتية بين الحركات والحروف في الإعراب النيابي هي التي منحتها حق النيابة؟

وهل ثمة علاقة بين الألف في المثنى بنيابتها عن الضمة في حالة الرفع؟ وبين ثبوت النون في الأفعال الخمسة كذلك والضمة في الفعل المضارع المجرد؟

وهل من علاقة بين الياء في حالة نصب المثنى والجمع السالم والفتحة في الاسم المفرد؟

والنحاة قديماً في ذكرهم لعلل مجيء الألف للمثنى والواو للجمع السالمين، ذكروا:

١- أن التثنية أكثر من الجمع دوراناً على الألسنة، لأنها لمن يعقل ولما لا يعقل، وللمؤنث والمذكر، وللجمادات والحيوانات والنباتات. في حين أن الجمع لصفات من يعقل خاصة، وله بدائل من جمع التكسير. والألف في نطقها أخف من الواو والياء، فجعل الأخف للأكثر في كلامهم وهو المثنى، والأثقل للأقل وهو جمع المذكر السالم، أي الألف للمثنى والواو للجمع، لأن العرب تعتني بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون.

وحتى في تخصيص فتحة ما قبل الياء في التثنية جعلت أيضاً لأن التثنية أخف فالفتحة لما قبل ياء التثنية في حالتي الجر والنصب، وتلحقها النون مكسورة، والكسرة لما قبل ياء الجمع التي تلحقها نون مفتوحة[1].

٢- كما أن الألف وُجدت في استعمالات عدة، دالة على التثنية، ولم ينفرد باب المثنى فما سلم بناؤه، بالألف، وذلك في إسناد الفعل إلى ألف الاثنين سواء الماضي: كتبا- عَلِما، علماً أو المضارع كما في يكتبان، يفعلان وكذلك في الضمائر، الغائبة والمخاطبة: هما، انتما، وجميعها وردت فيها الألف دلالة عددية على الاثنين. ودلالة إعرابية لحالة الرفع.

٣- وأضاف النحاة أن من خصائص الألف عدم قبولها لأي حركة في حين أن الواو والياء تقبلان بعض الحركات، إضافة إلى أن مخرجها أسبق من مخرجي الواو والياء، ومعلوم أن الرفع هو الأول والأصل في الإسناد والتثنية أسبق من الجمع وهي أول الجمع. لأجل كل ما تقدم جعلت الألف السابقة، للتثنية السابقة، للرفع الذي هو الأصل، إضماراً وإسناداً، وعلامة إعرابية[2].

٤- أما الواو، فهي قوية في نطقها، ومخرجها تكون من عضوين، وتدل على الجمع في الإسناد وفي الاضمار، ومعناها العطف والجمع، لذا جعلت لجمع المذكر السالم الذي لا يكون غالباً إلا لمن يعقل[3].

٥- وفي الياء فقد تبع النصب للجر، إذ أن الجر يكون بالياء واتبع لها النصب بالفتح لاشتراكهما في أنهما فضلتان، ولاشتراكهما في صيغ الضمائر في: رأيتك، ومررتُ بك. والجر أقوى من النصب لاختصاص الأسماء به، واشتراك النصب بالأفعال

---

(١) ينظر في علل الاختيار:
١- العكبري، اللباب في علل الإعراب، ج١، ص٥٤- ٥٥.
٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٤٠.
٣- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٤- ٣٩، وقد وردت في الفصل الأول.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٤٩.

(٣) وقد جاء في أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأبناري، ص٥٦. "فإن قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم".

والأسماء، فالمختص أولى باعتماده في الجمل، فحمل النصب على الجر في باب التثنية والجمع السالمين، وكذلك حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف.

تبين مما سبق من عرض آراء النحاة قديماً في علامات الإعراب الفرعية، أن النحاة قد عللوا وقاسوا وحملوا النظير على النظير، فاتسقت معهم نظرية نحوية متماسكة ومطردة إلا أنه قد تبين أنه لا تجانس صوتي مطلقاً بين العلامة الأصلية وما ينوب عنها كما تتنافى العلاقة الإشباعية في كون أحرف اللين الواردة في الإعراب النيابي هي أحرف إشباع للحركات، أو حروف إطلاق وهذه من أهم نتائج البحث.

وقد بين علماء النحو قديماً، العلاقة ما بين الإعراب الأصلي وحروف النيابة في الإعراب الفرعي، واختلفوا ما بين أراء متباينة، حيث قالوا بأن الإعراب يكون في هذه الحروف أعني الحروف النيابية (أ، و، ى) (ن) وبعض النحاة على أن الإعراب مقدر بهذه الحروف، وبعض النحاة جعل هذه الحروف دالة على الإعراب، وغيرهم جعل انقلابها وتغييرها هو الإعراب[1].

ب- حديثاً:

اختلفت زوايا نظر علماء اللغة المحدثين تجاه علامات الإعراب، الأصلية والفرعية والعلل، ووصف العلامات، ومواضعها.

---

(1) ١- يرى سيبويه أن حروف اللين هي حروف الإعراب في المثنى والجمع المذكر السالم، ينظر الكتاب، ج١، ص١٧.

٢- ثاني هذه الآراء لابن يعيش في شرح المفصل، إن حروف اللين ليست إعراباً وهي من تمام الكلمة، شرح المفصل، ابن يعيش، ج٤، ص١٤٠.

٣- ومن الآراء الواردة أن الحركات مقدرة إعرابها في أحرف اللين، ونسب هذا الرأي لسيبويه وقياساً على مذهبه في الأسماء الخمسة، ينظر شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص٧٦.

٤- ورابع هذه الأقوال: قول الأخفش أن هذه الأحرف دليل إعراب وليست حروف إعراب: ينظر سر صناعة الإعراب، ج٢، ص١٩٥.

٥- والجرجاني في مقتصده، يجعل أحرف اللين في منزلة بين حروف الإعراب، ودليلاً على الإعراب ينظر المقتصد، للجرجاني، ج١، ص١٨٧.

٦- ومذهب الكوفيين أنها هي الإعراب، بدليل تغييرها، ينظر الإنصاف، ج١، ص٣٤.

٧- ورأي الجرمي أن إنقلابها هو الإعراب، ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٣٩. ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٤.

٨- القول الأخير يرى أصحابه فيه أن هذه الأحرف أحرف بناء الإعراب، فالكلمة معها مبنية بناء "خمسة عشر"، الإنصاف، ج١، ص٣٤.

فمنهم[١] من يرى أن الإعراب ما هو إلا قصة، وليس فيها للحركة الإعرابية مدلول، ولا يؤتى بالحركة إلا للحاجة إليها أحياناً لوصل الكلمات بعضها ببعض، إذ يستدل إبراهيم أنيس بذلك على التسكين، بقراءة أبي عمرو بن العلاء، ويتخذ من قضايا الوقف والضرورة الشعرية، والمجاورة، أدلة لما ذهب إليه.

والإعراب في عمومه، عنده، هو لضرورة التخلص من التقاء الساكنين الذي ينتج لو سمح الكلام به مقاطع غير موجودة في النظام الصوتي للعربية، لذا فلا تحريك عنده إلا للحاجة.

والإعراب النيابي عنده ما هو إلا لهجات، إذ أن كل صورة من صور الإعراب الفرعي تمثل نطقاً لهجياً لقبيلة ما، إذ لم يكن من هم القبيلة أن تغير الإعراب حسب موقع الكلمة من الجمل[٢].

والنحاة قد خلطوا بين لجهات عربية مختلفة والسامع هو الذي يحدد الوظائف النحوية إضافة إلى نظام الجملة ورتبة مكوناتها، والملابسات والظروف المحيطة بالكلام، التي تحدد التأويل الصحيح الذي يجب حمل الملفوظ عليه.

وبعض دارسي اللغة يعد العلامات الإعرابية دوالَّ على معانٍ معينة وليست نتيجة تأثير العامل[٣].

وأما زاوية نظر عبد الرحمن أيوب[٤]، فهي باعتبارات العربية لا تعتمد اعتماداً كاملاً على الحالة الإعرابية، ويستدل على ذلك باشتراك العلامات الإعرابية في علامة معينة والاختلاف الكبير في الدلالة المعنوية والوظيفية، وكذلك اختلاف العلامة الإعرابية وإتفاق المعاني الدلالية الوظيفية المعنوية.

لذا يرى- أن "انعدام وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة إلى تمييز المعاني التركيبية المختلفة "مؤدٍ بالضرورة إلى إنعدام السببية، وبالتالي إلى انتفاء العلمية إذ يقول: "ولم يبق إلا أن نقلع عن التدليل بما يسمى أبواب الإعراب النيابي"[٥].

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، الفصل الثالث: قصة الإعراب، ص١٩٨- ٢٧٤.

(٢) عز الدين مجذوب، المنوال النحوي، ص٢٥٤.

(٣) مثل إبراهيم مصطفى في الأسماء، ومهدي المخزومي في الأفعال.

(٤) في كتابه، دراسات نقدية في النحو العربي، مقدمة الكتاب.

(٥) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٣٣.

ويستدل لذلك بمسميات شكلية: صيغ الزيادة أو زيادة في الصيغة، ونقص في الصيغة، وذلك باعتماده مبادئ المدرسة التحليلية الشكلية، إذ يحاول أن يفصل بين الشكل والمعنى، لذا يأخذ على النحاة ما ألحقوه بالمثنى مثل كلمة: أبوان، قمران، إذ لا مفرد لهما متشابه من لفظهما باعتبار المعنى.

وعبد الرحمن أيوب يعتبر أن النحاة قد خلطوا بين بناء الصيغة واستعمالها لأن الاستعمال عنده من الاصطلاحات القاموسية، لا من قواعد اللغة.

ودعا إلى التزام التقسيم الظاهري للأبواب النحوية، تسجيل الصيغة دون التعليل وبذلك تفادي التقديرات التعسفية، حيث يتلاشى الإعراب التقديري والنيابي والمحلي، أي اللامنظور من صيغ الكلام، وذلك برفض الأمور الاعتبارية التي لا علاقة لها باللغة[1] حسب زعمه.

ويرجع حسن عون في كتابه اللغة والنحو، أبواب الإعراب النيابي إلى نوعين اثنين فقط: المثنى والجمع، وحتى الأفعال الخمسة فيلحقها بالمثنى والجمع، إذ أنها- عنده- صور منهما، وكذلك الأسماء الستة، فهي إما أن تكون حروفها امتداد لحركات الإعراب الحقيقية الموجودة على الحروف السابقة، وإما أن تكون مضافة أي مركبة فتلحق بالمثنى أو بالجمع، من حيث إضافة شيء جديد إلى الاسم في حالته الأولى، وهي إذا قطعت عن الإضافة رجعت إلى الإعراب بالحركات كالمثنى والجمع.

ولحسن عون[2] رأي في التدريج في أصل ونشأة العلامات الإعرابية، إذ يقول: إن هذه العلامات التي سماها النحاة علامات إعراب لم تكن أولاً باتفاق الجميع ولم توضع في أول الأمر بناء على فكرة مجردة من معنى كل علامة من هذه العلامات، ولم يكن الحكم في وضعها معنى الجمل والتراكيب وإنما هو اتفاق الناطقين باللغة على هذه الطريقة أو تلك من الأداء، فالمسألة اتفاقية لا منطقية أو قياسية، أي لم يفكروا في رفع الفاعل قبل أن ينطقوا به مرفوعاً ولا في جر المضاف إليه قبل أن ينطقوا به مجروراً وذلك عكس طريقة النحاة في فهمهم لهذه العلامات الإعرابية وتحليلهم لها، ولو كان الأمر كما ذهب النحاة لاستلزم أن يكون النضوج العقلي عند العرب قد سبق النضوج اللغوي بمراحل طويلة وهذا ما لا يمكن أن نتصوره بحال من الأحوال، فالمسألة في نظرنا لا تعدوا أن يكون الناطقون باللغة قد اتفقوا بأي طريق كان، على رفع فصيلة من الأسماء لها اعتبار خاص في تركيب الجملة ونصب فصيلة أخرى منها، لاعتبار آخر، وجر فصيلة لاعتبار يغاير الاعتبارين السابقين حتى يمكن بذلك التفرقة أو التمييز بين هذه الاعتبارات المختلفة..

---

(1) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٥٦.

(2) حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط٢، سنة ١٩٥٢م.

لذا يتضح أن الإعراب أو الضوابط النحوية وضعية وأنها لم تكن على أساس منطقي واحد بين جميع القبائل العربية[١].

والحذف ـ عامة- وفي الإعراب النيابي خاصة، نجده عند حازم كمال الدين، بتسمية أخرى، وهي "الاختصار الكمي"[٢]، للتخلص من الثقل الناشئ عن المقطع الطويل ويبين لنا عدة حقائق بخصوص العلامات الإعرابية، منها:

١- أن ما يسمى عند القدماء "الإعراب بالحروف" إنما هو إعراب بالحركات الطويلة أي أن المثنى لا يرفع بالألف، وإنما هو مرفوع بالفتحة الطويلة، وجمع المذكر السالم لا يرفع بالواو وإنما هو مرفوع بالضمة الطويلة الخالصة[٣].

٢- أن الإعراب بالحروف يقتصر على حالة واحدة هي المثنى في حالتي النصب والجر حيث إن الياء التي ينصب ويجر بها صوت صائت يسبق بفتحة قصيرة.

٣- أن ثبوت النون الذي ينوب عن الرفع في الأفعال الخمسة، وكذلك حذف النون الذي ينوب عن حالتي النصب والجزم، لم يتعرض له في هذا الموضع، لأن النون صوت صامت، وحذفه واضح لفظاً ونطقاً وخطاً[٤].

٤- إن حذف حرف العلة إنما هو حذف خطي، لأن كلمة الحذف توحي بسكون الحرف السابق لحرف العلة نحو: لم يَدْعُ، ولكن نطق هذه الأفعال في الواقع اللغوي يبين أن حرف العلة لم يحذف لفظاً وإنما حدث له اختصار كميّ: لم يَدْعُ[٥].

وبعض اللغويين يعدّ مدار العلامات الفرعية، والأصلية للإعراب قائم على الخفة والثقل، إذ يقول أحمد عفيفي[٦]:الإعراب بالحركات هو الأخف، وهو الأصل وأن الإعراب بالحروف هو الفرع وهو الأثقل وذلك:

١- أننا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض، ولم نكن بحاجة لما هو أثقل ولهذا أكثرت الحركات

---

(١) حسن عون، اللغة والنحو، ص٩٩- ص١٠٥.

(٢) حازم علي كمال الدين، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، ص٥٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٣.

(٤) وكأنه أخرجه من باب الإعراب بالحروف.

(٥) حازم كمال الدين، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، ص٩٣.

(٦) أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، جامعة القاهرة، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٢٥١.

في بابها دون غيرها مما أعرب إعراباً فرعياً أو أصلياً مقدراً، كذلك قدر غيرها بها ولم تقدر هي به أي تأتي الفرعية بسبب غياب الأصلية.

٢- أن الكلام يفتقر إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، غير الحروف الأصلية فالحركة أصل والحرف فرع.

٣- المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عنه، فما يعرب للأصل فله الحركات الأصل، وللفرع فرع وفي الأسماء الستة حيث طالت أواخر الكلمات، وعد هذا التطويل حرف إعراب، لأن الإعراب بالحركات غاية في الثقل كما لو قلنا: "هذا أبُك حضر" بسبب ثقل تتابع الحركات، فنتج هذا التطويل الذي أدى إلى التخفيف في الصيغة وعدت هذه الحروف، حروف إعراب.

٤- وجعلت الأصالة للحركة، لأنها أخف من الحروف وأبين، لأنها لا تخفي زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف، فإن سقوطه في الغالب مخل بمفهوم الكلمة، ويظهر نتيجة ذلك أن الإعراب الأصلي أخف من الإعراب الفرعي وأن الإعراب الفرعي جاء نتيجة لثقل الإعراب الأصلي في أحواله[١].

وأحمد علم الدين الجندي[٢]، يخصص الفصل الخامس، في كتابه اللهجات، في دراسة مطل الحركات والحروف وانتقاصها في لهجات القبائل إذ يقول[٣]: "إلا أن العربي أولاً قد تجرأ فمطل وزاد في بعض الحركات حتى أصبحت حروفاً، ثم تجرأ ثانياً كذلك فحذف بعض حروف الكلمة حذفاً يخل ببقيتها ويعرض لها الشبه[٤].

وسبب مطل الكلمات بأحرف العلة السابقة، أن النبر وقع فيها على المقطع الأخير ويسمَّى بنبر العلو. وسبب النقص والزيادة، تُحمل على الضرورة، مع أن النثر لا ضرورة فيه، وأيًّا كان فالضرورات نفسها تعتبر حقلاً واسعاً يمكن أن يمدنا بأخاديد واتجاهات في استشفاف اللهجات العربية، إذ الضرورات يمكن أن نعتبرها طرقاً للتعبير، أو على الأقل يمكن أن تعكس لنا نمطاً من

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥١- ٢٥٢.

(٢) في كتابه اللهجات العربية في التراث، ق٢، النظام النحوي، طبعة ١٩٨٣م، الدار العربية للكتاب.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٧٢.

(٤) مثال الحالة الأولى قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقادُ الصياريفِ

اللهجات ويضيف الجندي: "والآن آن لهذه الضرورات الموؤدة أن تصيح في وجه النحاة لتأخذ حقها وتسألهم: بأيٍّ ذنب قتلت"[١].

ثم يضيف: "إن النحاة في أول أهدافهم كان تقنين القواعد وضبطها، ولهذا اطلعوا علينا بقواعد غير مستقاة من معين واحد، وإنما كانوا يأتون بالمواد المختلفة لأقوام مختلفين لينسجوا منها قاعدة أو قانوناً، ومن أجل هذا كثر الشذوذ في قواعدهم حيناً والندور في قوانينهم أحياناً، ولاشك أن التقعيد والتقنين ظاهرة من ظواهر العقل المنطقي واللغة في حياتها لا تخضع لمثل هذا"[٢].

وأصول التقعيد عند تمام حسان:

١- أن تكون القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة وهذا السلوك مطرد حتى يعبر عنه بالقاعدة.

٢- أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

٣- أن تتصف القاعدة بالعموم، وليس الشمول أي عامة لا كلية.

٤- أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصراً هاماً من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

٥- وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء[٣].

والحقيقة أن اللغة العربية في تقعيدها لم تحد مطلقاً عن هذه الأصول، ولا يخفى على أحد أن قول أحمد علم الدين الجندي السابق من أن النحاة طلعوا بقواعد غير مستقاة من معين واحد بسبب كثرة الشذوذ، غير دقيق وواقع التدقيق والتقعيد اللغوي يبطل هذه المقولة، ويثبت عكسها، وأن قواعد اللغة جاءت وفق أصول التقعيد السابق.

أما محمد حماسة فيبطل كل التقسيم والتفريع ما بين الإعراب الأصلي والإعراب النيابي بالحركات، إذ يقول: "أما نحن فنرى أن كل علامة من علامات الإعراب أصلية في نفسها، فالضمة علامة إعراب أصلية فيما يمكن أن توجد فيه، والواو علامة إعراب أصلية في الكلمات التي توجد فيها وكذلك باقي العلامات، وأما الكلمات التي لا تقبل إحدى هذه العلامات فهي كلمات خالية من العلامة الإعرابية، وليس معنى خلوها من العلامة الإعرابية، أنها خالية من الإعراب، إذ أنها حالة

---

[١] أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، النظام النحوي، ج٢، ص٦٧٧.

[٢] المرجع نفسه، ج٢، ص٦٨٠.

[٣] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٩٥٨م، مطبعة الرسالة، ص١٦٤.

إعرابية تعرف عن طريق القرائن، التي تكشف من هذه الحالة الإعرابية من رتبة وضعية وغير ذلك"[1].

ويعتبر أن تقدير العلامة الإعرابية أمر غير معيب، لأنه يدل على فهم الحالة الإعرابية من خلال القرائن والسياق ولكنه لا يساعد على فهم وظيفة الكلمة التي يقدر فيها العلامة الإعرابية، لذا فلا توجد علامة مقدرة ولكن توجد حالة ليس لها علامة[2]، والتساؤل الآن، ما القرائن الأخرى، وما مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى، وما مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى؟

يؤكد حماسة[3] أن تضافر هذه القرائن هو الذي يساعد في أداء الغاية التي من أجلها يُقال الكلام ويقسم هذه القرائن إلى:

١- القرائن المعنوية: الإسناد، التخصيص، النسبة.

٢- القرائن اللفظية: الرتبة، التضام، الربط، المطابقة، البنية، الأداة.

فقرينة التخصيص: قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها وهي التعدية، والمفعول به الغائية، ولأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن والمعية، والظرفية والتوكيد المطلق، والملابسة الحال والتفسير والتمييز والإخراج: الاستثناء والمخالفة: الاختصاص وجميع ما تقدم تدل عليهم علامة النصب، ولابد من وجود قرينة معها فمع فعول التعدية ومع الغائية المفعول لأجله وهكذا.

ومع قرينة النسبة قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن فرعية هي النعت والعطف والتوكيد والبدائل وهذه القرائن تتضافر مع قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، وأشهرها ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية، ومع قرينة الرتبة، التقديم والتأخير ومع قرينتي التضام والأداة، فالعلاقة تحدد معاني الأدوات التي يتحد مبناها وتتعدد وظائفها، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى.

لذا فالعلامة الإعرابية تتضافر مع القرائن الأخرى في الجملة فتعمل جميعاً على تماسك الجملة وإحكام بنائها اللغوي، وقد يتضح المعنى ويؤمن اللبس فيترخص في إحدى القرائن والعلامة الإعرابية ليست إلا واحدة من هذه القرائن اللفظية فلابد أنه يجوز فيها ما يجوز في غيرها بشرطه.

---

(١) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص١٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٣١٢.

ويضيف حماسة أن الترخص في العلامة هو: استجابة لحاجة أسلوبية أو موقعية خاصة، ولا يجوز الترخص بدون داع، لأن ذلك مؤدٍّ إلى ضرب من العبث وهذا غير مسموح في اللغة[١].

ويعتبر حماسة أن من باب الترخص في العلامة الإعرابية، تلك المواضع التي تتعدد فيها اللهجات في التركيب الواحد مثل الأسماء الستة، والمثنى:

إذ يقول حماسة: في إعراب الأسماء الستة يجوز فيها الإعراب بالحروف أو الحركات أو معاملتها معاملة الأسماء المقصورة، فيطاح بالعلامات الإعرابية كلها سواء أكانت حروفاً أم حركات، وتقر اللغة المشتركة هذه الاستعمالات جميعاً[٢].

مع أن اللغة المشتركة تفاضل بين هذه الاستعمالات، وقد اتفق واضعو النحو على أن واحدة منها هي الصواب، وهي الأصوب، والباقي لهجات تحفظ ولا يقاس عليها.

وكذلك جاء الترخص في القراءات القرآنية مثل **﴿إن هذان لساحران﴾** وكذلك حذف نون الرفع من المضارع دونما سبب **﴿أتحاجُّوني في الله﴾**[٣]، **﴿اتأمُرُني أعبد﴾**[٤] وفي جزم الفعل المضارع في المعتل الأخر مع عدم وجود جازم **﴿يوم يأتِ لا تكلم نفس﴾**[٥] والنحاة حينما يخرجون هذه الآيات عن طريق تعدد اللهجات، إنما يلزمون تقعيدهم وجهة واحدة دونما الترخص في العلامة الإعرابية.

وفي الشعر تزداد الرخصة من أجل إقامة الوزن وتسوية القوافي، إذ يعتبرها النحاة ضرورة لهجية، ويعتبرها حماسة ضمن المصطلحات المضللة، وما هي إلا استخدامات لهجية، ترخص فيها أصحابها لغايات بيانية، غير مطردة، إذ لا يمكن وضع قاعدة موحدة لهذه الغايات البيانية[٦].

بعد عرض آراء النحاة واللغويين قديماً وحديثاً، تجد الباحثة أن تقعيد النحو وتقنينه، مجمعٌ عليه، من علماء اللغة عامة، والنحو خاصة، بل نجد أن الشواهد الدالة على الأبواب النحوية، متفق عليها، وحتى بعض التأويلات والتخريجات متفق عليها، لذا فالنحاة قد توحدوا في رؤاهم النحوية وتقعيداتهم ونظرياتهم، إلا أنه لا يخلو الأمر من رأي متفرد لأحدهم كما تبين في الصفحات السابقة،

---

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص٣٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٥٣.

(٣) سورة الأنعام، آية ٨.

(٤) سورة الزمر، آية ٦٤.

(٥) سورة هود، آية ١٠٥.

(٦) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٣٩٨.

رأي قطرب، الذي تفرد به فيما وصلنا من الآراء النحوية القديمة، ورأي قطرب لم يفسر لنا وجود العلامات الإعرابية الأخرى غير الحركات كالواو في رفع جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والألف في المثنى والأسماء الستة، والياء في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة إلى آخره.

وقد تأثر بنظرة قطرب للحركات الإعرابية، العديد من علماء اللغة المحدثين، أمثال إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن السيد[١].

وثاني الآراء النحوية المخالفة لما جاء به النحاة، ما كتبها صاحبها في كتابه "الرد على النحاة" ابن مضاء القرطبي.

عرض نماذج من كتب القدماء والمحدثين، ممن تناولوا علامات الإعراب الفرعية:

١- ابن مضاء والإعراب التعليلي "النيابي":

يجد الباحث، بعد تتبع دراسة أصول النحو، أن ثمة علاقة ما بين أصول النحو والفقه بتأثير وتأثر، مثال ذلك في العلل، والقياس وحتى في المصطلحات والأحكام.

وهذا ما ظهر حقيقة مع ابن مضاء في ثورته ضد النحاة، إذ كان ابن مضاء فقيهاً وقاضياً في دولة الموحدين الظاهرية، هذه الدولة التي كانت تعتنق المذهب الظاهري، وترفض كل المذاهب الفقهية سواه، حيث حرق أميرهم يعقوب بن يوسف، آنذاك كل كتب المذاهب: المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية[٢].

وابن مضاء كان قاضي الجماعة في هذه الدولة، التي تدعو إلى الأخذ بالكتاب والسنة فقط والاحتكام إلى الظاهر، إذ درس النحو وهو تلميذ إلى أن قصد تأليف كتابه "الرد على النحاة" إذ يقول فيه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" "وإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها"[٣].

---

[١] محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٢٧٢.

[٢] محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص٥١٣.

[٣] ابن مضاء القرطبي، ٥١٣- ٥٩٢هـ، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصمام، ص٨ - ٩.

ومذهب ابن مضاء مستمد كما ذكرنا من المذهب الظاهري في الفقه، الذي ينكر القياس، ويرى أن في القرآن والسنة ما يكفي لبيان الأحكام ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم.

فقد هاجم ابن حزم الظاهري العلل النحوية بقوله: "أما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة"[١].

ونظرية ابن مضاء: ذات ثلاثة أبعاد، إذ يطالب فيها بإسقاط العامل، وإسقاط العلل الثواني والثوالث، وإسقاط التمارين[٢].

وإلغاء العوامل النحوية عنده، يعتمد فيه على أقوال سيبويه، وابن جني، اللذين يُرجعان أسباب تغيير الأحوال الإعرابية لإرادة فعل المتكلم، بمعنى أن العامل الحقيقي إنما هو للمتكلم.

ويُرجع وجود الآثار الإعرابية إلى أنها شيء تعارفت عليه الجماعة المعنية، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية، لها وجودها المستقل خارج الجماعة، ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها بل إنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معيناً في التفاهم له نظامه الصوتي وله مفرداته وله كذلك تراكيبه المتميزة[٣].

هذا النص مهم في فهم رأي ابن مضاء للغة وللنحو إذ يؤكد فيه:

١- أن اللغة تقرب للنزعة العفوية، فهي أقرب للتوقيف منها للصناعة.

٢- أن يؤكد أن اللغة تبزغ، كظاهرة اجتماعية.

٣- ويعتبر أن وجود اللهجات يحطم من قيود وأغلال وجود العوامل التي فرضها النحاة.

والحقيقة أن رأي سيبويه، وابن جني في أن الأحوال الإعرابية هي نتيجة إرادة المتكلم، إنما أرادوا بذلك تخفيفاً للتعبير، لا للتقعيد، كما يقال مات فلان، فالشخص لا يختار فعل الموت ويكون فاعلاً حقيقياً له.

---

(١) ينظر مقدمة كتاب الرد على النحاة، محمد إبراهيم البنا، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(٣) ينظر: كتاب الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص١٤.

ويقول محمد إبراهيم البنا: إنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيبويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء، قد اقتضب كلامه اقتضاباً، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية، فكان متحكماً في اختيار النص وفي تأويله، وتجاوز ذلك جداً حين قال: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل" فمس صاحب الكتاب وشيخه الخليل مساً غير كريم[١].

وأما استشهاده بابن جني فقد اقتضبت نص الخصائص، وأقام بين ابن جني وسيبويه خلافاً غير موجود، مع أن ابن جني كان على سبيل المتقدمين لا يخالفهم.

والنحاة يفرقون بين: الزيدان قاما وقاما الزيدان، ويقولون: إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل، وفي الثانية علامة تثنية وهي في منهج ابن مضاء المقترح علامة تثنية، والفاعل هو الاسم الظاهر.

وابن مضاء يرفض وجود التقدير ويدعو إلى إلغاء ظاهرة الحذف، وقبله ابن الطراوة الذي يعتبر أن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة[٢].

أما بالنسبة للعلل فقد رفض ابن مضاء، علة العلة، والعلة الثانية، وعلة علة العلة، والعلة الثالثة.

والحق أن في النحو العلة الأولى فهي التي يهتم بها العلم لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة، وما تعدى ذلك فليس لنا به.

٢- من آراء علماء اللغة المحدثين:

رأي إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو نموذجاً:

وثاني هذه الكتب التي سأعرض لها، مما خالفت التيار النحوي: كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى[٣].

وإبراهيم مصطفى صدر في كتابه هذا عن رغبة ملحة في تيسير وتسهيل دراسة النحو، وله على النحاة مآخذ عدة أولها في تعريفهم للنحو، وهم حسب رأيه يضيقون من حدوده الواسعة

---

(١) ابن مضاء القرطبي، تحقيق ودراسة، محمد إبراهيم البنا، ص١٧.

(٢) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص٢٣.

(٣) ينظر كتابه، إحياء النحو، ص٣٨- ص٦٢.

ويسلكون به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة ويضيعون كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.

إذ يقول في مقدمة كتابه: "ولقد تميز عندي نوعان من القواعد: نوع لا تجد في تعليمه عسراً ولا في التزامه عناء ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيراً وذلك كالعدد. ونوع آخر لا يسهل درسه، ولا يؤمن الزلل فيه، وقد يكثر عنده خلاف النحاة ويشتد جد لهم، كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام"[1].

ويبين إبراهيم مصطفى أماكن العامل من النحو، وأبوابه، ويعد منشأ القول في العامل عائداً لتأثرهم بالفلسفة حيث أنهم يعتبرون أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا لكل عرض حادث لابد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولا يمكن أن يجتمع مؤثران على معمول واحد.

والنحاة بذلك قد جعلوا الإعراب أثراً، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته، يقول في تقديمه للكتاب: "أما علامات الإعراب، فقل أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى، لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الإعراب، فلو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء من الكلام وكان لها أثرٌ في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة من وجه الدلالة لما كان الإعراب موضع الخلاف بين النحاة".

ويتساءل إبراهيم مصطفى بشيء من الإنكار: ألهذه العلامات الإعرابية معانٍ تشير إليها في القول؟ أتصور شيئاً مما في نفس المتكلم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعاني؟ وهل تلتزم اللغة علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى، ولا أثر في تصويره؟

وفي نهاية طرحه لهذه الأسئلة يهتدي إلى وظائف للعلامات يراها قريبة واضحة إذ يعتبر أن الرفع دليل الإسناد وأن الكلمة يتحدث عنها، والجر علم الإضافة. أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة وليستا بقية مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

---

[1] ينظر: مقدمة كتابه إحياء النحو، ص٣.

وإبراهيم مصطفى تأثر برأي قطرب في الحركات إلا أنه خالفه من حيث المبدأ أن الإعراب أتى به للفرق بين المعاني واستند إلى "رأي أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي الذي يقول: إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعوله ومضافة ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة، وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه"[1].

لذا فرأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية، لم يعتمد اللفظ فقط، ولم يسلب الحركات الإعرابية دلالتها على المعاني، بل أراد للحركات الإعرابية تسميةً وظيفية شكلية جديدة لا تضيف جديداً للنحو، وتتلاقى مع المعاني البلاغية.

والحقيقة أن ما قاله إبراهيم مصطفى، قاله النحاة، ووفّوه حقه من البحث وكلُّ النحاة، اتفقوا على إعطاء المعاني حقها في التصرف في الإعراب، هذه المعاني التي سموها العلل والمعاني المتعاورة والعامل المعنوي أو اللفظي.

واعتبار إبراهيم مصطفى أن الفتحة ليست علامة إعراب، فيه تجوز لنظرية النحاة التي أرادوا بها إغلاق دائرة الأحكام في النظرية النحوية.

وقد تنبه النحاة إلى ضعف دلالة الفتحة[2] على الأبواب الإعرابية فأعطوها أضعف الأبواب النحوية، من حيث المعنى ما وقع عليه الأثر والفعل والحدث، فلم يكن لا عاملاً ولا فاعلاً حقيقياً، وهم بذلك يريدون تخصيص العلامات الإعرابية حفظاً على الأبواب النحوية.

ويضيف إبراهيم مصطفى "أن الفتحة ليست من علامات الإعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى"[3].

---

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٥١.

(2) يقول كمال بشر في مقاله السكون في اللغة العربية: "الفتح أقرب الحركات للسكون" ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢٤، شوال ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م، المشرف على المجلة د. إبراهيم أنيس، رئيس التحرير إبراهيم الترزي، ص١٥٦.

(3) ينظر:

١- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٩٦.

٢- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، نشر كلية الآداب، سوسة، تونس، ص٢٥٧- ٢٦٠ وص٢٥.

٣- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب، ص٧١٣- ٧١٥.

وفي باب مناقشة إبراهيم مصطفى للعلامات الفرعية يقول مقدماً: وسترى فيما بعد إلا وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وأخرى فرعية.

إذ يقول في سرد العلامات النيابية للأسماء الخمسة: أن لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل، وإنما هي معربة كغيرها من الأسماء بالحركات ثم أشبعت أي مُدت كل حركة فنشأ عنها لينها، والسبب أن كلمتي "فو: و"ذو" وضعتا على حرف واحد، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين ويعلل سبب ذلك أن أول هذه الأحرف من هذه الكلمات حلقي، وتعلم كما يقول: إن حروف الحلق قليلة الحظ من الظهور فليس لعضل الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج ما للسان والشفتين، ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدت في هذه الكلمات، حركات الإعراب ومطلتها لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق"[1].

والنحاة أشاروا إلى ذلك في وجه من وجوه الإعراب، إلا أن الإدراك اللهجي عندهم يحتم وجود أوجه أخرى، والنظرية النحوية تفرض عليهم رأيا أخر فيما اعتمدوه، وتعارفهم أن الإشباع يأتي لضرورة الشعر أو سجع النثر جعلهم يعتبرون وجهة نظر المازني، في إعراب الأسماء الستة أضعف من غيره[2].

وأما أن يعتمد إبراهيم مصطفى هذا الوجه الضعيف من أوجه إعراب الأسماء الستة، ويجعله هو الأساس ويهاجم به جمهور النحاة ويقول: إضطرب النحاة لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الستة بالحروف حين تكون مضافة[3].

وقد أطال النحاة..، وعددوا الأوجه وذكروا شواهدها وعللها وإعراباتها، واتخذوا من الأكثر شيوعاً، إعراباً ثابتاً، وعللوا له، وقاموا عليه، واستشهدوا له، وأحاطوا قاعدته، وحوطوها حفاظاً على الأبواب النحوية وعلى اتساق الكلام العربي وتوحيد اللغة الأم.

وإبراهيم مصطفى أيضاً يجعل علامة إعراب جمع المذكر السالم إشباعية أيضاً، وأغفل إشباع الفتحة في حالة النصب ولم يقدم لها تعليلاً مقنعاً، وخلط بين جمع المؤنث السالم وبين أن العرب قد ماثلت في الجمعية بما يدعو إلى المشابهة في مسلك الإعراب مغفلاً الكثير من الأوضاع الإعرابية لهذه الأبواب، التي تُبدي النحو، متماسكاً صلباً قوياً.

---

(1) إحياء النحو، ص١١٠.

(2) المرجع نفسه، ص١١٠.

(3) إحياء النحو، ص١١٠.

وفي الممنوع من الصرف يعتبر الفتحة فيه حركة بناء، وهو قول ضعيف ليس له لا دليل ولا حجة، ولا أثر.

ويشبه إبراهيم مصطفى الممنوع من الصرف بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة حتى إذا أمنوها عادوا إلى إظهار الكسرة.

وتأمينها أن ليس مع واحد من هذه الأشياء شبيهة الإضافة إلى ياء المتكلم وهذه الأشياء هي:(التعريف بأل أو الإضافة)، أو أعيد تنوينها لسبب ما.

ومشابهة إبراهيم مصطفى هنا ما بين المضاف إلى ياء المتكلم، وباب ما لا ينصرف لا يوجد فيه أدنى درجة من القياس أو المطابقة أو المشابهة، وإلى ماذا استند وما الحجة الذي حكمت مثل هذه المشابهة؟ أليست مثل هذه المشابهة تقع ضمن العلل الخوامس، وليست الثواني والثوالث..؟ وإبراهيم مصطفى هو الذي عاب على النحاة بصفحة واحدة سابقة قبل هذا القول عندما شابهوا بنصب جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وذلك (بالياء أو الكسرة) بقوله: "وقد كان مستطاعاً يسيراً أن يشكل جمع المؤنث بكل الحركات ولكن المسايرة ورعاية النظير في العربية أمر مقرر كثير الشواهد"[1].

وأقول إن حمل النظير على النظير أمرٌ عقلي معنوي، فيه بُعد نظر وحصافة اتسم بها النحاة في تقعيدهم لأبواب الإعراب النيابي.

أما حمل باب ما لا ينصرف على باب المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه[2]، فهذا من باب حمل النظير على لا شيء، إن صح التعبير.

وحينما يقول إبراهيم مصطفى أن النحاة حينما أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة".

فصور النحاة مثلاً في هذه الصفحة وهي (١١٢) في كتابه بجملة أفعال هي:

"جعلوا، فأغفلوا، والتجأوا، أمنوها، عادوا .."

فجعل إبراهيم مصطفى النحاة وكأنهم واضعون للغة، مترصدون مفتعلون لما سيقرورنه، متهمون بما يفعلونه.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١١١.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١٠٨.

والحقيقة تخالف كل ذلك، لأن النحاة جاءوا إلى لغة مقولةٍ فيها الكثير، والكم الهائل من الموروث، شعراً ونثراً، بل فيها كتاب سماوي يتكلم بها أمم وشعوب، فجاء النحاة منظرين مقننين ممنهجين مدونين معللين ومستشهدين.

فلا يجوز أدباً أن نتهمهم أو نوجه إليهم أصبع الاتهام، بمثل صيغه المتقدمة وإن كان التيار الصراعي الذي أفرز مثل هذه التوجهات لدى إبراهيم مصطفى وغيره هو السائد فعلينا أن نكون محايدين لا ننقص الآخر حقه ولا نبخسه في عظيم مجهوده.

وعودة إلى إبراهيم مصطفى حيث أعجزه وأعياه باب المثنى، أول أبواب الإعراب النيابي، وأكثرها دقة وعلماً ورسوخاً لدى النحاة، فيقول عنه: "إنه قد شذ عن أصلنا، ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد، إذ يُكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر، ومن توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع تجلى له حقيقة ما نقول. فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرَّر في سائر العربية "واستقام في كل أبوابها""[1].

ودراسة باب المثنى في كتب النحاة، تُعطي الدارس آفاقاً رحبة في تثبت تقنين النحاة للنحو العربي، إذ فيه تتجلى مبادئ النظرية النحوية: بتتبع واستقراء الشواهد من أصحابها، بشتى اللغات، ثم فرزها، وتبويبها، واستخراج قاعدة لكل مجموعة، ثم الاحتكام والتغليب على الأكثر شيوعاً.

ثم التعليل لاختيار الألف نائبة على الواو وفيه العلل العقلية الكثيرة وكذلك لنيابة الياء عن الألف وهذا هو العام الشائع لدى القبائل العربية، ويليه في الشيوع، التزام الألف في الأحوال كلها، وقد فسر النحاة مثل هذه الحالة ناسبين ذلك إلى أصحابه.

وباب المثنى في العربية، من أكثر أبواب النحو، دراسة وتوسعاً وأحكاماً، فالنحاة قد اصَّلوه، وحوَّطوه بما لا يدع مجالاً للتأول وللتشكيك فيما ذهبوا إليه، من ذكرهم: للأصل، وللغات، وللهجات، وتفسير لكل مسلك من هذه اللهجات تفسيراً نحوياً لغوياً لهجياً.

وأما ما اتخذه إبراهيم مصطفى من فكرة الإشباع، يبطلها باب المثنى، ويجعلها نظرة لا اعتبار للقول بها، إذ كيف تأتي الألف إشباعاً للضمة؟ وكيف تكون الياء إشباعاً للفتحة؟ ولا أدري إن كان الشذوذ بالمفهوم الاجتماعي الفكري، عند باب المثنى المحكم أم في هذا القول؟

إذاً قد تبين تهافت القول بالإشباع، وتبين أن أبواباً كبيرة في النحو تدحض مثل هذه الأقوال وأن الإشباع نظرية تجانسية توجد في الشعر أكثر من أبواب الإعراب النيابي، ولا يمكن لها أن تفسر نظرية أبواب الإعراب النيابي.

---

[1] المرجع نفسه، ص١١٣.

ومن الآراء الحديثة في تقنين العلامات:

رأي الدكتور حسن الملخ:

طرح أستاذي الفاضل، الدكتور حسن الملخ رأيه في كتابه التفكير العلمي في النحو العربي في باب عرضه للتحليل النحوي.

إذ يبين أن مفهوم العلامة، مفهوم تعارفي عرفي اعتباطي اجتماعي، من حيث الحروف الدالة على مجرد الكلمة من قبيل أصل الوضع الدلالي.

والعلامة النحوية جزء من هذا المفهوم، وهي إمارةٌ على سمية ما، لذا فهي فيصلٌ مهم في فرز المادة اللغوية المستقراة مثال ذلك في الأسماء الخمسة:

(جاء أخوك، رأيت أخاك، مررت بأخيك) فكلمة "أخوك.. تتكون من عنصرين ثابت ومتغير، فإذا نظرنا إليها على أنها مجموعة من الحروف فإن تحليلها الرياضي سينسجم مع نظرية المجموعات في الرياضيات: (أخوك، أخيك، أخاك) فإن العامل المشترك بين المجموعات الثلاثة باعتبارها أحرفاً هو (أ، خ، ك) وإن العناصر غير المشتركة هي المجموعة (و، ا،ي) فالثابت هو العناصر المشتركة والمتغير هو العناصر غير المشتركة[1]" وتغير العناصر غير المشتركة هو الأسباب النحوية التي تطرق إليها النحاة، لذا فالمتغير علامة، ولموقعه ثلاث احتمالات: إما أن يكون في أول الكلمة، أو في درجها، وثالثها أن تقع في آخرها.

١- العلامات العارضة التي تقع في أول الكلمة: إذ إن هذه العلامات تقع لعلة يمكن أن تفسر ثم لا تلبث أن تزول مثل كلمة وَقَفَ، والأمر منها قِفْ إذ اعتبر حذف الواو من فعل الأمر قف علامة عارضة طارئة.

٢- العلامات الملازمة: فقد تبين أن أحرف المضارع هي إحدى أحرف كلمة (نأتي) فهذه علامة تصنيفية للفعل المضارع لكن ليس لها علاقة بموقعه. لذا فهي علامة محايدة لا علامة موقع، فكلمة: يضرب في لم يضرب، لن يضرب، أن يضرب، حيث إن كلمة يضرب لم تنفك عن حرف الياء في أولها مما يعني أن هذه العلامة محايدة لعملية

---

(1) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١١٧- ١١٨.

التأثر بما يسبقها أو يلحق بها من عناصر لغوية، فالعلامة المحايدة علامة تصنيف لا علامة مثل "أل التعريف" في أول الاسم[1].

والعلامات التي تأتي في أخر الكلمة هي على شكلين:

١- علامات التصنيف المحايدة: كما في دلالة الألف المقصورة: "فتى"، على الاسم المقصور، ودلالة الياء اللازمة لغير إضافة أو نسب "القاضي" على الاسم المنقوص، ودلالة التاء المربوطة على المؤنث، ودلالة التنوين على الاسمية.

٢- علامات الإعراب والبناء: الأصل العام للاسم أن يتأثر بعنصر قبله، والعلامة دليل التأثر، وكذلك الفعل المضارع غير المبني، ولابد من عنصر مؤثر مستدعى بالاقتضاء لعلامة العنصر الذي يليه، سماه سيبويه العامل.

"ولكن العلامات الأربعة ليست مطردة الظهور في الاسم المعرب أو الفعل المضارع المعرب فثمة متغيراتٌ أخر تدخل على الاسم والفعل المضارع حاملة معها دلالة العلامات الأربع السابقة مثل: الواو والياء في جمع المذكر السالم، والألف والياء في الاسم المثنى، والواو والألف والياء في الأسماء الخمسة، وثبوت النون أو حذفها في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وحذف أحرف العلة من الفعل المضارع المعتل الأخر في حالة الجزم، والفتحة بدل الكسرة في حالة جر الممنوع من الصرف.

وهذه العلامات متغيرة حسب الموقع الإعرابي أو الحالة الإعرابية، وقد تبين النحاة أن هذه العلامات مفتقرة لسبب أدى إلى وجودها، باستثناء الضمة.

وهذا التباين في العلامات الدالة على الحالة الإعرابية الواحدة هو الذي أوحى للنحاة وهم يحللون أنحاء العربية تصنيفها وفق ثنائية الأصل والفرع[2].

---

(١) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٢٠.

(٢) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٢٦.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

لقد تنبه النحاة إلى الأبواب النحوية، بشواهدها وتقنيناتها وفرضياتها وقد حكمتهم نظرية نحوية، وحَّدت الأبواب النحوية في المنهج والتناول، وقد تجلت هذه النظرية بوضوح في أبواب الإعراب النيابي، إلا أنني تبينت في هذه الدراسة:

١- أن التصور التاريخي الافتراضي في دراسة أبواب الإعراب النيابي، وتعدد اللهجات فيه، مفيد إذ أنه يخرج الباحث والدارس من التعددية والازدواجية.

٢- ومن نتائج الدراسة، تهافت القول بالعلاقة الصوتية ما بين الإعراب الأصلي والإعراب الفرعي، (الضمة والواو) (الفتحة والألف) (الكسرة والياء) (السكون والجزم) إذ تبين أن النيابة في الإعراب هي للمحافظة على إطراد الأبواب النحوية الأصلية واعتماد النحاة كان على الأكثر شيوعاً، وما خالف الكثرة التمسوا له تعليلات وتخريجات مختلفة.

٣- أن ثمة افتراقاً في الموصوف من لهجات العرب ولغاتها من جهة، وتوحداً في المعيار المتداول للأحكام النحوية.

٤- علل النحاة غير يقينية بل هي ضرب من القياس العقلي يهدف إلى تفسير نيابة العلامات الفرعية عن الأصلية.

٥- احتوى النحاة ما خرج عن المعيار في علامات الإعراب ضمن الشذوذ والضرورة أو الندرة أو القلة لكنهم في مجملهم لم يخطئوا تلك اللهجات.

وفي الختام أرى أن إعادة صياغة الشرط والماهية والالحاق، يخدم البحث العلمي في توسيع دائرة الاستعمال، كما أن الفصل بين المتقضيات البحثية والتداعيات التعليمية، يخفف من الصعوبات العملية لتدريس أبواب الإعراب النيابي مما يستوجب فيها الفصل بين الدواعي التقنينية والأدوات البحثية التي تفرز في نهاية أمرها نتائج تشكل مواد تعليمية.

والله أسأل أن أكون وفقت فيما قدمت، وأن يكون في موضع الصواب.

ثبت المصادر:

- ابن الأنباري، (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ-١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، سنة ١٩٨٢م.
- ابن الأنباري، (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ-١١٨١م)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م.
- ابن السراج (محمد بن السري بن السراج) (ت٣١٦هـ- ٩٢٦م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي) (ت ٣٩٢هـ- ١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي) (ت ٣٩٢هـ- ١٠٠١م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق وتعليق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

- ابن عقيل (عبد الله بن عقيل) (ت٧٦٩هـ- ١٣٦٧)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٤م.
- ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن اللخمي) (ت٥٩٢هـ- ١١٩٥م)، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، مصر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) (ت٧١١-)، دار صادر، بيروت، لسان العرب.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد بن عبد الله) (ت٧٦١هـ- ١٣٥٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٦م.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد بن عبد الله) (ت٧٦١هـ- ١٣٥٩م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١،
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي) (ت٦٤٣هـ- ١٢٤٥)، شرح المفصل، المطبعة المنيرية.
- ابن حبَّان (محمد بن حبَّان البستي)، صحيح ابن حبَّان، ج٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، تحقيق شعيب الأرناؤوط.
- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف)، (ت٧٤٥هـ- ١٣٤٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) ت (٦٨٦هـ- ١٢٨٧م)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٨م.
- الآلوسي، شهاب الدين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ- ١٨٥٣م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، سنة
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق) (ت ٢٣٧هـ- ٩٤٩م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت١٨٠هـ- ٧٩٦م)، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت ٩١١هـ- ١٥٠٥م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، طبعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، القاهرة.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت٩١١- ١٥٠٥م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبع عاث، مجمع اللغة العربية، بدمشق
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت٩١١- ١٥٠٥م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ط٣، دار التراث، القاهرة.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت٩١١- ١٥٠٥م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق،
- الفاكهي، (عبد الله بن أحمد) (٩٢٧هـ- ١٥٦٤م)، شرح كتاب الحدود، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- الكفراوي (حسن كفراوي) (ت١٢٠٢هـ- ١٧٨٧م)، شرح الكفراوي على متن الآجرومية، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، سنة
- المبرد (أبو العباس محمد يزيد) (ت٢٨٦هـ- ٨٩٦م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، طبعة مصور، سنة ١٩٩٤م.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله (ت١١١١هـ- ١٦٩٩م)، جني الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، القدس للطباعة والنشر،
- محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المختصر، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٢، تحقيق د. مصطفى البغي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- مسلم بن الحجاج -صحيح مسلم- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ثبت المراجع:

- إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار صادق، بغداد، سنة
- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، ط ، ٢٠٠٣م، مصر.
- أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج متن الألفية لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٥٤هـ.
- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الفاشر الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ق٢، النظام النحوي، الدار العربية للكتاب، طبعة ١٩٨٣م.
- بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، مجلد٧، ط١، ١٩٩٣م- ١٤١٤هـ، دار الفكر.
- تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو فقه لغة بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط١، دار الثقافة، ١٩٨٠م، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، ١٩٥٨م.
- حازم علي كمال الدين، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، راجعه د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الآداب، سوهاج، السودان.
- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء والتحليل والتفسير، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٢م.
- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، ط الأولى، سنة ١٩٥٢م، مطبعة رويال.
- داوود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- ربحي كمال، دروس في اللغة العبرية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، تاريخ ونصوص، دار الفكر، بيروت، سنة

- السعيد شرف الدين، أميرة على توفيق، محمد عبد الحميد سعد، المييسر في النحو والصرف، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، مطبعة السعادة.
- سهير محمد خليفة، تيسير النحو، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الطيب البكوشي، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م، المطبعة العربية، تونس.
- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات، والمفصل للأساتذة والمتخصصين، مشتملاً على الضوابط والأحكام التي أقرتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية، سنة
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.
- عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م.
- عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- عبد الوهاب محمد علي العدواني، الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، كلية الآداب، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، طبعة ١٩٩٨م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، دار العلم، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط٢، ٢٠٠٣م، دار الفكر، عمان، الأردن.
- فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط١، ١٩٧٤م، الكويت.
- كمال بشر، علم اللغة العام، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- محمد إبراهيم محمد نجا، اللهجات العربية، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، مراجعة محمد توفيق أبو علي ونعيم علويه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ايسيسكو، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر الجديد، ط١، ١٩٩٥م.

- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م، مصر
- نهاد الموسى، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٨٠م.

الكتب المترجمة:

- برتيل مالمبرج، علم الأصوات، ترجمة عن الفرنسية، عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
- كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة عن الألمانية، رمضان عبد التواب، مطبوعات، جامعة الرياض، السعودية، ١٩٩٧م.

الدوريات:

- إبراهيم يوسف السيد، الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، المنارة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثالث، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، تصدر عن جامعة آل البيت.
- أحمد عبد الرحيم السائح، اللغة العربية وفلسفة الإعراب فيها، مجلة العربي، ع١٣٧، س٣٥، الكويت.
- حسن خميس الملخ، منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني، دراسة في كتابه المغني في النحو، البيان، المجلد الثالث، العدد الثاني، ربيع ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- سمير شريف استيتية، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- شوقي ضيف، محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
- كمال بشر، السكون في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٢٤، الرابع والعشرون، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.

- محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤-١٤٠٤هـ.

Abstract

This dissertation aims at studying secondary syntactical marks as applicable in the Arabic Syntax by holding a comparison between the described accents of the common tribes against those restricted and established ones by rules. In fact, there is a difference between the description and the standard which the grammarians have covered with causes and interpretative judgment for educational purposes which aim at unifying the standard and protecting the Arabic language against the variability and opposition of the standards. Hence, the secondary syntactical marks have been subject to criticism at the old and recent times in addition to having suffered the difference incurred between the grammarians regarding the justification for the said phenomenon and the efforts paid to convince the learners with its rules. Further, the dissertation has pointed out the parsing role as applied in the syntactical analysis in addition to tracing the acceptable accents in connection with handling the secondary syntactical marks. Further, it has shown the justifications established by the grammarians in the field of selection and choice with giving the due consideration to the positive and negative impacts of the said selection and choice at both of the old and recent times. However, the study has adopted the historical descriptive method as its basis and the analysis as means for the presentation till it has concluded that the selection of the grammarians was subject to accepted theoretical purposes.